المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2012

تقرير حول قطاع المؤسسات و المنشآت العامة

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

"... إن التعاقد الدستوري والسياسي الجديد، بما يكفله من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، وواجبات المواطنة، سيبقى صورياً ما لم يقترن بانبثاق تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشه اليومي، وعلى تقدم وطنه.

ومن هنا، فإن تفعيل آليات الدستور الجديد، لا يجوز أن يحجب عنا ضرورة مواصلة جهود التنمية؛ بل يتعين أن يكون، بحكامته الجيدة، رافعة قوية لتسريع وتيرتها، في حفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية."

مقتطف من نص الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة، بمناسبة الذكرى الثانية عشر لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، 30 يوليوز 2011

الفهـــــرس

مـــقـــدمـــة 11

الجـــزء الأول

تطورات المحفظة العامة للمؤسسات والمنشآت العامة 15

1 – المؤشرات المالية والاقتصادية ومؤشرات الأنشطة 18

1.1 – الاستغلال والنتائج 18

1.1.1 – رقم المعاملات 18
2.1.1 – القيمة المضافة 18
3.1.1 – تكاليف الاستغلال 19
4.1.1 – التكاليف المالية 19
5.1.1 – نتائج الاستغلال 19
6.1.1 – النتائج الجارية 20
7.1.1 – النتائج الصافية 21
8.1.1 – مردودية المحفظة العامة 22

2.1 – البنية المالية 22

1.2.1 – الأصول 22
2.2.1 – الأموال الذاتية 22
3.2.1 – المديونية 23
4.2.1 – الخزينة والتوظيفات 23

3.1 – مؤشرات نشاط المنشآت العامة 24

4.1 – البعد الجهوي لتدخل المنشآت العامة 25

2 – الموارد البشرية للمنشآت العامة 25

1.2 – المستخدمون 25

2.2 – تكاليف المستخدمين 26

3.2 – المخططات الاجتماعية 26

3 – العلاقات المالية بين الدولة والمنشآت العامة	27
1.3 – التحويلات المالية للدولة لفائدة المنشآت العامة	27
2.3 – الموارد الآتية من المنشآت العامة	28
3.3 – مساهمة المنشآت العامة في المداخيل الضريبية	29
1.3.3– الضريبة على الشركات	29
2.3.3– الضريبة على الدخل	29
الجزء الثاني	
الاستراتيجيات القطاعية ومخططات عمل المنشآت العامة	31
1 – تقوية استثمارات المنشآت العامة	32
1.1 – إنجازات استثمارات المنشآت العامة خلال سنة 2011	32
2.1 – الاستثمارات المبرمجة لسنة 2012	35
2 – برامج نوعية	36
1.2 – صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	36
2.2 – الوكالة الخاصة طنجة – المتوسط	37
3.2 – وكالة الشراكة من أجل التنمية (حساب تحدي الألفية – المغرب)	37
3 – برامج التنمية لفائدة العالم القروي	39
1.3 – برنامج الكهربة القروية الشاملة	39
2.3 – برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب	40
3.3 – البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية	41
4.3 – الاتصالات والخدمات البريدية	42
4 – النقل والبنيات التحتية والاتصالات	42
1.4 – اللوجيستيك	42
2.4 – النقل السككي	43
3.4 – النقل عبر الطرق السيارة	44

4.4 – الموانئ 45
5.4 – المطارات والنقل الجوي 47
6.4 – الخدمات البريدية 49
7.4 – الاتصالات 49
8.4 – المجال السمعي البصري 50

5- إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء 52

1.5 – المكتب الوطني للكهرباء 52
2.5 – الوكالة المغربية للطاقة الشمسية 53
3.5 – البرنامج الوطني للطاقة الريحية 54
4.5 – شركة الاستثمارات الطاقية 54
5.5 – الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية 54
6.5 – المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 55
7.5 – مشروع تجميع المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب 56
8.5 – وكالات التوزيع 56
9.5 – الهيدروكاربورات والمعادن 57

6 – الفوسفاط 57

7 – الفلاحة 59

1.7 – وكالة التنمية الفلاحية 59
2.7 – المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي 60
3.7 – الشركة الوطنية لتسويق البذور 60

8 – الصيد البحري 61

9 – القطاعات الاجتماعية والتربوية 62

1.9 – التربية والتكوين والشغل 63
1.1.9 – الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين 63

2.1.9 – الجامعات 63
3.1.9 – مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل 64
4.1.9 – الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات 66

2.9 – هيآت ذات توجه اجتماعي 67

1.2.9 – التعاون الوطني 67
2.2.9 – وكالة التنمية الاجتماعية 67

3.9 – صناديق الاحتياط الاجتماعي 68

1.3.9 – الصندوق المغربي للتقاعد 68
2.3.9 – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 69

10 – الإسكان والتعمير 70

1.10 – مجموعة العمران للتهيئة 70

2.10 – وكالة السكن والتجهيزات العسكرية 71

3.10 – شركة "إدماج السكن" 71

4.10 – الوكالات الحضرية 72

11 – الإنعاش الاقتصادي 73

1.11 – الشركة المغربية للهندسة السياحية 73

2.11 – المكتب الوطني المغربي للسياحة 75

3.11– الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات 76

4.11– المركز المغربي لإنعاش الصادرات 77

12 – التهيئة والتنمية الجهوية 78

1.12 – التهيئة 78

1.1.12 – وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق 78
2.1.12 – شركة طراموي الرباط – سلا 78
3.1.12 – شركة مارشيكا 79
4.1.12 – شركة الدار البيضاء للتهيئة 79
5.1.12 – طراموي الدار البيضاء 80
6.1.12 – الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المركبات الرياضية 80
7.1.12 – وكالة التخفيض من الكثافة وإنقاذ المدينة العتيقة بفاس 81

2.12 – التنمية الجهوية 81

1.2.12 – وكالة تنمية أقاليم الشمال 81

2.2.12 – وكالة تنمية أقاليم الجنوب	82
3.2.12 – وكالة تنمية الأقاليم الشرقية	82
13 – المـــالية	82
1.13 – مجموعة صندوق الإيداع والتدبير	82
2.13 – القرض الفلاحي للمغرب	83
3.13 – صندوق التجهيز الجماعي	84
4.13 – الصندوق المركزي للضمان	84
الجزء الثالث **حكامة المنشآت العامة**	87
1 – الميثاق المغربي للممارسات الجيدة في مجال حكامة المنشآت العامة	87
2 – المراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة	88
1.2 – تفعيل أدوات التسيير	88
2.2 – التطور النوعي لآليات المراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة	88
3.2 – التدقيقات الخارجية للمنشآت العامة	89
3- التعاقد بين الدولة والمنشآت العامة	89
4 – تدخل المحاكم المالية في المنشآت العامة	91
1.4 – المهام والاستراتيجيات والحكامة	91
2.4 – التنظيم والموارد البشرية والنظام الإعلامي	92
الجزء الرابع **تفويت مساهمات الدولة إلى القطاع الخاص**	93

الملـــحـــقـــــات

1 – لائحة المؤسسات العامة في متم سنة 2010 97

2 – لائحة الشركات ذات المساهمة المباشرة للخزينة في متم سنة 2010 99

3 – لائحة منشآت عامة في طور التصفية عند متم سنة 2010 100

4 – إحداث منشآت عامة والإذن بالمساهمات بمقتضى مرسوم خلال سنة 2010 101

5 – المؤشرات الاقتصادية والمالية للمنشآت العامة : إنجازات 2008 – 2010 102

6 – التحويلات المالية من الدولة لفائدة المنشآت العامة : إنجازات 2010 و2011 103

7 – التحويلات المالية من المنشآت العامة لفائدة الميزانية العامة للدولة : إنجازات 2009 –2011 وتقديرات 2012 105

8– تصنيف استثمارات المنشآت العامة حسب الوزارة الوصية (2010 – 2012) 106

9 – بطاقات وصفية لأهم المنشآت العامة (إنجازات 2008–2010) 108

10 – المساهمة الضريبية للمنشآت العامة برسم سنتي 2009 و2010 (الضريبة على الشركات) 122

11 – المؤشرات التقنية لأهم المنشآت العامة : إنجازات 2008 – 2010 123

12 – المنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة : 128

– المراقبة القبلية 128

– المراقبة المواكبة 130

– المراقبة بمقتضى اتفاقية 131

– المراقبة النوعية 132

مقـــدمة

تميزت سنة 2011 باعتماد المغرب لدستور جديد يهدف إلى تعزيز دولة الحق والقانون وتكريس مبادئ فصل السلط وتعزيز الحكامة الجيدة وتوطيد العلاقة بين المسؤولية العمومية والمحاسبة. كما يمنح هذا الدستور أيضا إطارا ملائما لإعطاء دفعة إضافية للديناميكية الاقتصادية وتسريع وتيرة التحديث والتنمية البشرية والترابية.

في هذا الصدد، تلعب المنشآت العامة دورا رياديا في مسلسل التنمية من خلال مساهماتها في تنفيذ السياسات العمومية وتوفير الخدمات الأساسية وإنجاز البنيات التحتية اللازمة للرفع من مبادرات القطاع الخاص والمشاركة في إعداد التراب الوطني. كما أن هذه المنشآت معنية أيضا بمتطلبات الشفافية وتخليق الحياة العامة والأداء الجيد.

والمنشآت العامة مطالبة كذلك بالمساهمة بفعالية في تنفيذ برنامج الحكومة الذي تم تقديمه أمام البرلمان في 19 يناير 2012 والذي يهدف إلى تطوير الشفافية والحكامة الجيدة وتعزيز التنافسية الاقتصادية وجاذبية البلاد وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

يسعى البرنامج الحكومي 2012-2016 إلى مواصلة سياسة الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلة وتنفيذ مختلف السياسات القطاعية الرامية لتوطيد التوازنات الماكرو اقتصادية والحفاظ على مستوى نمو مضطرد من خلال دعم الطلب الداخلي وتدعيم الاستثمار العمومي وتنافسية المقاولات. وتتمثل أهم المحاور الأساسية لهذا البرنامج والتي تهم المنشآت العامة في :

- تحسين ظروف التنافسية ومناخ الأعمال والاستثمار وتطوير وتثمين الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل وإنجاز البنيات التحتية والمرافق العامة ؛
- تقليص التبعية الطاقية للبلاد وتنويع مصادر إنتاج الطاقات ؛
- ترسيخ مكانة المغرب كرائد في السوق العالمية للفوسفاط وكذا تعزيز البحث والتنقيب المعدني والبترولي ؛
- توفير البنيات التحتية واللوجستيكية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لتحسين تنافسية الاقتصاد ؛
- تسريع وتيرة إنجاز الطرق القروية وإنهاء أشغال مقاطع الطرق السيارة المبرمجة ؛
- مواصلة إنجاز الشطر الأول للقطار الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدارالبيضاء والإعداد للمراحل الموالية من إنجاز المخطط المديري للخطوط الأخرى للقطار الفائق السرعة كالمقطع الثاني الذي سيربط بين الدار البيضاء ومراكش ؛
- إطلاق المخطط المديري المينائي الجديد وبدء استغلال ميناء طنجة المتوسط الثاني في سنة 2015 وتعزيز دور ميناء طنجة المتوسط كميناء محوري في التجارة البحرية الدولية ؛
- العمل في إطار الإستراتيجية السياحية "رؤية 2020" على تحديث حكامة القطاع السياحي من خلال إحداث الهيأة العليا للسياحة ووكالات التنمية السياحية في أفق 2016 ؛
- التفعيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية من خلال الإرساء الفعلي للوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية وبدء نشاطها خلال سنة 2012 ؛
- إعداد استراتيجية مندمجة لتنمية التكوين المستمر ترمي مواكبة متطلبات مختلف الإستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى ؛
- تأهيل المؤسسات التعليمية والبنيات التحتية والتجهيزات ؛

-تتبع تنفيذ برامج إدماج الشباب حاملي الشهادات ("إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي") وتحسين جدواها، بالإضافة إلى اعتماد برامج جديدة ("مبادرة" و"تأطير" و"استيعاب") ؛
-تنويع العرض السكني وتحسينه من خلال التقليص من العجز السكني وإحداث منتوج جديد ذي قيمة إجمالية لا تتعدى 800 ألف درهم موجهة لفائدة الفئات المتوسطة ؛
-توجيه دور الفاعلين العموميين في قطاع السكنى حول السكن الاجتماعي وذلك من خلال عقود برامج والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من شأن كل هذه التوجهات والتدابير تدعيم الدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها البلاد كما تتطلب من المنشآت العامة، كفاعلين نشيطين في هذا المسلسل، تعزيز تدخلاتها وتوطيد المنجزات المسجلة خلال السنوات الأخيرة.

في هذا السياق، فقد سجلت المنشآت العامة، إجمالا، نتائجا جيدة خلال سنة 2011 من حيث الأنشطة ورقم المعاملات والقيمة المضافة ونتائج الاستغلال والنتائج الصافية، مؤكدة بذلك النتائج المسجلة سنة 2010.

كما تبرز إنجازات المنشآت العامة فيما يخص الاستثمار الاتجاه التصاعدي المسجل في السنوات الأخيرة، بحيث انتقلت مجموع هذه الاستثمارات من 157 مليار درهم خلال الفترة 2006-2008 إلى 208 مليار درهم برسم الفترة 2009-2011 أي بزيادة 33٪. وبالنسبة لسنة 2012، فسوف يستمر هذا المجهود الاستثماري بغلاف مالي إجمالي قدره 123 مليار درهم مما يؤكد دور الرافعة الذي يلعبه الاستثمار العمومي في الحفاظ على وتيرة النمو في مستوى عال.

ويندرج هذا البرنامج الهام في إطار إنجاز المنشآت العامة لمختلف المشاريع المهيكلة لاسيما في ميدان السكك الحديدية والطرق السيارة والموانئ والإسكان وكذا في إطار مواكبتها الفعلية لمختلف الاستراتيجيات القطاعية وخصوصا فيما يتعلق بقطاعات الطاقة والمعادن والسياحة والخدمات اللوجستيكيـــة والفـــلاحة والصيد البحري والبرامج الاجتماعيـــة التي تهم التعليم والصحة وفك العزلة عن العالم القروي.

وهكذا، تميزت سنوات 2011 و2010 بتنفيذ المنشآت العامة لعدة مشاريع كبرى منها، فيما يتعلق بقطاع البنيات التحتية، المخطط الأول للطرق السيارة الوطنية بالشروع في استغلال الشطر الرابط بين فاس ووجدة وانطلاق أشغال القطار فائق السرعة بين الدار البيضاء وطنجة ودخول ترامواي الرباط-سلا حيز الخدمة.

كما اتسمت هذه الفترة أيضا فيما يتعلق بمجال الطاقة الكهربائية بالإنشاء الفعلي للوكالة المكلفة ببرنامج الطاقة الشمسية، فضلا عن الدراسات وأعمال البنية التحتية للشروع في عملية بناء أول محطة للطاقة الشمسية في المغرب بورزازات. وبهدف ضمان التوازن بين العرض والطلب على الطاقة الكهربائية، تم الشروع في استغلال ثلاث وحدات جديدة لإنتاج الكهرباء، وهي محطـــة ين بني مطهر (470 ميغاواط) ومحطة الديزل بالداخلة (16,5 ميغاواط) ومحطة الطاقة الكهرومائية بالبرج (22 ميغاواط).

أما فيما يتعلق بقطاع الفوسفاط وتحت التأثير المزدوج لانتعاش التجارة العالمية وارتفاع أسعار الفوسفاط الخام والأسمدة من جهة ووضع المجمع لرؤية استراتيجية أكثر حيوية من ناحية أخرى، فقد حقق المجمع الشريف للفوسفاط إنجازات مهمة (خلال سنة 2011، تعدى رقم معاملات المجمع سقف 50 مليار درهم) مع زيادة كبيرة في صادراته، مما أدى إلى توطيد وضعه المالي والتأثير الإيجابي

على ميزان الأداءات. وتهدف الاستراتيجية الجديدة للمجمع الشريف للفوسفاط إلى زيادة طاقته الإنتاجية وجلب مستثمرين من مستوى عالمي وكسب حصة متزايدة في سوق الفوسفاط العالمي.

كما شهد القطاع الفلاحي بدوره، بالإضافة إلى الإسراع في تنفيذ إجراءات مخطط المغرب الأخضر، تنفيذ العمليات المرتبطة بتقديم الدعم لصغار الفلاحين ومتابعة تنفيذ البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي وإنجاز الشطر الثالث من عملية تأجير الأراضي الفلاحية. وهكذا، تم دعم الحكومة لصغار الفلاحين تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية عن طريق إعفاء صغار الفلاحين من رسوم مياه السقي فيما يخص المواسم السابقة لسنة 2008. كما يهدف البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي من جهته إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان العالم القروي من خلال تدبير مستدام للموارد المائية وتحسين إنتاجية المساحات المسقية وتحويلها إلى الري بالتنقيط. وأخيرا، وفي يوليوز 2011، تم إنجاز الشطر الثالث من عملية تأجير الأراضي الفلاحية – في إطار تعبئة الأراضي اللازمة لمشاريع مخطط المغرب الأخضر– والتي غطت 21.240 هكتار مع توقعات استثمارية تقارب 10 مليار درهم. ليصل إجمالي المساحة المخصصة للتأجير في 100.400 هكتار أي ماينازه مجموعه 22 مليار درهم.

أما في مجال التعليم، فقد أعطى تنفيذ المخطط الاستعجالي 2009–2012 دفعة جديدة لإصلاح التعليم من خلال تحسين معدلات التمدرس بصفة عامة لاسيما تلك التي تهم الفتاة في العالم القروي وذلك عن طريق مضاعفة إنجاز المؤسسات التعليمية ومحاربة الهدر المدرسي. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، فقد تم السعي للإصلاح التعليمي من خلال إعادة تنظيم هيكلة البنية البيداغوجية وتجديد محتوى التعليم تماشيا مع أهداف إصلاح التعليم العالي وتحسين جودته لمواكبة حاجيات السوق والشغل.

وفي قطاع السكن، فقد تواصل العمل وفق استراتيجية التدخل المعتمدة من طرف الحكومة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي القضاء على دور الصفيح وتخفيض العجز السكني وتلبية احتياجات الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المنخفض. كما عرفت الإنجازات خلال الفترة 2008–2011 تطورا مهما مقارنة بالفترة 2004–2007، سواء على مستوى بناء الأوراش أو على مستوى الإنهاء ؛ وهكذا ارتفع المعدل السنوي على التوالي من 113.240 إلى 185.965 وحدة في طور الإنجاز (+64٪) ومن 79.864 إلى 164.085 وحدة سكنية جاهزة (+105٪).

وفيما يتعلق بقطاع السياحة وبفضل الديناميكية الناجمة عن رؤية 2010، سجلت الفترة 2008–2010 نتائج مشجعة على مستوى الاستثمارات والعائدات السياحية والترويج. كما عرفت هذه الفترة افتتاحا جزئيا لمنتجعات مازاغان والسعيدية بالبحر الأبيض المتوسط وزيادة مهمة في الدعم المالي للدولة لهذا القطاع بحيث ارتفع من 500 مليون درهم سنة 2008 إلى 700 مليون درهم سنة 2010. وبالنسبة لسنة 2011، فإنها اتسمت باعتماد الدولة لاستراتيجية جديدة أكثر طموحا في إطار "رؤية 2020" التي تهدف إلى تصنيف المملكة من بين أفضل 20 وجهة سياحية في العالم. وقد تم تأكيد التزام الدولة الإرادي لصالح هذا القطاع بإنشاء الصندوق المغربي للتنمية السياحة الذي يهدف إلى دعم الاستثمار الخاص في القطاع.

ويندرج هذا الجهد المبذول لتعزيز ومواكبة المنشآت العامة في إطار رؤية شمولية للسلطات العمومية مبنية على المواكبة الاستراتيجية لهذه المنشآت وتحسين أدائها من جهة، وعلى التطوير النوعي لجهاز المراقبة والحكامة من جهة أخرى. ويتم دعم ذلك من خلال الإصلاح المستمر وإعادة الهيكلة. في هذا الصدد، فقد تم اتخاذ تدابير لبلورة المزيد من الإصلاحات وعمليات إعادة الهيكلة أكثر طموحا، في سياق عالمي يفرض المزيد من القواعد والمعايير والممارسات الملزمة من حيث الكفاءة والأداء ولكن أيضا فيما يتعلق بالأخلاقيات ومحاربة الرشوة.

وقد تم في هذا الإطار، إنجاز ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت العامة بطريقة تشاركية، بهدف تعزيز قيم الشفافية والإخبار وترسيخ ثقافة المحاسبة.

وتماشيا مع البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تحسين حكامة المنشآت العامة وتعميم تعاقدية العلاقات بين الدولة وهذه الهيئات وإصلاح آليات مراقبتها سيتم تكثيف هذه المجهودات في سنة 2012 من خلال الإجراءات والتدخلات التي تهدف بالأساس إلى :

- ملائمة الحكامة والتدبير والرقابة على المنشآت العامة مع مقتضيات الدستور الجديد ؛
- التعميم التدريجي للعلاقات التعاقدية بين الدولة والمنشآت والمؤسسات العامة بهدف تكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز دور هذه المنشآت كفاعل أساسي في تنفيذ السياسات العمومية ؛
- مواصلة جهود الاستثمار من قبل المنشآت العامة لتحقيق النمو وفرص العمل مع الإسهام في تحسين مناخ الأعمال. وسيأخذ إنجاز هذا الاستثمار بعين الاعتبار أفضل ظروف الفعالية مع الاستفادة من الإمكانيات المتاحة بفضل الشراكة ما بين فاعلي القطاع العام وما بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل والخدمات ذات الجودة لفائدة المرتفقين مع مراعاة التأثيرات على التجارة الخارجية للبلاد؛
- تعزيز الجهود الرامية إلى دعم السياسات القطاعية والمشاريع المهيكلة وبرامج التنمية الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة بهدف تعزيز القدرة التنافسية للبلاد وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين ؛
- مضاعفة الجهود الرامية لترشيد نفقات التسيير وتقليص نمط حياة المنشآت العامة ؛
- الإسهام المتزايد في عمليات التهييئ والتنمية الجهوية تماشيا مع أهداف تحقيق جهوية متقدمة والاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمنشآت.

****

يتضمن هذا التقرير **أربعة أجزاء** :

- يتناول الجزء الأول **منجزات قطاع المنشآت العامة** من خلال جرد للمحفظة العامة ودراسة المؤشرات المالية والاقتصادية وكذا أنشطة هذه الهيئات ومواردها البشرية والعلاقات المالية مع الدولة ؛

- ويرتكز الجزء الثاني على تقديم للإنجازات العامة للقطاع في مجال **الاستثمار** وعرض التقدم المسجل من طرف المنشآت العامة في إطار تنفيذ الرؤى الاستراتيجية القطاعية وبرامج العمل المقررة من طرف الحكومة ؛

- ويتطرق الجزء الثالث للتدابير المتخذة والهادفة إلى تحسين **حكامة المنشآت العامة** وتحديث تسييرها مع التركيز على المنجزات وكذا التدابير المبرمجة الخاصة بتحديث المراقبة المالية وتقوية التعاقد بين الدولة والمنشآت العامة والتدقيق الخارجي وتدخل المحاكم المالية في المنشآت العامة ؛

- بينما تم تخصيص الجزء الرابع لعمليات **تفويت المساهمات العامة للقطاع الخاص** وذلك وفقا لسياسة تحرير الاقتصاد المغربي وانفتاحه من أجل تقوية تنافسيته مع الحرص على تطوير وتنويع مصادر التنمية.

الجزء الأول

تطورات المحفظة العامة للمؤسسات والمنشآت العامة

إلى **متم سنة** 2011، تتوزع المحفظة العامة على الشكل التالي :

- **246 مؤسسة عامة** منها 52% تعمل بالقطاعات الإنتاجية و39% في القطاع الاجتماعي ؛
- **42 شركة ذات مساهمة مباشرة** للخزينة منها 39% تعمل بالقطاعات الإنتاجية و21% في قطاع البنى التحتية.

ويبرز توزيع هذه المحفظة حسب الفئة وحسب القطاع على النحو التالي :

42 شركة ذات مساهمة مباشرة

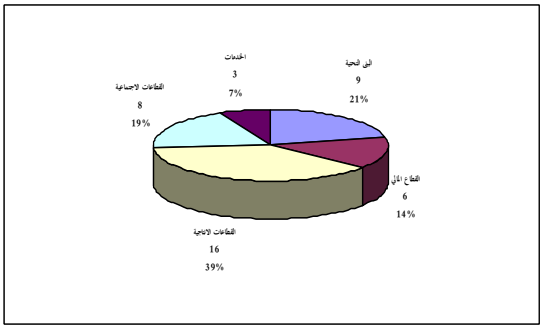

246 مؤسسة عامة

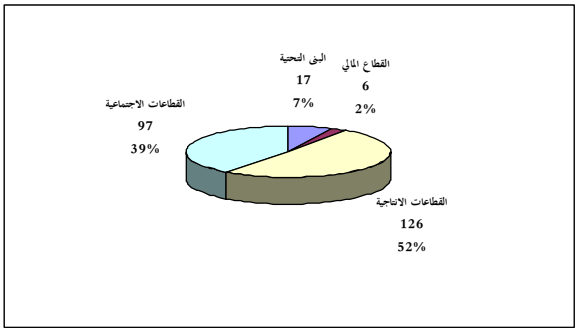

ويتوفر البعض من هذه المؤسسات والشركات على شركات تابعة ومساهمات يبلغ عددها الإجمالي 476 منها 11 مدرجة بالبورصة و53 تزاول نشاطها بالخارج. وتتوفر ثلاث مجموعات عامة كبرى وهي صندوق الإيداع والتدبير والمجمع الشريف للفوسفاط والبنك الشعبي المركزي على 61% من مجموع هذه الشركات التابعة والمساهمات.

وتتوزع هذه المنشآت المكونة للمحفظة العامة حسب ارتباطها بالمنشأة الأم على الشكل التالي برسم سنة 2011 :

توزيع الشركات التابعة حسب المجموعات العامة (سنة 2011)

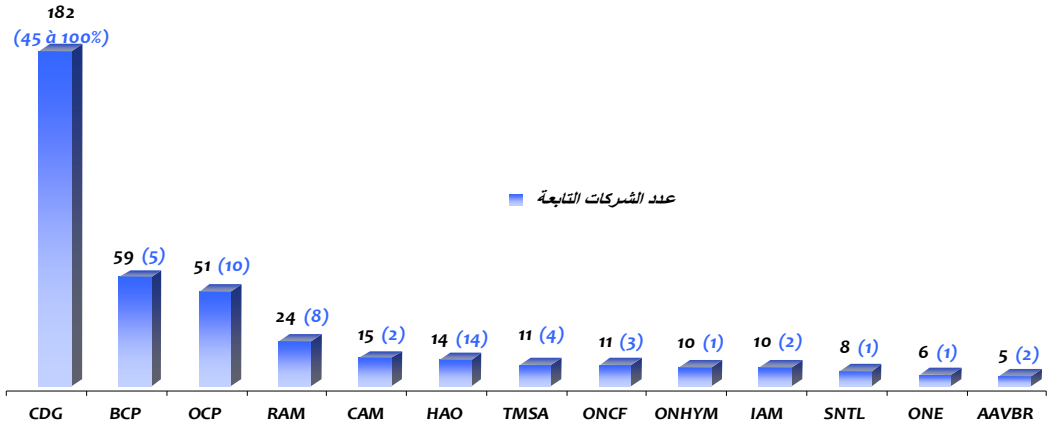

فيما يخص التوزيع الجغرافي للمحفظة العامة، نلاحظ أنه بالإضافة إلى المنشآت العامة التابعة للدولة والمتدخلة على مجموع التراب الوطني (شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للمطارات والمجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ومجموعة العمران للتهيئة وبريد المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن...)، توجد هناك منشآت عامة أخرى تابعة للجماعات المحلية أو للدولة تزاول نشاطها في مجال جغرافي محدد.

هذا، وتشتمل المحفظة العامة على **31 وحدة** تابعة للجماعات المحلية منها 15 مؤسسة عامة و16 شركة ذات مساهمة مباشرة. وتتكون المؤسسات العامة التابعة للجماعات المحلية من الوكالات المستقلة التي تنشط في مجالات توزيع الماء والكهرباء (12) والنقل الحضري (2) وأنشطة التبريد (1).

من جهة أخرى، تضم المحفظة العامة **117 وحدة** تعمل على الصعيدين المحلي والجهوي موزعة كالآتي :

- 87 مؤسسة عامة تزاول نشاطها داخل مجال يمتد من مركز حضري إلى مجموعة من الجهات : 9 وكالات للأحواض المائية و3 وكالات للتنمية الجهوية و16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين و15 جامعة و26 وكالة حضرية و4 مراكز استشفائية و9 مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي ؛
- 30 شركة تقوم بدور مهم على الصعيد المحلي منها الوكالة الخاصة طنجة – البحر الأبيض المتوسط (طنجة) و"مارشيكا ميد" (الناضور) وشركات التهيئة العمران (14 شركة تغطي جميع الجهات) وشركة تهيئة ميناء طنجة.

وقد سجلت محفظة الدولة خلال سنة 2010 على الخصوص، إحداث **46 هيأة جديدة ومساهمة مالية** منها 16 مساهمة لصندوق الإيداع والتدبير و6 لفائدة البنك المركزي الشعبي و3 لفائدة المجمع الشريف للفوسفاط و2 لكل من القرض الفلاحي للمغرب والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية. وتم أيضا إحداث هيئتان بموجب نصوص قانونية خاصة وتتمثل في وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا والوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجر أركان.

كما عرفت محفظة الدولة، خلال سنة 2010، **سحب 8 شركات تابعة ومساهمة مالية** منها 3 مساهمات للقرض العقاري والسياحي.

******

تقديم موجز لأهم مؤشرات قطاع المنشآت العامة

برسم سنة 2011

التوقعات النهائية

تعكس منجزات المحفظة العامة برسم سنة 2011 أهمية مساهمة المنشآت العامة في المؤشرات الاقتصادية والمالية للبلد وتؤكد الأداء الجيد المسجل في السنوات السابقة:

- **رقـــم المعاملات : 167,5 مليار درهم (+4,8%)؛**
- **القيمة المضافة : 76,3 مليار درهم (+9,2%)؛**
- **النتائج الصافية : 26,4 مليار درهم (+18,1%)؛**
- **قدرة التمويل الذاتي : 45,8 مليار درهم (+41,3%)؛**
- **ديون التمويل : 154,9 مليار درهم(+4%).**

1 – المؤشرات المالية والاقتصادية ومؤشرات الأنشطة[1]

على الرغم من الظرفية التي تطبعها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والارتفاع المهول في أسعار المواد الأولية وكذا الأحداث الجيوسياسية، سجلت المنشآت العامة في معظمها خلال سنتي 2010 و2011 نتائج جيدة على مستوى أنشطتها ورقم المعاملات والقيمة المضافة والنتائج. كما سجلت هذه المؤسسات خلال نفس الفترة تحسناً في وضعيتها المالية. وقد سجل هذا التطور الإيجابي بعد التراجع المسجل خلال سنة 2009 علاقة بالتراجع المهم لمؤشرات المجمع الشريف للفوسفاط.

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى المنجزات المهمة للمجمع الشريف للفوسفاط خلال سنتي 2010 و2011 والتي مكنت من تحسين المؤشرات الاقتصادية والمالية ومؤشرات الأنشطة للمحفظة العامة.

1.1 – الاستغلال والنتائج[2]

1.1.1 – رقم المعاملات

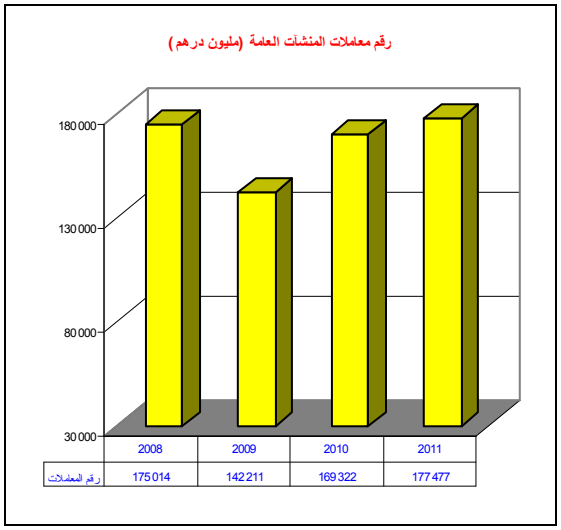

وصل رقم معاملات المنشآت العامة برسم سنة 2011 إلى **177,5 مليار درهم** بزيادة نسبتها 4,8% مقارنة بسنة 2010 (169,3 مليار درهم أي +19,1% مقارنة بسنة 2009).

تم تحقيق معظم هذا الرقم من طرف المجمع الشريف للفوسفاط (50,8 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء (22 مليار درهم) ومجموعة الخطـــوط الجوية الملكية المغربية (12,5 مليار درهم) ووكالات توزيع الماء والكهرباء (6,6 مليار درهم) ومجموعة العمران (5,4 مليار درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (4,1 مليار درهم) والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (3,8 مليار درهم) و والمكتـــب الوطـــني للسكك الحديدية (3,5 مليار درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (3,5 ملايير درهم).

2.1.1 – القيمة المضافة[3]

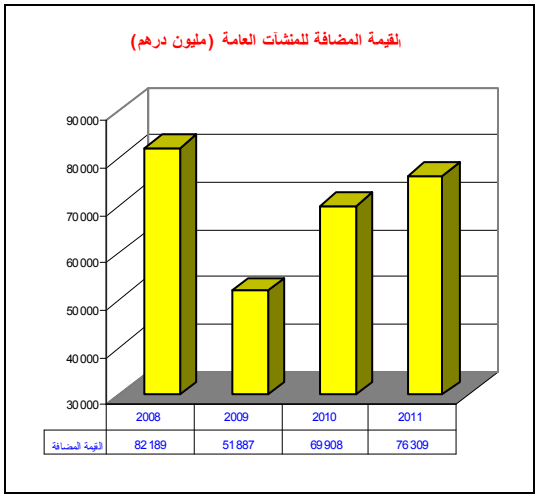

في نهاية سنة 2011، بلغت القيمة المضافة للمحفظة العامة ما مجموعه 76,3 مليار درهم مسجلة زيادة قدرها 9,2% مقارنة بسنة 2010 (69,9 مليار درهم أي +34,7% مقارنة بسنة 2009).

تم إنجاز 40% من هذه القيمة من طرف المجمع الشريف للفوسفاط الذي بلغت قيمته المضافة 30,4 مليار درهم.

ويفســـر هذا التطور المسجل برسم 2011 بارتفاع القيمة المضافة للمجمع الشريف للفوسفاط (+35,3% بمبلغ 30,4 مليار درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (+6,6% بمبلغ 3,2 مليار درهم) والمكتـــب الوطـــني للسكك الحديدية (+13,7% بمبلغ 2,7

---

[1] *أنظر الملحقات*

[2] *تحليل على أساس توقعات الاختتام المتوفرة برسم سنة 2011*

[3] *أنظر الملحقات*

مليار درهم) والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (+3,4% بمبلغ 2,6 مليار درهم) والمكتب الوطني للمطارات (+2,9% بمبلغ 2,2 مليار درهم).

وتنتج هذه الهيآت الخمس إضافة إلى المكتب الوطني للكهرباء (4,9 مليار درهم) أكثر من 60% من القيمة المضافة الإجمالية لسنة 2011.

وتمثل القيمة المضافة للمنشآت العامة **9,1% من الناتج الداخلي الخام** لسنة **2011** وما يقارب 9% سنة 2010.

3.1.1 – تكاليف الاستغلال

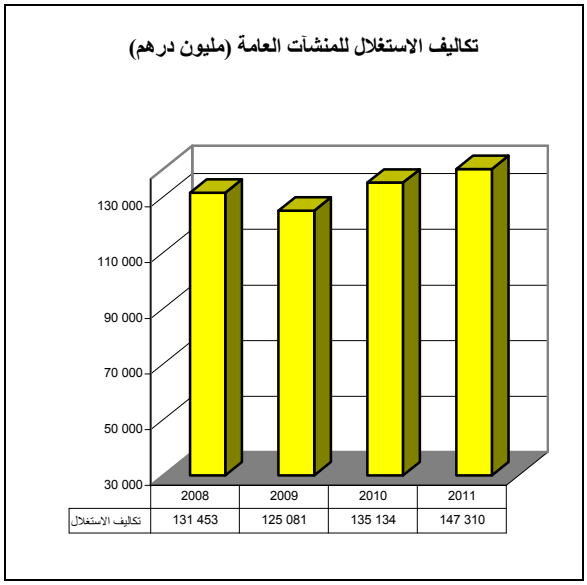

بلغت هذه التكاليف خلال **سنة 2011 ما قدره 147,3 مليار درهم** مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 9% مقارنة مع سنة 2010 (135,1 مليار درهم أي +8% مقارنة بسنة 2009).

ويرتبط هذا النمو أساسا بارتفاع تكاليف مجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+110% بمبلغ 6,7 مليار درهم) ووكالات توزيع الماء والكهرباء (+26% بمبلغ 5,9 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء (+18% بمبلغ 24,3 مليار درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (+14% بمبلغ 3,3 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (+11% بمبلغ 31 مليار درهم).

وتواكب هذه الارتفاعات مستويات نمو أرقام المعاملات المسجلة من طرف المنشآت المذكورة.

وقد قابلت هذه الارتفاعات انخفاضات في تكاليف منشآت أخرى منها مجموعة العمران للتهيئة (-10,7% بمبلغ 6,8 مليار درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (-17% بمبلغ 902 مليون درهم).

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى تدابير الترشيد التي اتخذتها الحكومة خلال سنة 2011 والتي تحث من خلالها المنشآت العامة على التحكم في تكاليف الاستغلال عبر ترشيد نفقاتها المرتبطة بالتسيير وعقلنة نمط سيرها.

4.1.1 – التكاليف المالية

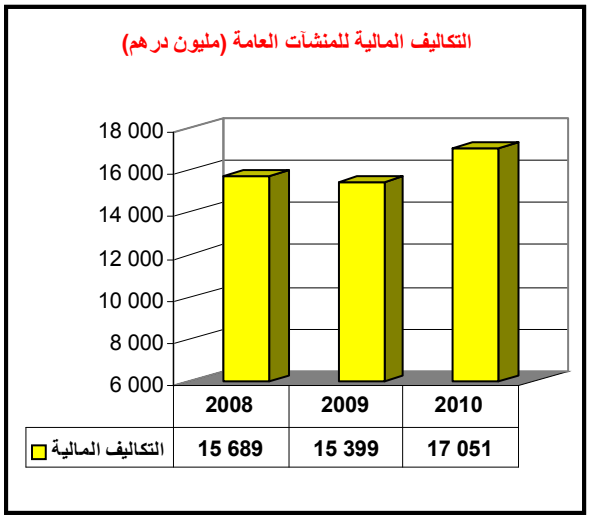

بلغت هذه التكاليف **17,1 مليار درهم** سنة 2010 مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 10,7% مقارنة مع سنة 2009 وذلك تحت تأثير ارتفاع تكاليف مجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+17,8%) والمكتب الوطني للكهرباء (+3,4%) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (+91%) والمجمع الشريف للفوسفاط (+5,9%) والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (+73,5%)

إلا أن هذا الارتفاع قابله انخفاض في تكاليف القرض الفلاحي للمغرب (-0,5%) وصندوق الحسن الثاني (-24,6%)[4].

5.1.1 – نتائج الاستغلال

بلغت نتائج الاستغلال **28,9 مليار** درهم خلال سنة 2010، بارتفاع نسبته 67% مقارنة بسنة 2009. ويرجع هذا التطور أساساً إلى مضاعفة نتائج المجمع الشريف للفوسفاط أربع مرات وتحسن نتائج استغلال كل من الصندوق

[4] *يسجل صندوق الحسن الثاني في محاسبته الإمدادات والتسبيقات غير المسددة ضمن التكاليف المالية*

الوطني للضمان الاجتماعي (+1,3%) والقرض الفلاحي للمغرب (+7,2%) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+61,7%).

وتعزى **النتائج الإيجابية للاستغلال (31,3 مليار درهم مقابل فقط 18,1 مليار درهم خلال 2009)** أساسا إلى أنشطة المنشآت العامة التالية التي تجاوزت كل واحدة منها عتبة **المليار درهم** من الأرباح : المجمع الشريف للفوسفاط (14.420 مليون درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (4.029 مليون درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (2.271 مليون درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (1.251 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (1.037 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء (1.030 مليون درهم) وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الإنجاز الذي حققه كل من المجمع الشريف للفوسفاط (+305%) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+61,7%) والمكتب الوطني للكهرباء الذي سجل ناتجا إيجابيا للاستغلال بلغ 1.030 مليون درهم سنة 2010 مقابل 120 مليون درهم سنة 2009 وبعد ناتج سلبي للاستغلال سنة 2008 قدره 4.210 مليون درهم.

فيما يخص نتائج الاستغلال السلبية (-2,5 مليار درهم مقابل -0,8 مليار درهم خلال 2009) فقد تم تسجيلها بالمنشآت العامة الآتية على وجه الخصوص : شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية (-492 مليون درهم) وبريد المغرب (-282 مليون درهم) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (-154 مليون درهم).

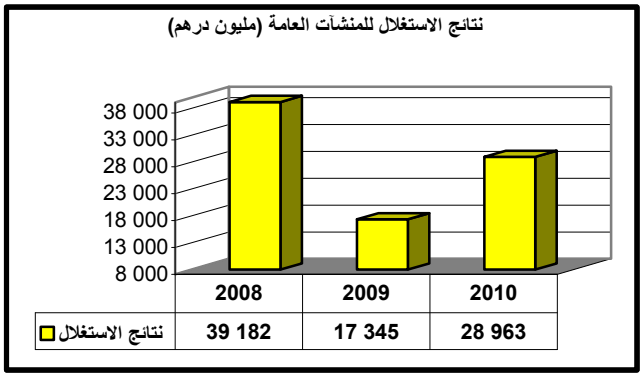

6.1.1 - النتائج الجارية

بلغت النتائج الجارية المسجلة برسم سنة 2010 ما قدره **31 مليار درهم** أي بزيادة هامة قدرها 73,3% مقارنة بسنة 2009 وذلك نتيجة تحسن الإنجازات بكل من المجمع الشريف للفوسفاط ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير.

وقد بلغ مجموع **النتائج الجارية الإيجابية 34,5 مليار درهم** سنة 2010 مقابل 18,2 مليار درهم سنة 2009. ويعزى هذا الارتفاع على الخصوص إلى ارتفاع النتائج الجارية الإيجابية للمنشآت الآتية : المجمع الشريف للفوسفاط (+331% بمبلغ 14.887 مليون درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (+1,4% بمبلغ 5.231 مليون درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (+14,9% بمبلغ 4.792 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+190% بمبلغ 2.769 مليون درهم).

أما مجموع **النتائج الجارية السلبية فقد ظل في نفس مستوى سنة 2009 (-3,7 مليار درهم)** سنة 2010 مقابل -3,9 مليار درهم سنة 2009). ومن أهم المنشآت العامة التي أفرزت نتائج جارية سلبية، نذكر الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (-1.076 مليون درهم) وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية (-598 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (-129 مليون درهم) والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للوكوس (-94 مليون درهم) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (-92 مليون درهم) والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لجهة الحوز (-84 مليون درهم).

7.1.1 – النتائج الصافية[5]

بلغ مجموع **الأرباح الصافية 26,4 مليار درهم** سنة 2011 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 18% مقارنة مع سنة 2010. أكثر من 50% من هذا المبلغ تم تحقيقه من طرف المجمع الشريف للفوسفاط (15,2 مليار درهم) الذي ارتفع ناتجه الصافي بما قدره 71% مقارنة مع 2010. كما سجلت الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والمكتب الوطني للسكك الحديدية تحسنا على مستوى الناتج وذلك على التوالي بنسبة 1003% (3,3 مليار درهم مقابل 295 مليون درهم سنة 2010) و237% (295 مليون درهم مقابل -215 مليون درهم سنة 2010). بالمقابل، يحد من هذه الإنجازات تفاقم النتائج السلبية على مستوى بعض المنشآت : المكتب الوطني للكهرباء (-3.612 مليون درهم مقابل -452 مليون درهم سنة 2010) ومجموعة شركة الخطـــوط الجوية الملكية المغربية (-1.552 مليون درهم مقابل -929 مليون درهم سنة 2010) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (-1.120 مليون درهم مقابل -1.056 مليون درهم سنة 2010) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (-206 مليون درهم مقابل -38 مليون درهم سنة 2010).

بالنسبة لسنة 2010، بلغت النتائج الصافية **22,4 مليار درهم** مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 76% مقارنة مع سنة 2009.

وقد بلغ مجموع **الأرباح الصافية 26 مليار درهم** سنة 2010 مقابل 15,6 مليار درهم سنة 2009 فيما بلغ مجموع **النتائج** الصافية **السلبية** 3,7 مليار درهم سنة 2010 مقابل 4,2 مليار درهم خلال سنة 2009 مما يؤكد التحسن المستمر الذي تسجله المحفظة العامة على صعيدي أنشطتها وأدائها المالي.

وتتجلى أهم التطورات فيما يلي :

- **زيادة أرباح** المنشآت العامة الآتية : المجمع الشريف للفوسفاط (+590% بمبلغ 8.850 مليون درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (+15,3% بمبلغ 4.807 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+162% بمبلغ 1.914 مليون درهم). وقد تأثرت هذه الزيادات سلبيا بتراجع في أرباح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (-2,1% بمبلغ 4.793 مليون درهم) ومجموعة العمران للتهيئة (-49% بمبلغ 297 مليون درهم) والمكتب الوطني للمطارات (-45% بمبلغ 271 مليون درهم) ؛
- **النتائج السلبية** لبعض المنشآت العامة منها على الخصوص الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (خسارة 1.056 مليون درهم مقابل خسارة في حدود 311 مليون درهم سنة 2009) وشركة الخطـــوط الجوية الملكية المغربية (خسارة 929 مليون درهم مقابل خسارة 851 مليون درهم سنة 2009) والمكتب الوطني للكهرباء (خسارة 452 مليون درهم مقابل خسارة 1.164 مليون درهم سنة 2009) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (خسارة 215 مليون درهم مقابل خسارة 357 مليون درهم سنة 2009).

ويمثل الربح الصافي للمجمع الشريف للفوسفاط الذي انتقل من 1,3 مليار درهم سنة 2009 إلى 8,8 مليار درهم سنة 2010، 40% من مجموع النتائج الصافية للمنشآت العامة. ويرجع هذا التطور الإيجابي إلى تحسن مبيعات المجمع التي ارتفعت بنسبة 72% بين سنتي 2009 و2010.

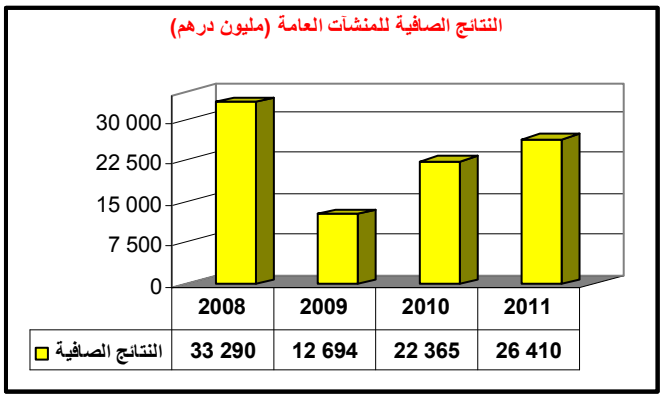

[5] *النتائج الصافية = الأرباح الصافية + الخسائر الصافية*

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار النتائج الصافية **لشركة اتصالات المغرب**، فإن النتيجة الصافية الإجمالية للقطاع سوف تبلغ 31,6 مليار درهم سنة 2010 مقابل 21,7 مليار درهم سنة 2009.

8.1.1 – مردوديـــة المحفظـــة العامـــة

يتم تقييم مردودية المحفظة العامة من خلال مؤشر المردودية المالية (*النتائج الصافية / الأموال الذاتية*) ومؤشر المردودية التجارية (*النتائج الصافية / رقم المعاملات*).

ويعكس تطور " مؤشر المردودية المالية " و" مؤشر المردودية التجارية " للمحفظة العامة ارتفاع النتيجة الصافية موازاة مع تحسن الأموال الذاتية من جهة والتطور الإيجابي لرقم معاملات القطاع من جهة أخرى.

وهكذا فقد سجل **مؤشر المردودية المالية نسبة** 8,5% سنة 2010 مقابل 5,5% سنة 2009 كما بلغ **مؤشر المردودية التجارية** مستوى 13,2% سنة 2010 مقابل 8,9% سنة 2009.

ومن أهم المنشآت العامة التي كان لها تأثير أساسي في تطور هذين المؤشرين نجد الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ووكالة السكن والتجهيزات العسكرية والمجمع الشريف للفوسفاط الذي تحسنت مردوديته المالية بشكل ملحوظ (+36,3% سنة 2010).

2.1 – البنيـــة المـــالية

1.2.1 – الأصول[6]

بلغ مجموع موازنات المنشآت العامة ما قيمته **872,5 مليار درهم** في متم سنة 2010 مسجلاً بذلك زيادة قدرها 9,7% مقارنة مع السنة المنصرمة وذلك ارتباطاً بتقوية البنية المالية لهذه المؤسسات. وقد همت الارتفاعات أغلب المنشآت العامة مع الإشارة إلى أن 56% من الأصول تملكها ست هيآت تجاوزت موازنة كل واحدة منها 60 مليار درهم من الأصول وهي مجموعة صندوق الإيداع والتدبير والمكتـــب الوطـــني للكهرباء والصندوق المغربي للتقاعد والقرض الفلاحي للمغرب والمجمع الشريف للفوسفاط والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

2.2.1 – الأموال الذاتية[7]

بلغت الأموال الذاتية للمنشآت العامة ما قدره **263 مليار درهم** خلال 2010 أي بتحسن نسبته 14,3% مقارنة مع سنة 2009. ويعود هذا التطور إلى الزيـــادات في رأس المـــال أو مخصصات رأس المال وارتفاع الاحتياطات والمبالغ المُرَحَّلة من جديد والأرباح. وتهم هذه الزيادات على الخصـــوص الصنـــدوق الوطني للضمان الاجتمـــاعي (+9% بمبلغ 43.289 مليون درهم) وصنـــــدوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (+11,7% بمبلغ 36.278 مليون درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (+45,3% بمبلغ 24.361 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+31% بمبلغ 23.117 مليون درهم) والمكتـــب الوطـــني للسكك الحديدية (+4,5% بمبلغ 17.358 مليون درهم) والمكتـــب الوطـــني للماء الصالح للشرب (+7,1% بمبلغ 15.317 مليون درهم).

وفي هذا الإطار، تميزت الشركة الوطنية للطـــرق السيارة بالمغرب باستقرار أموالها الذاتية مقارنة مع سنة 2009 (+1,3% بمبلغ 7.377 مليون درهم). كما سجل كل من المكتب الوطني للكهرباء (-4,6% بمبلـــغ 13.345 مليـــون درهم) وشركة الخطـــوط الجوية الملكية المغربية (−22% بمبلغ 2.013 مليون درهم) انخفاضاً في أموالهما الذاتية مقارنة مع السنة الماضية.

---

[6] *أنظر الملحق*
[7] *أنظر الملحق*

3.2.1 – المديـــونية[8]

بلغت ديـــون التمويـــل ما قدره **154,9 مليار درهم** خلال سنة 2011 أي ما يمثل **18,6%** من الناتج الداخلي الخام مقابل 19,1% سنة 2010. وتسجل هذه الديون ارتفاعا نسبته 4% مقارنة بسنة 2010.

تتعلق هذه الديون أساسا بالشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (+19,3% بمبلغ 31,9 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء (+6,2% بمبلغ 32,8 مليار درهم) والمكتـــب الوطـــني للسكك الحديدية (+2,4% بمبلغ 15,8 مليار درهم) والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (+8% بمبلغ 14,4 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (+3% بمبلغ بمبلغ10,7 مليار درهم).

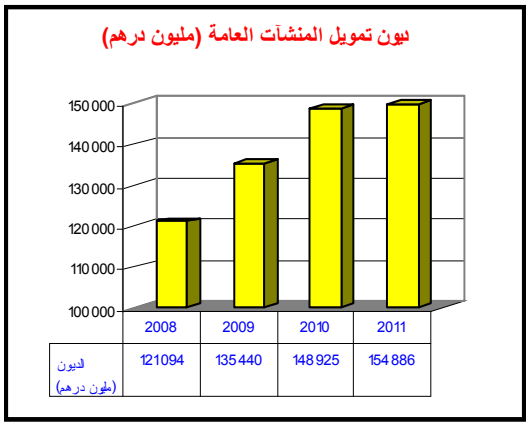

خلال سنة 2010، بلغت الديون 148,9 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة **10%** مقارنة مع 2009 والناتجة عن :

- **زيادات** تتعلق أساسا بالشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (+36,8% بمبلغ 26,7 مليار درهم) والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (+21,9% بمبلغ 13,3 مليار درهم) والوكالة الخاصة طنجة–البحر الأبيض المتوسط (+32% بمبلغ 6,6 مليار درهم) ؛
- **انخفاضات** تهم على الخصوص المجمع الشريف للفوسفاط (–10,2% بمبلغ 10,4 مليار درهم) وشركة الخطـــوط الجوية الملكية المغربية (–4,2% بمبلغ 5,7 مليار درهم) والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة (–2% بمبلغ 1,5 مليار درهم).

وتمثل المنشآت السبعة التالية ما يقارب 79% من مجموع الديون : المكتب الوطني للكهرباء والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتـــب الوطـــني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والقرض الفلاحي المغربي والمجمع الشريف للفوسفاط والوكالة الخاصة طنجة – البحر الأبيض المتوسط وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه المؤسسات منخرطة في المشاريع الكبرى المهيكلة.

وتمثل مديونية المنشآت العامة خلال سنة 2010 ما نسبته **17,1% من مجموع الأصول** (17% في سنة 2009) و**57% من الأموال الذاتية** (59% خلال سنة 2009). وتبرز كل هذه المؤشرات الوضعية المالية الجيدة للمحفظة رغم ارتفاع المديونية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت العامة قد أنجزت، خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2011، استثمارات بمبلغ إجمالي قدره 275 مليار درهم في حين لم يتجاوز ارتفاع حجم المديونية، برسم نفس الفترة، 13% من هذه الاستثمارات مما يؤكد الفعالية المالية للمنشآت العامة.

4.2.1 – الخزينة والتوظيفات

1.4.2.1 – الخزينة

في نهاية سنة 2011، بلغت خزينة المنشآت العامة **25,4 مليار درهم** مقابل 33,2 مليار درهم في متم سنة 2010. وتتمثل أهم المنشآت المتوفرة على فائض للـــخزينة فيما يلي : الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطيـــة (2,9 مليار درهم) ووكالات توزيع الماء والكهرباء (2,8 مليار درهم) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (2,4 مليار درهم) والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (2 مليار درهم) والمكتب الوطـــني للماء الصالح للشرب (1,6 مليار درهم) والجامعات (1,3 مليار درهم) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (1,2 مليار درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (1 مليار درهم).

[8] *أنظر الملحق*

وتعود **الخـــزينة المسجـــلة بالخصوم** أساسا إلى المكتـــب الوطـــني للكهرباء (-5,2 مليار درهم) والمكتـــب الوطـــني للمطارات (-428 مليون درهم).

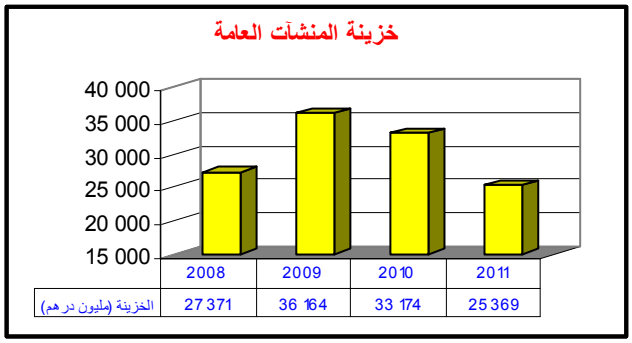

2.4.2.1 – التوظيفات

وصلت توظيفات المنشآت العامة في متم سنة 2010 إلى **177,1 مليار درهم** مقابل 153,4 مليار درهم سنة 2009. وتعود حصة 95% من هذا المبلغ إلى توظيفات المنشآت التالية :

- الصندوق المغربي للتقاعد : 70,4 مليار درهم منها 79% على شكل أذينات الخزينة ؛
- الصنـــدوق الوطني للضمـــان الاجتماعي : 41,3 مليار درهم منها 22,4 مليار درهم لدى صندوق الإيداع والتدبير ؛
- صنـــدوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة : 22,7 مليار درهم منها 95% على شكل أذينات الخزينة ؛
- المجمع الشريف للفوسفـــاط : 21,5 مليار درهم ؛
- بريد المغـــرب : 13,2 مليار درهم.

3.1 – مؤشرات نشاط المنشآت العامة[9]

تبرز مؤشرات نشاط المنشآت العامة التي تعتبر مقياساً لحيوية الاقتصاد الوطني أن أغلب هذه المنشآت، خاصة تلك العاملة في قطاعات الطاقة والماء والنقل والاتصالات والإسكان، حققت نمواً مضطرداً. وفي هذا الصدد، تم تسجيل التطورات التالية بين شتنبر 2010 ومتم شتنبر من سنة 2011 :

- تزايدت مبيعات الطاقة الكهربائية بنسبة 7,5% لتبلغ 19.121 جيغاواط ؛
- ارتفعت مبيعات الماء من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بنسبة 2,6% لتصل إلى 596 مليون متر مكعب ؛
- عرفت حركة الطائرات وحركة المسافرين على مستوى المطارات نمواً بنسبة 0,7% و4,4% على التوالي ؛
- سجل المكتب الوطني للسكك الحديدية ارتفاعا في عدد المسافرين قدره 11,4% ؛
- وصلت حركة النقل عبر الطرق السيارة إلى 16,6 مليون سيارة/كيلومتر مسجلة بذلك تطورا قدره 30,9% ؛
- تبرز مؤشرات قطاع الاتصالات نموا هاما ومضطردا محققة 75% بالنسبة لعدد المشتركين بخدمة الأنترنيت علما أن عدد المشتركين بخدمات الهاتف النقال قد تطور بنسبة 18,5% ؛
- عرف عدد وحدات السكن التي تم إنتاجها من طرف مجموعة العمران للتهيئة ارتفاعا وصل إلى 36,6% حيث بلغ عددها 81.191 وحدة فيما ارتفع عدد الرسوم العقارية المحدثة من طرف هذه المجموعة بنسبة 26,7% (26.664 رسم) ؛

[9] *أنظر التفاصيل في الملحقات*

- ارتفع تسجيل الحقوق العينية (420.567 وحدة) ورسوم الملكية (626.526 رسم) التي تم إحصاؤها من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بنسب 11,5% و8,2% على التوالي في متم شتنبر 2011.

4.1 – البعد الجهوي لتدخل المنشآت العامة

سيعمل ورش الجهوية الموسعة على تقوية نشاط المنشآت العامة، التي تلعب دوراً هاماً في تنفيذ السياسات العامة، على المستوى الجهوي من خلال تحسين الحكامة وتقوية الشراكات وتطوير التعاقد وتحديث المراقبة.

وقد تطورت أهم مؤشرات المنشآت العامة التابعة للجماعات المحلية أو للدولة والتي تزاول نشاطها في مجال جغرافي محدد، كما يلي :

تطور أهم مؤشرات المنشآت العامة والتي تزاول نشاطها على الصعيدين الجهوي والمحلي

مليون درهم	2009					2010				
	رقم المعاملات	تكاليف الاستغلال	تكاليف المستخدمين	المستخدمون (الوحدة)	الاستثمار	رقم المعاملات	تكاليف الاستغلال	تكاليف المستخدمين	المستخدمون (الوحدة)	الاستثمار
119 منشأة عامة تعمل في مجال جغرافي محدد (1)	5 676	10 809	1 839	14 277	24 394	6 651	12 131	2 079	15 506	22 572
(1) % (4)	3,99%	8,64%	7,38%	11,61%	36,06%	3,93%	8,98%	7,73%	12,50%	31,79%
34 منشأة عامة ذات مساهمة كاملة أو جزئية للجماعات المحلية (2)	6 241	4 793	964	7 771	2 206	6 947	5 315	1 013	8 683	4 253
(2) % (4)	4,39%	3,83%	3,87%	6,32%	3,26%	4,10%	3,93%	3,77%	7,00%	5,99%
المجموع (3)	11 917	15 602	2 803	22 048	26 638	13 598	17 447	3 093	24 189	26 825
مجموع القطاع (4)	142 211	125 081	24 931	122 942	67 656	169 322	135 134	26 895	124 049	71 011
(3) % (4)	8,38%	12,47%	11,24%	17,93%	39,37%	8,03%	12,91%	11,50%	19,50%	37,78%

من خلال دراسة المعطيات أعلاه، يتضح أن وزن المنشآت العامة التي تنشط على المستوى المحلي والإقليمي فيظل مهماً بالمقارنة مع باقي قطاع المنشآت العامة، وذلك خاصة من حيث رقم المعاملات والاستثمارات.

وعلى صعيد الاستثمارات أنجزت المنشآت العامة المتدخلة على المستوى المحلي أو الجهوي حوالي 38% من مجموع استثمارات قطاع المنشآت العامة في سنة 2010 بمبلغ 26,8 مليار درهم.

2 – المـــوارد البشـــرية للمنشآت العامة[10]

1.2 – المستخدمون

بلغ العدد الإجمالي لمستخدمي المنشآت العامة **128.500 مستخدماً**[11] في متـــم سنة 2010، مسجلا ارتفاعا بنسبة 3% مقارنة بسنة 2009 ويعزى ذلك خاصة إلى احتساب المستخدمين التابعين للمركز الاستشفائي بن سينا والمدرجين سابقا في ميزانية الدولة (4.466 مستخدما).

وينقسم العدد الإجمالي لمستخدمي المنشآت العامة إلى **126.461 مستخدماً دائماً** و**2.039 مستخدماً عرضياً**.

ويتوزع مجموع المستخدمين الدائمين إلى 37.168 إطاراً و44.060 عوناً مساعداً و45.233 عون تنفيذ. وقد سجل **معدل التأطير** لهذه الشريحة انخفاضا حيث انتقل من 32% سنة 2009 إلى 29,4% سنة 2010 فيما كانت نسبته 27% خلال سنة 2008. هذا، وتظل الإرادة الهادفة لتمكين المنشآت العامة من موارد بشرية مؤهلة لتدبير برامج العمل الخاصة بها، إحدى أولويات هذه المنشآت.

[10] *انظر الملحق*

[11] *دون احتساب المستخدمين التابعين لبعض المنشآت العامة والمدرجين في ميزانية الدولة*

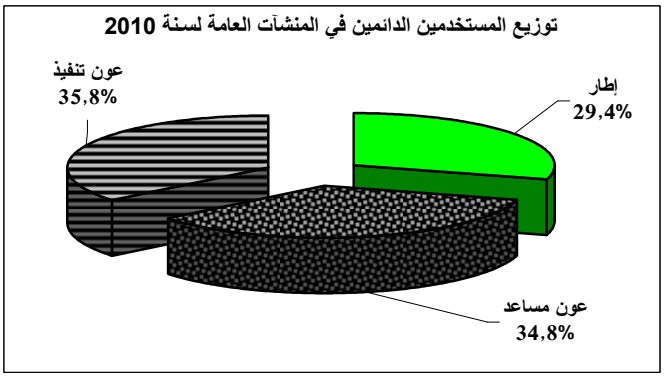

2.2 – تكاليف المستخدمين

خلال 2010، بلغت هذه التكاليف[12] **26,9 مليار درهم** مسجلة ارتفاعا نسبته 7,9% مقارنة بسنة 2009. وتجدر الإشارة إلى أن أزيد من نصف هذه التكاليف تتحملها خمس منشآت كبرى وهي المجمع الشريف للفوسفاط وشركة الخطـــوط الجوية الملكية المغربية والمكتـــب الوطـــني للكهرباء ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير ومكتـــب التكوين المهني وإنعاش الشغل، التي تجاوزت حصة كل واحدة منها مليار درهم.

في سنة **2011**، ارتفعت هذه التكاليف بنسبة 5,7% لتصل إلى **28,4 مليار درهم** وذلك بالنظر على الخصوص إلى الإجراءات المرتبطة بالحوار الاجتماعي الذي ناهزت تكلفته المالية 1 مليار درهم.

وقد شكلت تكاليف المستخدمين ما يعادل 16% من رقم المعاملات سنة 2011 مقابل 15,9% سنة 2010 و17,5% سنة 2009.

3.2 – المخططات الاجتماعية

يشكل تحسين مردودية المستخدمين أولوية دائمة في مجال تدبير الموارد البشرية للمنشآت العامة.

في هدا الإطار، تعمد بعض المنشآت العامة إلى عمليات مغادرة طوعية على شكل تقاعد نسبي بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين. وخلال سنة 2010، بلغ عدد المستفيدين من هذه العملية **2.376 مستخدماً** تابعين لعشرات من المنشآت العامة منها بريد المغرب (500 مستخدم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (400 مستخدم) وشركة توضيب الحوامض ببركان (376 مستخدم) والشركة الملكية لتشجيع الفرس (233 مستخدم) والمكتب الوطني للمطارات (175 مستخدم).

وتشمل العمليات الجارية أو المبرمجة برسم سنة 2011 على الخصوص شركة الخطـــوط الجوية الملكية المغربية (1.087 مستخدم) ووكالة النقل الحضري لفاس (75 مستخدم) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (37 مستخدم) ومكتب الصرف (8 مستخدمين).

ومن المتوقع أنجاز عمليات أخرى خلال 2012 تهم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (350 مستخدم) والوكالة الوطنية للموانئ (80 مستخدم) وشركة الإنتاجات السمعية البصرية صورياد 2M (75 مستخدم) ومكتب تسويق الصادرات (5 مستخدمين).

[12] *دون احتساب التكاليف المتعلقة بمستخدمي بعض المنشآت العامة المدرجين في ميزانية الدولة*

3 – العلاقات المالية بين الدولة والمنشآت العامة

1.3 – التحويلات المالية للدولة لفائدة المنشآت العامة

ظلت التحويلات المالية للدولة لفائدة المنشآت العامة، خلال سنة 2011، موجهة أساسا إلى القطاعات ذات الأولوية (البنى التحتية والتعليم والصحة والفلاحة والخدمات العمومية الأساسية) حيث بلغت 16.817 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 22% مقارنة بإنجازات سنة 2010.

ويرتبط هذا الانخفاض إلى لجوء المنشآت المعنية إلى استعمال الأموال الموجودة بخزينتها.

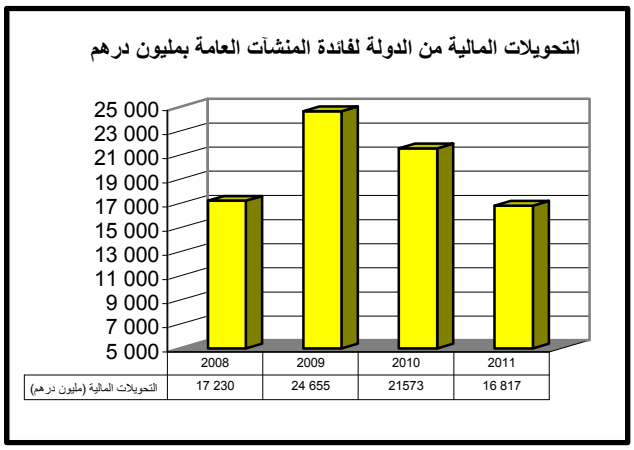

وتمثل المنشآت التالية **أهم المستفيدين** من إمدادات الدولة برسم سنة 2011 (حوالي **68%** من المجموع) :

- **المكتب الوطني للسكك الحديدية** : 1.817 مليون درهم مقابل 1.470 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **صندوق الحسن الثاني** : 1.500 مليون درهم مقابل 0,9 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي** : 1.466 مليون درهم مقابل 1.652 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **الشركة المغربية للطرق السيارة** : 1.140 مليون درهم مقابل 1.150 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين** : 1.052 مليون درهم مقابل 6.763 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **المراكز الاستشفائية** : 958 مليون درهم مقابل 1.514 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة** : 675 مليون درهم مقابل 789 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **وكالة طنجة المتوسط** : 550 مليون درهم مقابل 1.173 مليون درهم سنة 2010.

وتدل دراسة بنية الإمدادات لسنة 2011 أنها قد سجلت انخفاضا في الإمدادات الموجهة لمصاريف التسيير والتجهيز مقابل ارتفاع الإمدادات الموجهة لإعادة الهيكلة للتجهيز كما هو مبين في الجدول التالي[13] :

طبيعة التحويلات	إنجازات قانون المالية لسنة 2010		إنجازات قانون المالية لسنة 2011		التطور 2010/2011	
	مليون درهم	نسبة %	مليون درهم	نسبة %	مليون درهم	نسبة %
التسيير	**7 441,99**	34,5%	**5 189,47**	30,9%	**-2 252,52**	-30,3%
التجهيز	**12 516,82**	58,0%	**8 702,86**	51,7%	**-3 813,96**	-30,5%
زيادة رأس المال وإعادة الهيكلة	**1 613,67**	7,5%	**2 925,14**	17,4%	**1 311,47**	81,3%
المجموع	**21 572,48**	100,0%	**16 817,47**	100,0%	**-4 755,01**	-22,0%

وبالإضافة إلى التحويلات المباشرة المذكورة أعلاه، تستفيد بعض المنشآت العامة من موارد تتكون من **الرسوم شبه الضريبية**[14] والتي بلغت أكثر من **2.800 مليون درهم** خلال سنة 2010 مقابل 2.666 مليون درهم سنة 2009 ومنها على وجه الخصوص الضريبة على التكوين المهني والرسم من أجل النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني والرسم من أجل إنعاش السياحة والرسوم شبه الضريبية على الواردات.

2.3 – الموارد الآتية من المنشآت العامة

[13] *التفاصيل في الملحقات*

[14] *تدخل هذه الرسوم ضمن موارد استغلال المنشآت المعنية*

بلغت الموارد الآتية من المنشـــآت العامة **في متم دجنبـــر 2011** ما قيمته **10.483 مليون درهم** أي بنسبة إنجاز بلغت 103% مقارنة مع توقعات قانون المالية (10.227 مليون درهم)[15].

وقد سجلت هذه الموارد ارتفاعا قدره 18% مقارنة بسنة 2010. وتمثل هذه العائدات 1,3% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2011 مقابل 1,1% سنة 2010، كما تمثل 5,8% من المداخيل العادية للميزانية العامة للدولـــة مقابل 4,6% سنة 2010.

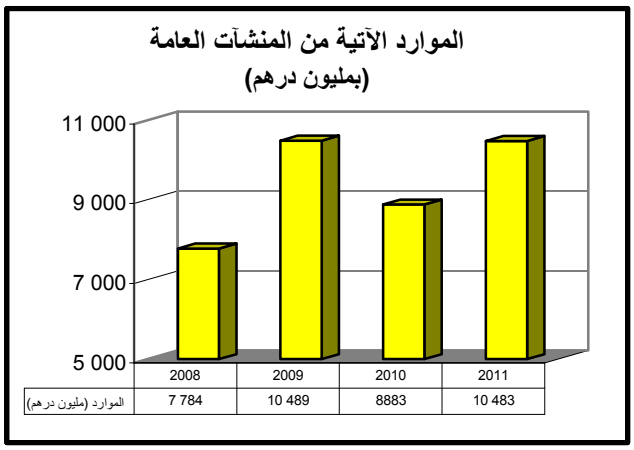

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الإسهامات خلال 2011 تمثل **90,5% من مجموع الموارد** ومصدرها المنشآت التالية :

- **المجمع الشريف للفوسفاط** : 3.000 مليون درهم برسم حصة الأرباح مقابل 1.000 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **اتصالات المغرب** : **2.611 مليون درهم** (مقابل 2.447 مليون درهم سنة 2010) منها 2.511 مليون درهم برسم حصة الأرباح و100 مليون درهم برسم الإتاوة المفروضة على احتلال الأملاك العامة ؛
- **المحافظة العقارية** : **2.000 مليون درهم** برسم مساهمة الدولة مقابل 1.800 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **بنك المغرب** : **1.140 مليون درهم** (مقابل 2.033 مليون درهم سنة 2010) منها 833 مليون درهم برسم الأرباح و307 مليون درهم برسم عمولات الصرف ؛
- **صندوق الإيداع والتدبير** : **540 مليون درهم** برسم حصة الأرباح مقابل 200 مليون درهم سنة 2010 ؛
- **مكتب الصرف** : **200 مليون درهم** التي تم تحقيقها سنة 2010 كذلك.

بالنسبة **لسنة 2012**، فتقدر الموارد الآتية من المنشآت العامة بما يناهز **11.380 مليون درهم** أي بارتفاع قدره 8,7% مقارنة بسنة 2011.

ويبين الجدول التالي تطور هذه الموارد :

طبيعة التحويلات *	إنجازات قانون المالية لسنة 2010		إنجازات قانون المالية لسنة 2011		مقترحات قانون المالية لسنة 2012	
	مليون درهم	النسبة %	مليون درهم	النسبة %	مليون درهم	النسبة %
الموارد والأرباح	**6 117,6**	69%	**7 491,3**	71%	**8 410,4**	74%
الأتاوي على استغلال الأملاك العامة وموارد أخرى	**2 765,4**	31%	**2 991,7**	29%	**2 970,0**	26%
المجمـــوع	**8 883,0**	100%	**10 483,0**	100%	**11 380,4**	100%
نسبة النمو %			**18,0%**		**8,6%**	

* دون احتساب عائدات تقويت مساهمات الدولة

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت العامة تساهم أيضاً، بالإضافة إلى التحويلات المذكورة آنفاً، في الموارد الضريبية خاصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

[15] *أنظر التفاصيل في الملحق*

3.3 – مساهمة المنشآت العامة في المداخيل الضريبية

1.3.3 – الضريبة على الشركات

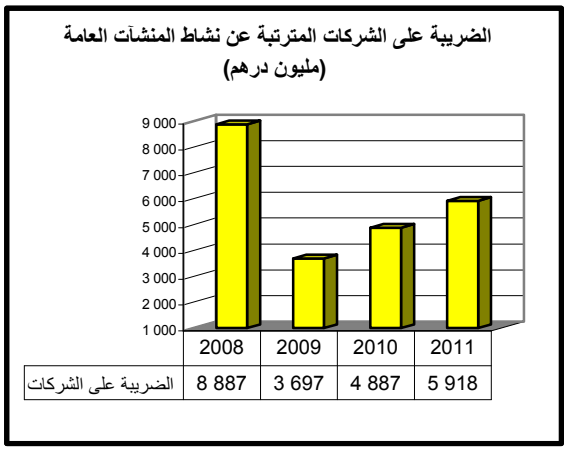

خلال سنة **2010**، بلغت المبالغ المترتبة عن نشاط المنشـــآت العامة برسم الضريبة على الشركات ما قيمته **4.887 مليون درهم** مقارنة مع **3.697 مليون درهم** بسنة 2009. ويعزى هذا الارتفاع الهام إلى ارتفاع مساهمة كل من المجمع الشريف للفوسفاط وصندوق الإيداع والتدبير.

وتساهم المنشآت التالية بنسبة **70% من مجموع مبلغ الضريبة على الشركات** : المجمع الشريف للفوسفاط (2.002 مليون درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (858 مليون درهم) والمكتب والوطني للمطارات (246 مليون درهم) والشركة المغربية لاستغلال الموانئ (179 مليون درهم) وبريد المغرب (175 مليون درهم).

خلال سنة **2011**، بلغ مجموع الضريبة على الشركات للمنشـــآت العامة ما قيمته **5.918 مليون درهم** أي بارتفاع قدره 21% مقارنة مع سنة 2010.

بالنسبة لسنة 2010 وإذا أخذنا بعين الاعتبار الضريبة على الشركات المدفوعة من طرف شركة اتصالات المغرب (3.667 مليون درهم) وبنك المغرب (1.078 مليون درهم) فإن الضريبة على الشركات الإجمالية للقطاع سوف تبلغ 9.632 مليون درهم (مقابل 9.022 مليون درهم سنة 2009).

2.3.3 – الضريبة على الدخل

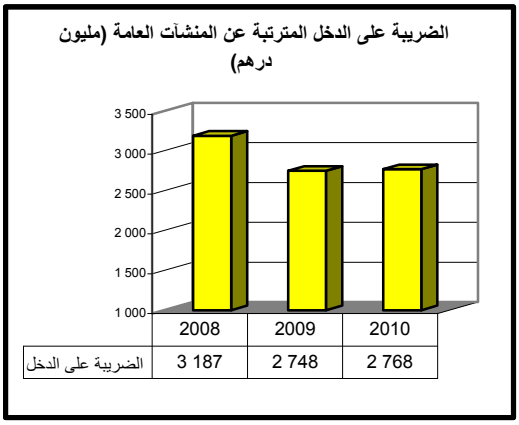

خلال سنة **2010**، وصلت المبالغ المترتبة عن المنشـــآت العامة برسم الضريبة على الدخل ما قيمته **2.768 مليون درهم** مقابل **2.748 مليون درهم** بسنة 2009، وذلك رغم عمليات المغادرة الطوعية وعمليات التقاعد التي تم تسجيلها سنة 2010.

ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع المبالغ المدفوعة من طرف المجمع الشريف للفوسفاط (+14,4%) ومجموعة العمران للتهيئة (+7,1%) والمكتب الوطني للكهرباء (+3,8%).

الجزء الثاني

الإستراتيجيات القطاعية ومخططات عمل المنشآت العامة

تعتبر المنشآت العامة فاعلاً مهماً في تطوير البلاد من خلال مختلف مساهماتها سواءً تعلق الأمر بمبادرات في تفعيل السياسات العمومية أو في تقديم الخدمات الأساسية أو في إنجاز البنيات التحتية الضرورية لتطوير مبادرات القطاع الخاص أو في التهيئة العمرانية.

بهذا الصدد، فإن المنشآت العامة مطالبة بتكثيف جهودها في مجال الاستثمار وذلك تماشياً مع ما جاء به الدستور الجديد للمملكة الذي يحث على الرفع من دينامية الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة التحديث والتنمية البشرية والمحلية للبلاد.

وتؤكد إنجازات الاستثمار للمنشآت العامة المندرجة ضمن المخططات المتعددة السنوات، المنحى التصاعدي المسجل خلال السنوات الأخيرة حيث تم الانتقال نحو عتبة جديدة للإنجاز خلال الفترة 2009-2011 بارتفاع بلغ 33% مقارنة بالفترة 2006-2008.

وفيما يتعلق بالتوقعات، فيبلغ حجم الاستثمار الذي ستنجزه المنشآت العامة خلال سنة 2011 ما يقارب 114,4 مليار درهم. وستتم متابعة هذا المجهود خلال سنة 2012 عبر رصد غلاف مالي للاستثمار بلغ 122,8 مليار درهم مما سيعزز الدور الرئيسي للاستثمار العمومي في الحفاظ على التنمية.

ويندرج البرنامج الاستثماري المذكور للمنشآت العامة، في إطار إنجاز مشاريع مهيكلة للبلاد كما يعد أيضاً عاملاً مهماً في تطبيق مختلف الاستراتيجيات القطاعية.

ويواكب مجهود استثمار المنشآت العامة، في معظم الحالات، إنجاز عمليات إعادة هيكلة مؤسساتية واستراتيجية، تمليها إرادة السلطات العمومية وتخص قطاعات استراتيجية مثل النقل والبريد والمجال السمعي البصري والإسكان والمجال الاجتماعي والفلاحة والطاقة والماء، مما سيمكن من تعزيز قدرة المنشآت العامة على الاستثمار وكذا منجزاتها.

1 – تقوية استثمارات المنشآت العامة

1.1 – إنجازات استثمارات المنشآت العامة خلال 2011

بلغ حجم استثمارات المنشآت العامة [16] ما قدره **70,2 مليار درهم**[17] سنة 2011 أي ما يفوق مرتين الاستثمار المنجز خلال 2005 مما يؤكد حفاظ المنشآت العامة على المستوى المرتفع لاستثماراتها مقارنة مع الفترة السابقة كما يوضح ذلك الرسم البياني الآتي :

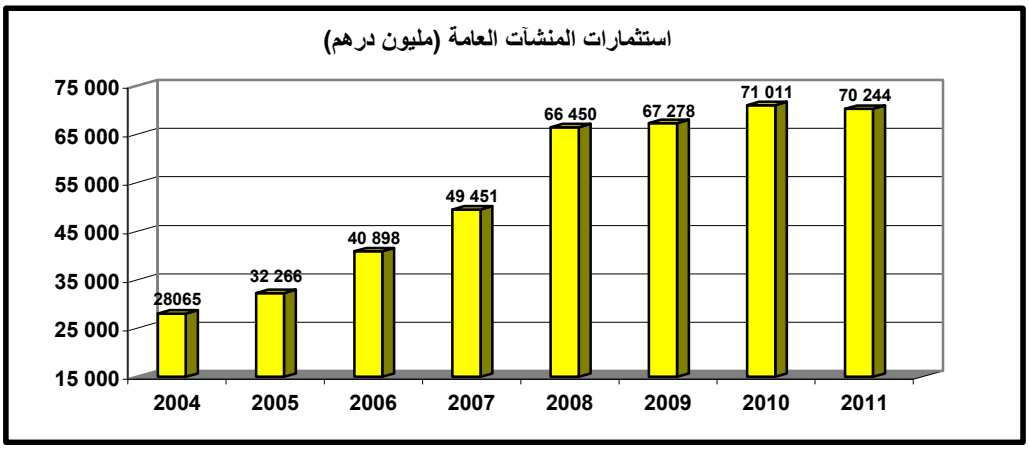

وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المتعلقة بنهاية 2011 تبين معدل إنجاز الاستثمارات قدره 61% مقارنة مع التوقعات (114.441 مليون درهم) ويبرز تحليل إنجازات استثمارات المنشآت العامة التي تتدخل في قطاعات استراتيجية برسم سنة 2011 ما يلي:

- مجموعة صندوق الإيداع والتدبير : 10.148 مليون درهم مقابل توقعات قيمتها 14.635 مليون درهم أي بنسبة إنجاز 69% ؛
- مجموعة العمران للتهيئة : إنجاز 6.426 مليون درهم مقابل توقعات أولية قدرها 8.000 مليون درهم أي بنسبة إنجاز 80% ؛
- الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب : 6.331 مليون درهم مقابل توقعات قيمتها 6.957 مليون درهم أي بنسبة إنجاز 91% ؛
- المكتب الوطني للماء الصالح للشرب : 3.463 مليون درهم مقابل توقعات بلغت 4.810 أي بنسبة إنجاز قدرها 72% ؛
- المكتب الوطني للسكك الحديدية : 3.386 مليون درهم مقابل توقعات بلغت 6.271 أي بنسبة إنجاز قدرها 54% ؛
- الوكالة الخاصة طنجة المتوسط : 3.222 مليون درهم مقابل توقعات قدرها 4.791 مليون درهم أي بنسبة إنجاز قدرها 67% ؛
- المكتب الوطني للمطارات : 1.888 مليون درهم مقابل توقعات ناهزت 1.988 مليون درهم أي بنسبة 95%.

بصفة عامة، تمثل استثمارات المنشآت العامة ما يعادل 27,8% من مجموع التكوين الخام لرأس المال الثابت و146% من الاستثمارات المدرجة في الميزانية العامة للدولة.

---

[16] *دون احتساب استثمارات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتفادي الاحتساب المزدوج*

[17] *على مستوى الأداءات*

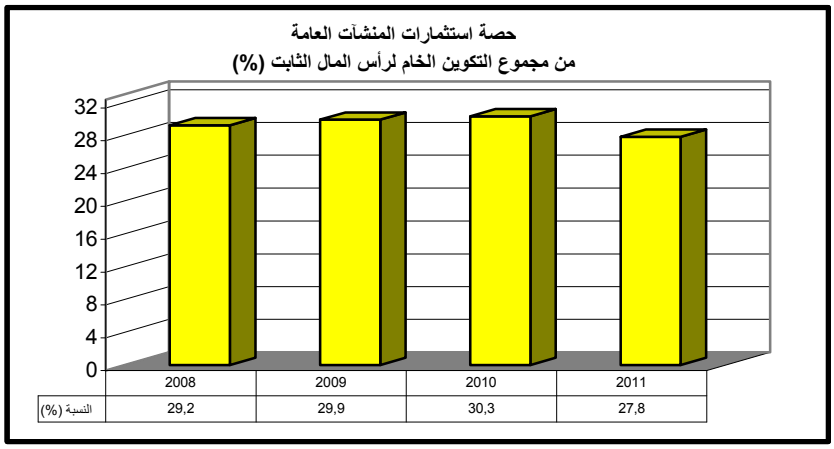

ويبرز من خلال **التوزيع الجهوي أن** استثمارات المنشآت العامة خلال فترة 2008-2010 تتجه نحو توازن تدريجي حيث انتقلت حصة جهة الشاوية-وردیغة والجهة الشرقية وكذا جهة تازة-الحسيمة-تاونات، من 15,7% سنة 2008 إلى 22,4% سنة 2010.

التوزيع الجهوي لاستثمارات المنشآت العامة (مليون درهم)

الجهة	2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
سلا – الرباط – زمور – زعير	13 944	20,98%	13 132	19,41%	14 461	20,36%
طنجة – تطوان	9 527	14,34%	5 712	8,44%	7 425	10,46%
الدار البيضاء الكبرى	9 422	14,18%	9 132	13,50%	7 393	10,41%
مراكش – تانسيفت – الحوز	6 291	9,47%	7 148	10,57%	6 914	9,74%
الشرق	4 765	7,17%	7 248	10,71%	7 219	10,17%
الشاوية – وردیغة	4 594	6,91%	4 488	6,63%	5 643	7,95%
سوس ماسة درعة	4 394	6,61%	4 573	6,76%	4 389	6,18%
دكالة – عبدة	3 633	5,47%	3 056	4,52%	3 521	4,96%
مكناس – تافيلالت	1 970	2,96%	2 182	3,23%	2 410	3,39%
كلميم – السمارة	1629	2,45%	832	1,23%	990	1,39%
فاس – بولمان	1 440	2,17%	2 197	3,25%	2 581	3,63%
لعيون – بوجدور – الساقية الحمراء	1417	2,13%	2 432	3,59%	1 890	2,66%
غرب الشراردة بني حسن	1 133	1,71%	1 587	2,35%	1 536	2,16%
تازة – الحسيمة – تاونات	1070	1,61%	2 602	3,85%	3 043	4,29%
تادلة – أزيلال	779	1,17%	992	1,47%	1 307	1,84%
واد الذهب – لكويرة	442	0,67%	342	0,51%	289	0,41%
المجموع	**66 450**	**100,0%**	**67 655**	**100,0%**	**71 011**	**100,0%**

أما فيما يخص **تمويل نفقات استثمار المنشآت العامة**، فيظل التمويل الذاتي الوسيلة الأكثر اعتماداً مقارنة بطرق التمويل الأخرى والتي تتمثل في دعم الدولة وكذا الاقتراض.

- بلغت **قدرة التمويل الذاتي** للمنشآت العامة ما قدره **45,8 مليار درهم** سنة 2011 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 41,3% مقارنة بسنة 2010 (32,4 مليار درهم، +9,3% مقارنة بسنة 2009). ويعزى هذا الارتفاع خصوصا إلى نمو قدرة التمويل الذاتي لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (25.000 مليون درهم ؛ +188,4%) التي تمثل 55% من مجموع قدرة التمويل الذاتي للمنشآت العامة.

وقد شكلت قدرة التمويل الذاتي الإجمالية خلال سنة 2011 ما يعادل **65% من استثمارات المنشآت العامة** مقابل 46% سنة 2010.

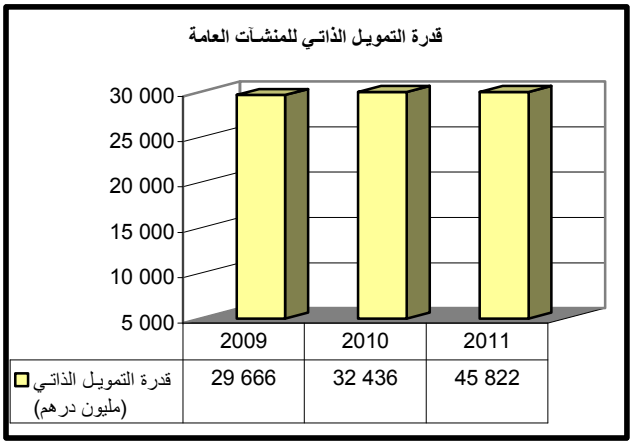

- **تتجلى مساهمة الدولة في تمويل ميزانيات استثمار المنشآت العامة** في الزيادة في الرأسمال وإعانات التجهيز الممنوحة من طرف الميزانية العامة للدولة لفائدة هذه المنشآت بمجموع بلغ **11.628 مليون درهم في سنة 2011** مقابل 14.131 مليون درهم سنة 2010 و14.009 سنة 2009.
- بلغت **مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** ما قدره 1.564 مليون درهم سنة 2010 مقابل 2.109 مليون درهم سنة 2009 وهي موجهة أساساً لمجالات السكن الاجتماعي والسياحة والتأهيل الحضري والصناعة والطاقة والبنيات التحتية المينائية والطرقية والطرق السيارة[18].
- تساهم **مديونية** المنشآت العامة، سواء كان مصدرها السوق الداخلية أو الهيآت الدولية، في تمويل الاستثمارات حيث بلغت المديونية الإجمالية للمنشآت العامة حتى نهاية 2011 ما قدره 154.886 مليون درهم مقابل 148.925 مليون درهم سنة 2010 مسجلة بذلك تطوراً صافياً إيجابياً ناهز 5.961 مليون درهم (+4%) ويمثل هذا التطور أقل من 9% من حجم الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2011.

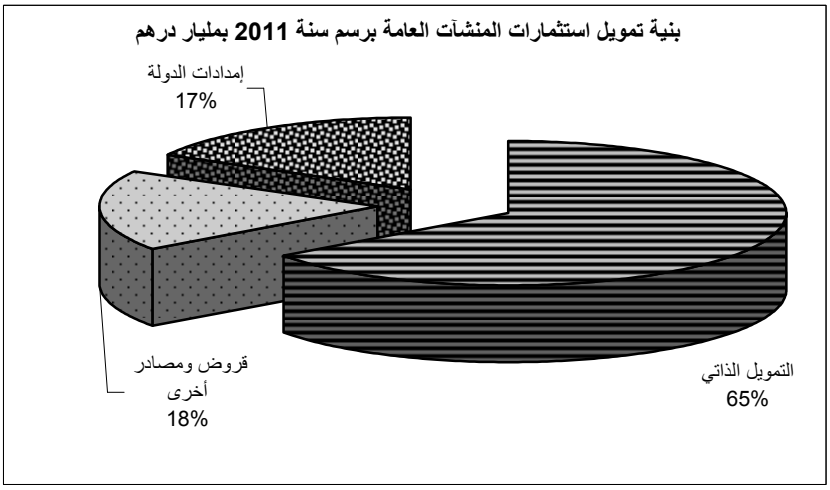

[18] *لمزيد من التفاصيل، انظر تدخلات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزء الموالي*

2.1 – الاستثمارات المبرمجة لسنة 2012[19]

تبرز تقديرات استثمارات المنشآت العامة مواصلة السياسة الإرادية للسلطات العمومية بهدف تجهيز البلاد بالبنيات الضرورية وتكثيف عرض الخدمات الأساسية وكذا إحداث محركات جديدة للتنمية. وتبلغ هذه التقديرات المبرمجة خلال سنة 2012 ما قدره 122,8 مليار درهم مقابل 114,4 مليار درهم سنة 2011 موزعة على الشكل التالي :

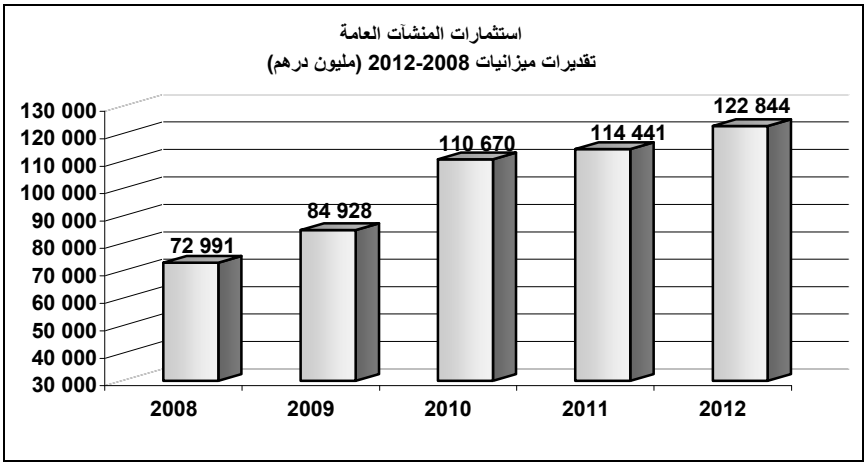

وتساهم **12 منشأة عامة أو مجموعة منشآت عامة** بأكثر من 78% من المجهود الاستثماري الإجمالي للقطاع كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

(مليون درهم)	2011	2012
المجمع الشريف للفوسفاط	22 899	24 930
مجموعة صندوق الإيداع والتدبير	14 635	13 068
مجموعة العمران للتهيئة	8 000	8 000
المكتب الوطني للسكك الحديدية	6 271	7 469
المكتب الوطني للكهرباء	8 201	7 417
الشركة الوطنية للطرق السيّارة بالمغرب	6 957	6 917
الوكالة الخاصة طنجة-المتوسط	4 791	5 983
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	4 810	5 640
وكالات التوزيع	3 780	4 242
وكالة السكن والتجهيزات العسكرية	4 860	4 000
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	3 063	2 611
المكتب الوطني للمطارات	1 988	2 007
منشآت عامة أخرى	24 186	30 560
المجموع	**114 441**	**122 844**

وفيما يلي تحليل برامج الاستثمارات لأهم المنشآت العامة وكذا الاستراتيجيات ومخططات العمل المنبثقة عنها.

[19] *التفاصيل في الملحق*

2 – برامـــج نـــوعـــيـــة

1.2 – صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يمثل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي يتم تمويله بنسبة 50% من مداخيل عمليات الخوصصة رافعة للاستثمار المنتج وأداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تميزت أنشطة الصندوق خلال سنة **2010**، بتوقيع 6 اتفاقيات جديدة تمثل التزامات إجمالية قيمتها 6.720 مليون درهم مما يرفع إجمالي حجم التزامات الصندوق حتى نهاية سنة 2010 إلى **32.425 مليون درهم**. وتنقسم هذه الالتزامات إلى مساهمات مالية غير قابلة للاسترجاع (34,4%) وتسبيقات قابلة للاسترجاع وقروض (25,9%) ومساهمات مالية (39,7%).

وتهم المشاريع موضوع الاتفاقيات الجديدة الموقعة خلال سنة 2010 :

- تمويل مشروع الخط السككي ذي السرعة الفائقة طنجة–الدارالبيضاء برصد مبلغ قدره مليار درهم ؛
- إنجاز مشروع إعادة تأهيل المدينة القديمة بالدار البيضاء ورسملة شركة تهيئة تحويل المنطقة المينائية لطنجة المدينة بمساهمات مالية قدرها 100 مليون درهم و225 مليون درهم على التوالي ؛
- إنجاز برنامج بناء واستغلال 5 محطات ريحية لإنتاج الطاقة الكهربائية وذلك في إطار البرنامج المندمج للطاقة الكهربائية الريحية حيث سيبلغ الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع ما يناهز 16 مليار درهم وذلك بإحداث شركات مشاريع التي ستتكلف بانجاز المحطات الريحية والمساهمة بوضع مخططات تمويل تلك المحطات وتفعيلها ؛
- المساهمة بما يناهز الثلث في رأسمال الصندوق المغربي للتنمية السياحية والمحدث في نونبر 2011 باكتتاب أولي قدره 1,5 مليار درهم والمرتقب رفعه إلى 15 مليار درهم في آجل لا يتعدى عشر سنوات ؛
- إنجاز المسرح الكبير بالرباط بمساهمة مالية قدرها 400 مليون درهم. ويندرج هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته 1.350 مليون درهم في إطار سياسة اعادة تأهيل البنيات التحتية الثقافية للبلاد وتعزيزها عبر تراب المملكة ؛
- تهيئة وتنمية المحطة الصناعية المندمجة للقنيطرة بمساهمة موجهة لتمويل التجهيزات خارج المدار بالماء الصالح للشرب والكهرباء والبنيات التحتية لتسهيل الولوج لهذه المحطة في حدود غلاف مالي قدره 70 مليون درهم.

وقد بلغت **الأداءات** المنجزة سنة 2010 من طرف الصندوق **1.546 مليون درهم. وتتمثـــل** أهم المشاريع المستفيدة من هذه الأداءات فيما يلي : مشروع الخط السككي ذي السرعة الفائقة طنجة–الدارالبيضاء (200 مليون درهم) ومخطط المغرب الأخضر (200 مليون درهم) ومشروع حماية المنطقة الصناعية "المغوغة" بطنجة (60 مليون درهم) وشركة تهيئة تحويل المنطقة المينائية لطنجة المدينة (56 مليون درهم). وقد بلغ مجموع **أداءات الصندوق**، إلى متم 31 دجنبر 2010، ما قدره **19.399 مليون درهم** أي 60% من إجمالي الالتزامات برسم نفس التاريخ.

هذا، ولقد تم الانتهاء من 50 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها **25.155 مليون درهم** إلى متم 2010 **حيث استفادت هذه المشاريع من المساهمة المالية لصندوق** الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ إجمالي قدره **6.968 مليون درهم أي** 21,4% من الالتزامات.

وللتذكير، بلغ مجموع **موارد الصندوق**، إلى نهاية 2010، **ما قيمته 42.347 مليون درهم** حتى نهاية 2010 منها 35.858 مليون درهم تعادل حصته من موارد الخوصصة.

ويتم تقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمساهمة الصندوق من خلال ما يلي :

- مجموع الاستثمارات المتوقعة والخاصة بالمشاريع الممولة والتي تقدر بأكثر من 380 مليار درهم حتى نهاية 2010 مما يمثل معدل رافعة (effet de levier) بمقدار 12 مرة كمتوسط ؛

- مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة المقدرة بأكثر 900.000 وظيفة والواجب احداثها عند نهاية مختلف المشاريع.

2.2 – الوكالة الخاصة طنجة – المتوسط

مثل إجمالي استثمارات المركب المينائي الجديد طنجة المتوسط نحو **35 مليار درهم** وذلك ضمن برنامج يمتد إلى أفق 2015–2016 . ويضم هذا المشروع مينائي طنجة المتوسط الأول وطنجة المتوسط الثاني والميناء الجديد للمسافرين والممر الخاص بالعربات، بالإضافة إلى البنيات التحتية والأساسية وتجهيزات الموانئ. ويتم إنجاز هذا الاستثمار في إطار مخطط للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيصل استثمار الفاعلين الخواص إلى ما يقارب نصف الغلاف الإجمالي المخصص لهذه المشاريع.

وقد تم الانتهاء من الأشغال الأساسية لميناء طنجة المتوسط الأول أما بالنسبة لميناء طنجة المتوسط الثاني فقد تم إعطاء انطلاقة أشغال وضع البنيات التحتية المتعلقة بالميناء عند نهاية شهر مايو 2010.

وفيما يخص الاستغلال، ارتفعت حركة استغلال الحاويات بقيمة 1,24 مليون طن برسم النصف الأول من سنة 2011 مسجلة تطورا يناهز 43% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2010. وتهم هذه الحركة أساسا ثلاث طرق بحرية مهمة : الخطوط البحرية آسيا–أوروبا والتي تربط شمال أوروبا وجنوب أمريكا وكذا تلك المتجهة إلى موانئ المحيط الأطلسي بإفريقيا. أما بالنسبة لحركة الحاويات المحلية، فقد تمت مضاعفتها ثلاث مرات حيث همت 60.938 حاوية والتي تم شحنها إلى ميناء الدار البيضاء منها 30.713 حاوية نمطية للاستيراد والتصدير المعالجة بميناء طنجة المتوسطي.

كما عرف نشاط النقل الدولي الطرقي وتيرة مرتفعة نظراً للتحويل الكلي للنقل الدولي الطرقي إلى ميناء طنجة المتوسطي للمسافرين وذلك خلال شهر مايو من سنة 2010 (95.764 وحدة). كما عرف النشاط التجاري للاستيراد والتصدير للنقل الدولي الطرقي تطورا يلغ 12% خلال نفس الفترة.

وقد بلغ عدد المسافرين العابرين عند متم يونيو 2011 ما قدره 590.390 مسافر. كما وصل رقم معاملات ميناء طنجة المتوسطي برسم نفس الفترة إلى 493 مليون درهم أي بزيادة 96% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2010.

وبالإضافة إلى إنهاء كل الأشغال بميناء طنجة ومشروع "تطوان شور" والمشروع الجديد للمنطقة الحرة المخصصة لصناعة السيارات (طنجة أوتوماتيف سيتي) بغلاف مالي قدره 8 مليار درهم، ستعرف سنة 2011 انجاز ما يلي :

- تطوير وتوطيد استغلال ميناء طنجة والممر الخاص بالعربات وبالمسافرين عن طريق إنشاء الآليات اللازمة لضمان جودة الخدمة والأداء بخصوص العبور؛

- تعزيز إدماج ميناء طنجة المتوسطي في المنطقة الخاصة للتنمية وذلك بإشراك مؤسسة طنجة المتوسط في المشاريع الهادفة والتي تعطي الأولوية للمحاور التالية : التربية والتكوين خاصة بناء أوإعادة تأهيل البنيات التحتية المتعلقة بالمؤسسات التعليمية (42 مؤسسة) أو مؤسسات التكوين (الهدف المرتقب خلال سنة 2015 هو إدماج 3.000 متدرب بالتكوين التأهيلي) ؛

- تعزيز علاقات الشراكة الدولية لميناء طنجة المتوسطي وخصوصاً مع دول إفريقية.

3.2 – وكالة الشراكة من أجل التنمية (حساب تحدي الألفية – المغرب)

يهدف هذا البرنامج الممول من طرف حساب تحدي الألفية في إطار هبة قيمتها 697,5 مليون دولار أمريكي إلى محاربة الفقر من خلال الرفع من الإنتاجية وتحسين فرص العمل في القطاعات ذات المؤهلات العالية.

إلى حدود يوليوز 2011 وعلى بعد 26 شهرا من انتهاء البرنامج، بلغت الالتزامات ما قيمته 440 مليون دولار أمريكي أي حوالي 62% من الاستثمار المتوقع. وتناهز المصاريف المنجزة في هذا الإطار 190 مليون دولار أمريكي (27% من الالتزامات). ومن المتوقع أن تزيد هذه الوتيرة خلال الأشهر المقبلة مع بدء انطلاق أشغال مشاريع بناء البنيات التحتية للصيد **البحري التقليدي**. ويبرز مستوى تقدم الأشغال حسب المجالات إلى متم يوليوز 2011 ما يلي :

- مجال زراعة الأشجار المثمرة : بلغت أشغال غرس أشجار الزيتون واللوز بالمناطق المعنية ما يقارب 41.000 هكتار من أصل مساحة اجمالية مبرمجة قدرها 61.000 هكتار. وقد وصلت تلك البرامج المتعلقة بتكثيف أشجار الزيتون والنخيل في الأحواض المائية الصغرى والمتوسطة والواحات إلى 31.200 هكتار من أصل 34.500 هكتار مبرمجة. كما تتابع الوكالة عملية تكثيف أشجار النخيل في الواحات على مدى 19.000 هكتار. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز هذه المشاريع من خلال وضع آليات للمساهمة في تمويل وحدات عصر الزيتون للرفع من القيمة المضافة لمشاريع غرس أشجار الزيتون.

- قطاع **الصيد البحري التقليدي** : تم إنجاز تقدم ملموس من خلال بناء شطر نموذجي يتألف من نقط مهيأة للتفريغ بتيفنيت وبنيات تحتية بميناء طانطان وبناء سوق الجملة ببني ملال. وتوجد عقود الأشغال بمواقع سيدي إفني وسوق الجملة بمكناس ومراكش ونقط مهيئة للتفريغ ببهيبه وسيدي عابد وتفدنة في طور التوقيع. ومن جهة أخرى، أفضت عملية إعادة تنظيم الباعة المتجولين بكل من وجدة ومكناس إلى إحصاء 200 بائع مستفيد حاليا ؛

- قطاع **الصناعة التقليدية وفاس المدينة** : بعد انتقاء مكتب الدراسات في إطار طلب عروض دولي المتعلق بهندسةإعادة تأهيل ساحة "للا يدونا" والمناطق المجاورة لفاس المدينة، يرتقب انطلاقة أشغال إعادة تأهيل الساحة المذكورة وبناء فندق عين نقبي. وتوجد التصاميم المعمارية لأربع "فنادق عتيقة" بالمدينة قيد الانجاز وسيتم الشروع في الإنجاز قبل متم السنة الحالية. وفيما يخص جانب الإنتاج، فقد تم اقتناء وتركيب خمس أفران غاز بكل من مدن فاس ومراكش. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد 2.332 من الصناع التقليديين من التكوين لاستعمال تلك الأفران بما في ذلك تقنيات الإنتاج والتسويق والتصميم والصحة والسلامة. كما يتم حالياً الإعداد لإنجاز عمليات تواصل بغية تشجيع الصناع الأحاديين والمقاولات الصغرى والمتوسطة وترويج العلامة التجارية الوطنية وتفعيل المدارات السياحية بكل من فاس المدينة ومراكش ؛

- في مجال **محو الأمية الوظيفية والتكوين المهني** : يهم نشاط **محو الأمية الوظيفية والتكوين المهني** 27.250 مستفيداً في قطاعات الصناعة التقليدية والفلاحة حيث يتابعون حاليا دروسهم في هذا الأطار في 35 إقليما. كما تم تكوين 320 مهني في مجال محو الأمية لفائدة قطاعات الصناعة التقليدية والفلاحة والصيد وتجهيز 130 قاعة للدروس. وفيما يخص **التكوين المهني، يستفيد حاليا** 1.500 **صانع من التكوين** في مجالات النسيج التقليدي والنحاس والدباغة ؛

- في مجال **الخدمات المالية** : تمكن صندوق "جايدة" من توسيع قائمة زبناءه بعد دفع مبلغ يناهز 19 مليون دولار أمريكي من أصل 25 مليون دولار. ويعادل هذا المبلغ قيمة القرض الثانوي الممنوح لهذا الصندوق قصد تسهيل تمويل مؤسسات القروض الصغرى بهدف تحسين الحصول على القروض بالنسبة لصغار المقاولين بالمغرب وكذا تطوير هذه المؤسسات. ويستفيد حاليا 3.000 وكيل من التكوين في مجال احترام المعايير البيئية والاجتماعية ؛

- في مجال **دعم المقاولة**، تم تنظيم 452 دورة للتكوين المؤسساتي لفائدة أطر غرف التجارة والصناعة والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومنح معدات إعلامية لفائدة 85 من شباك برنامج "مقاولتي" و76 مؤسسة مكلفة بالبرامج الاجتماعية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي اطار الدعم المباشر، تم إنجاز 586 عملية تشخيص للمقاولات والمشاريع الصغرى وتقديم أزيد من 5.000 عملية مساعدة تقنية ومواكبة لفائدة الأنشطة المدرة للدخل والمقاولات الصغيرة جداً.

وبصفة عامة، تجدر الإشارة إلى أن برنامج تحدي الألفية خضع لتقييم إنجازاته المسجلة إلى غاية نصف المدة المحددة له. وقد أكد هذا التقييم نجاعة البرنامج واستمرارية الآثار والنتائج المسجلة التي أحرزها والتي تم أخذها بعين الاعتبار عند تحضير البرنامج السالف الذكر.

3 – برامج التنمية لفائدة العالـــم القروي

وفقا للتوجيهات الحكومية، لا يزال العالم القروي يحظى باهتمام خاص من خلال تسريع مختلف برامج تطوير لبنياته التحتية الأساسية وتحسين مؤشراته المتعلقة بالتنمية البشرية والرفع من مستوى وظروف عيش ساكنته.

وتتعلق الإنجازات الرئيسية المسجلة في هذا الإطار بتحسين فرص ولوج الساكنة القروية إلى الكهرباء والماء الصالح للشرب وخدمات الاتصالات والبريد، وكذلك مواصلة جهود فك العزلة عن المناطق النائية.

1.3– برنامج الكهربة القروية الشاملة[20]

خلال سنة 2010، مكن هذا البرنامج من كهربة 1.143 قرية وتمكين 39.848 أسرة من الاستفادة من الكهرباء. وبالتالي بلغت نسبة الكهربة القروية 96,8% خلال سنة 2010 مقابل 22% سنة 1996. ويوضح الجدول التالي تطور إنجازات البرنامج خلال الفترة 2009– 2011 :

السنة	عدد القرى المستفيدة في السنة	عدد الأسر المستفيدة في السنة	الاستثمار بمليون درهم في السنة	نسبة كهربة العالم القروي (%)
إنجازات 2009	1.251	51.446	950	96,5
إنجازات 2010	1.143	39.848	787	96,8
توقعات 2011	1.100	38.700	968	97,4

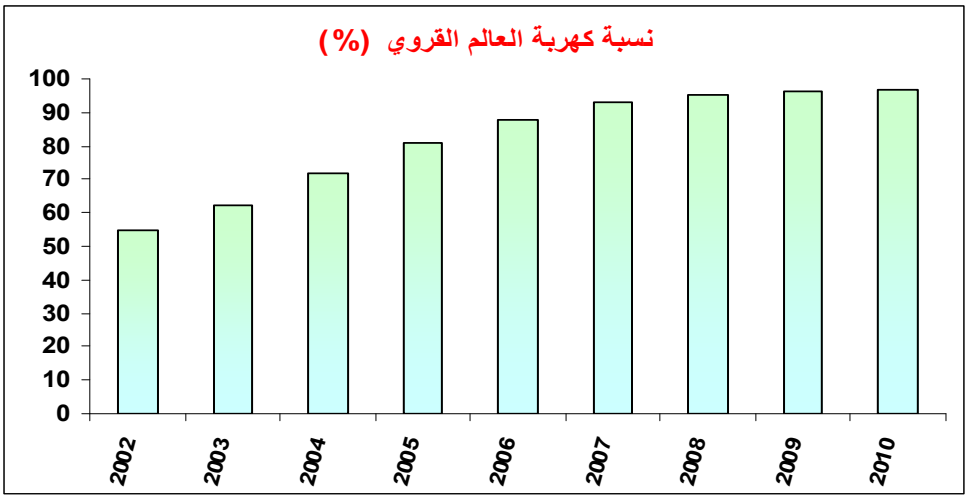

وبالنسبة للفترة 2011–2013، يتوقع المكتب الوطني للكهرباء إنجاز استثمار إجمالي بمبلغ 3.824 مليون درهم يهدف إلى إنهاء الأشغال الجارية في إطار برنامج الكهربة القروية الشاملة.

وفي إطار برنامج **تثمين الكهربة القروية**، تم ربط 4.480 نشاط اقتصادي جديد مستخدم للقوة الدافعة في المناطق القروية خلال 2010. وتتكون هذه الأنشطة من ضخ مياه الري (50%)، يليه ضخ المياه الصالحة للشرب (19%) وأنشطة اللحام والنجارة (5%) ومصانع الزيوت والمطاحن (5%) والصناعات الصغرى (4%).

[20] *تمويل البرنامج : المكتب الوطني للكهرباء 55 % والجماعات المحلية المعنية 20% والمستفيدون 25%*

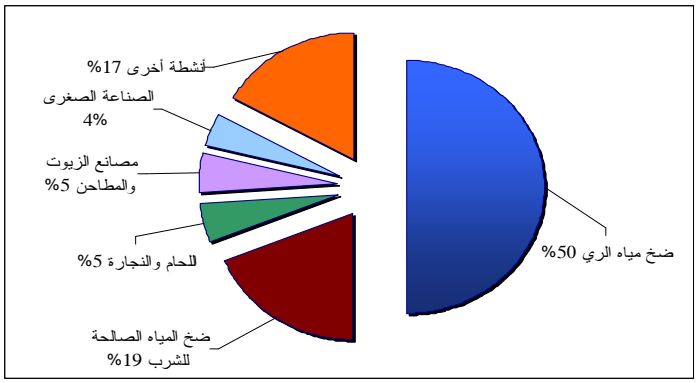

2.3 – برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب

في إطار برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب[21]، الذي انطلق سنة 1995، زود المكتب الوطني للماء الصالح للشرب[22] خلال سنة 2010، ساكنة إضافية بلغت 248.000 نسمة بتكلفة إجمالية بلغت 1.216 مليون درهم.

وهكذا، فإن نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب قد وصلت إلى 91% في أواخر سنة 2010.

السنة	عدد الدواوير	الساكنة المستفيدة في السنة	المبلغ بمليون درهم في السنة	النسبة التراكمية للتزويد %
2009	1.500	246.000	1.360	89
2010	1.600	248.000	1.216	91
تراكم 2010-2000	12.342	7.374.200	8.715	91

وخلال الفترة 2002 - 2010 عرفت نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب داخل العالم القروي نموا مستمراً :

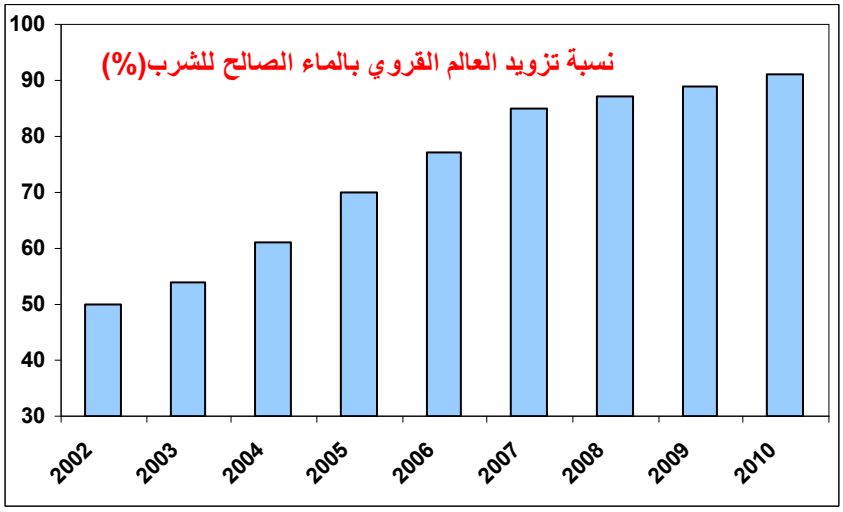

وقد برمج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب إنجاز استثمار بحوالي 1.150 مليون درهم خلال سنة 2011 مما سيمكن من استكمال المجهودات المبذولة للوصول إلى معدل نسبة تزويد تبلغ 92% بالعالم القروي. بالإضافة إلى ذلك، ستعرف سنة 2011 انطلاق مشاريع كبرى جديدة والتي تهم الأقاليم التي سجلت تأخرا بالنسبة للمتوسط الوطني للتزويد

[21] *تمويل البرنامج : ميزانية الدولة 80 % والجماعات المحلية المعنية 15% والمستفيدون 5%*
[22] *تم تعيين المكتب الوطني للماء الصالح للشرب كفاعل وحيد لإنجاز البرنامج في يناير 2004*

بالماء الصالح للشرب. كما سيبدأ إنجاز مشاريع واسعة النطاق خصوصا بأقاليم آسفي واليوسفية ودريوش وسيدي بنور وشفشاون.

وبالنسبة لسنة 2012 فإن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب يعتزم إنجاز برنامج استثماري قدره 1.168 مليون درهم في إطار برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب.

3.3 – البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية

من أجل تسريع وتيرة برنامج فك العزلة عن العالم القروي، بلغ إيقاع الانجاز **2.000 كلم** في السنة عوض 1.500 كلم سابقاً، مما سيمكن من تحقيق نسبة الولوج المتوخاة (80%) سنة **2012** بدل سنة 2015 كما كان متوقعاً في البداية[23].

وقد بلغت نسبة الولوج إلى الطرق القروية إلى متم سنة 2011 ما مجموعه 73% مقابل 70% سنة 2010.

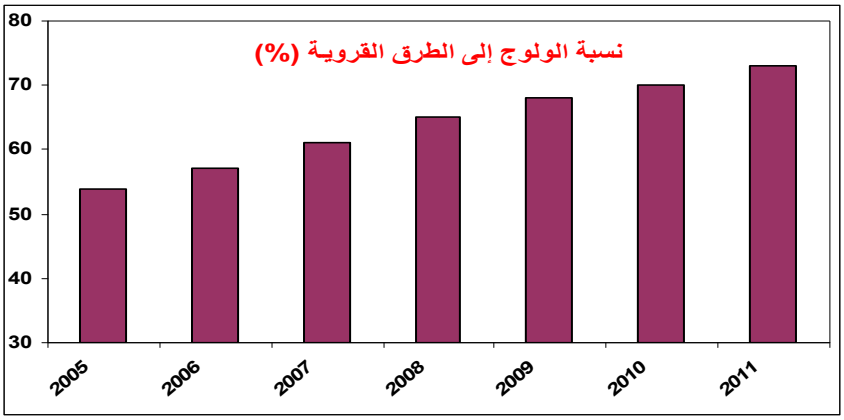

هكذا وإلى نهاية **2010**، تم إعطاء انطلاقة أشغال إنجاز أو تهيئة **9.906 كيلومتر** بغلاف مالي قدره 10.660 مليون درهم. وبرسم **2012**، يرتقب إعطاء انطلاقة أشغال إنجاز **5.461 كيلومتر** بغلاف مالي يقدر بحوالي 4.863 مليون درهم.

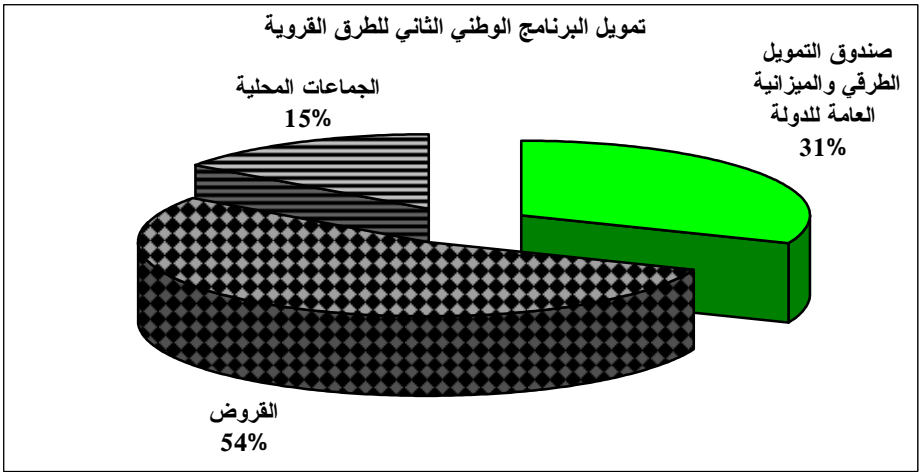

[23] *تم التوقيع على بروتوكول إتفاق بين الدولة وصندوق التمويل الطرقي بتاريخ 17 يوليوز 2009 في إطار التركيبة المالية الجديدة للبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، ويتم تمويل هذا البرنامج بنسبة 31 % من طرف الصندوق الخاص الطرقي والميزانية العامة للدولة و 54% بواسطة قروض صندوق التمويل الطرقي و15% من طرف الجماعات المحلية.*

4.3 – الاتصالات والخدمـــات البريـــدية

1.4.3 - الاتصالات

حدد القانون رقم 01-55 المتعلق بالبريد والاتصالات نسبة 2% من رقم المعاملات كمعدل المساهمة السنوية لمستغلي الشبكات العمومية للاتصالات في تمويل الخدمة الأساسية للاتصالات مما سيمكن من الرفع من مستوى تجهيز المناطق القروية.

وفي هذا الإطار، وافقت لجنة تسيير الخدمة الأساسية للاتصالات سنة 2007، على برنامج تعميم استعمال المواصلات السلكية واللاسلكية (PACTE) في مجموع الوسط القروي بالمغرب وذلك خلال الفترة 2008- 2011. ويهم هذا البرنامج 9.263 منطقة قروية (المسماة "مناطق بيضاء") لفائدة 2 مليون نسمة من الساكنة بتكلفة بلغت 1.443 مليون درهم. كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 381 مليون درهم لتجهيز 2.110 منطقة قروية. وتمت برمجة 1.671 منطقة بتكلفة 132 مليون درهم في اطار المرحلة الرابعة.

وفيما يخص برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (GENIE)، أعطت لجنة تسيير الخدمة الأساسية للاتصالات خلال اجتماعها المنعقد في 24 يونيو 2010 موافقتها للشطر الثاني من هذا البرنامج والذي يتمثل في تغطية 939 مؤسسة مدرسية بتكلفة تبلغ 200 مليون درهم.

2.4.3 – الخدمات البريدية

تضم شبكة بريد المغرب 1.161 وكالة في الوسط القروي أي ما يعادل 65% من العدد الإجمالي للوكالات برسم 2010 (1.784 وكالة). ويرصد بريد المغرب برسم كل سنة غلافا ماليا هاما لإنجاز أشغال إعادة تهيئة الوكالات التابعة لشبكته القروية كما يخصص سنويا غلافا ماليا لصيانة وإعادة تهيئة مقرات الوكالات البريدية في العالم القروي (830 وكالة) التي تنجز خدمة البريد في هذه المناطق. وقد شمل برنامج 2010 إعادة تهيئة 13 وكالة في الوسط القروي بتكلفة قدرها 32 مليون درهم.

4- النقل والبنيات التحتية والاتصالات

بصفة عامة، تلعب المنشآت العامة المعنية دورا رياديا في وضع السياسات العمومية التي تهدف إلى تسريع وتيرة انجاز بنيات تحتية ذات جودة عالية والتي تستجيب لحاجيات التنمية المتوازنة والملائمة وكذا خلق مناخ ملائم لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وجذب المستثمرين المغاربة والأجانب.

وهكذا، فان المغرب قد سجل خطوات كبيرة فيما يخص البنيات التحتية الـــسككية والطرقيـــة والمينائيـــة والمطـــارات واللوجيستيكية، وهذا بفضل تعبئة المنشآت العامة المعنية في إطار رؤية استراتيجية بالاعتماد على نموذج تمويل وتنمية مجددة عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص.

1.4 – اللوجيستيك

تعد مساهمة المنشآت العامة مهمة في إنجاز الاستراتيجية الوطنية التي تم اعتمادها سنة 2010. و تظل هذه المنـــشآت العامة مطالبة بالمساهمة في الحلول المناسبة لمشاكل تدبير السلع والبضائع وتلبية الحاجيـــات اللوجيـــستيكية لمختلـــف الاستراتيجيات القطاعية.

ومن بين أهم النتائج المرتقبة للإستراتيجية اللوجيستيكية :

- تخفيض التكلفة اللوجيستيكية من 20% من الناتج الداخلي الخام في الوقت الراهن إلى 15% في أفق 2015 ؛
- تسريع نمو الناتج الداخلي الخام بالرفع من القيمة المضافة الناتجة عن تخفيض التكلفة اللوجيستيكية ؛
- مساهمة القطاع اللوجيستيكي في التنمية المستدامة للبلاد.

2-4 – النقل السككي

يقوم المكتب الوطني للسكك الحديدية بتنفيذ مخطط برنامجه في إطار عقد البرنامج لفترة 2010-2015، المبرم مع الدولة في فبراير 2010 والذي يتوقع من خلاله انجاز برنامج استثماري بقيمة 32,8 مليار درهم منها 12,8 مليار درهم لفائدة البرنامج العام و20 مليار درهم للخط السككي الفائق السرعة ويهدف هذا البرنامج إلى تحديث شبكة السكك الحديدية وتطوير الخدمات المتعلقة بها وتحسين خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية.

في هذا الإطار، سجل المكتب سنة 2010 ارتفاعا ناهز 5% في حركة نقل المسافرين التي بلغت 31 مليون مسافر وزيادة العائدات بنسبة 7,5% حيث وصلت إلى 1.179 مليون درهم.

إن هذه الإنجازات المهمة ناتجة عن التحسن المستمر الذي عرفه مجال النقل من خلال ارتفاع عدد القطارات والتعميم التدريجي للمواقيت المكثفة والعمل بنظام تسعيرة يمنح عروضا كثيرة ومختلفة وتحسين الخدمة على متن القطار وكذلك انطلاق محطات جديدة (الرباط-المدينة و4 محطات في الخط طنجة-سيدي قاسم).

أما فيما يخص نقل السلع، فإن سنة 2010 قد عرفت رواجاً مهماً في عملية الشحن حيث ارتفعت بأكثر من 30% مقارنة مع سنة 2009 وسجلت رقم معاملات بلغ 403 مليون درهم. وقد سجل هذا التحسن نتيجة للعوامل التالية :

- تطوير المخططات اللوجيستيكية القطاعية، خصوصا تلك المتعلقة بالحبوب وبالهيدروكاربورات ؛
- التحكم في حركة النقل عبر الخطوط الجديدة لطنجة – المتوسط والناظور ؛
- إرتفاع حصة النقل السككي في موانئ الدارالبيضاء والجرف الأصفر ؛
- استئناف نقل مواد الصناعات الكيميائية.

بمليون درهم

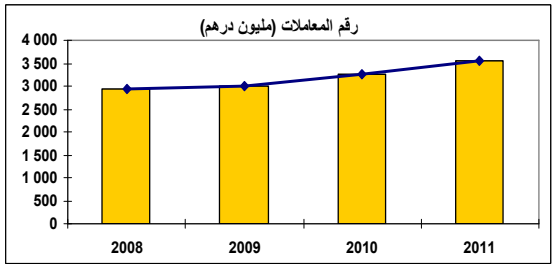

بمليون درهم

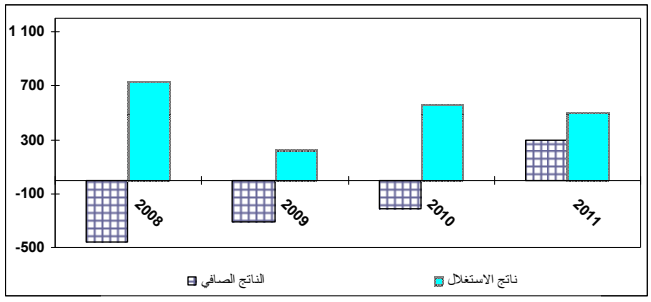

في إطار تحسين وعصرنة البنيات التحتية، تم الشروع في إنجاز خط فائق السرعة ما بين طنجة والدار البيضاء بكلفة إجمالية بلغت 20 مليار درهم وذلك في لتمكن هذه المنشأة من الربط الدار البيضاء وطنجة في ساعتين و10 دقائق وذلك في أفق 2015.

وقد تميزت سنة 2010 بإنهاء التركيبة المالية للمشروع وإبرام الصفقات المتعلقة باقتناء قاطرات ومعالجة المناطق القابلة للضغط والشروع في إنجاز مكونات أخرى للمشروع. وقد بلغ مجموع الاعتمادات الملتزم بها من طرف المكتب بخصوص هذا المشروع عند نهاية 2010 ما قدره 4.891 مليون درهم أي ما يعادل من 24% من التكلفة الإجمالية. وقد بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف المكتب خلال سنتي 2010 و 2011 ما قدره 3.397 مليون درهم و3.386 مليون درهم على التوالي.

ومن المرتقب أن يصل مجموع الاستثمارات برسم سنة 2012 ما قدره 7.469 مليون درهم مما يعكس الإرادة الواضحة من أجل تمكين المغرب من التوفر على بنيات تحتية سككية متطورة.

وتتمثل أهم المشاريع المكونة للبرنامج العام والتي انطلقت خلال 2010 فيما يلي :

- الخط السككي فائق السرعة طنجة- الدار البيضاء : 4.069 مليون درهم برسم سنة 2011 و5.240 مليون درهم برسم سنة 2012 ؛
- رفع قدرة خط الدار البيضاء – القنيطرة : 209 مليون درهم خلال 2011 و1.297 مليون درهم سنة 2012 من ضمنها تكلفة إجمالية قدرها 4.500 مليون درهم بغية استكمال المشروع سنة 2015 ؛
- تأهيل المحطات اللوجيستيكية : 186 مليون درهم خلال 2011 و196 مليون درهم خلال 2012 من ضمن تكلفة إجمالية قدرها 785 مليون درهم ؛
- تأهيل خط فاس – وجدة : 77 مليون درهم سنة 2011 و 298 مليون درهم سنة 2011 من ضمن تكلفة إجمالية قدرها 900 مليون درهم وسيتم اكتمال المشروع في 2014 ؛
- تأهيل خط سطات – مراكش : 276 مليون درهم سنة 2011 و 98 مليون درهم سنة 2012 من ضمن تكلفة إجمالية قدرها 600 مليون درهم وسيكتمل المشروع سنة 2015 ؛
- تأهيل خط سيدي قاسم – طنجة : 30 مليون درهم سنة 2011 و158 مليون درهم سنة 2012 من ضمن قيمة إجمالية قدرها 500 مليون درهم وسيتم استكمال المشروع سنة 2015 ؛
- أرضية لوجيستيكية ومحطات سلع : 87 مليون درهم سنة 2010 و240 مليون درهم سنة 2011 ؛
- أشغال تكميلية طنجة المتوسط وتاوريرت الناظور : 160 مليون درهم سنة 2011 و104 مليون درهم سنة 2012 ؛
- أسوار الوقاية وممرات وتفرع سكك حديدية : 124 مليون درهم سنة 2011 و110 مليون درهم سنة 2012 ؛
- شراء وإصلاح آليات متحركة : 379 مليون درهم سنة 2011 و435 مليون درهم سنة 2012 من ضمن تكلفة إجمالية بقيمة 2080 مليون درهم سنة 2015.

3.4- النقل عبر الطرق السيارة

يستمر تنفيذ العقد برنامج بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب للفترة الممتدة بين 2008 و2015 وفقا للتوقعات المتفق عليها مع إنجازات مرضية خاصة في مجال تنفيذ الاستثمارات والرواج.

ويناهز المخطط الاستثماري الذي يتم إنجازه في إطار العقد برنامج السالف الذكر ما قدره 31.665 مليون درهم وذلك في إطار البرنامج العام البالغ قيمته 38.100 مليون درهم والذي يهدف إلى إنجاز شبكة تتجاوز 1.800 كلم في أفق 2015.

وقد بلغت شبكة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب عند متم 2011 ما قدره 1.416 كلم. وتشمل هذه الشبكة المحاور التالية : الدار البيضاء-الرباط (62 كلم) والرباط-واد الرمل (275 كلم) والرباط-فاس (167كلم) والطريق المداري الدار البيضاء (34 كلم) والدار البيضاء-الجديدة (86 كلم) والدار البيضاء-سطات (57 كلم) وسطات-مراكش (162 كلم) وتطوان-الفنيدق (28 كلم) ومراكش-أكادير (231 كلم) وفاس-وجدة (320 كلم).

وللتذكير فقد تم الشروع في استغلال الطريق السيار فاس-وجدة ابتداءا من يوليوز 2011 بتكلفة إجمالية قدرها 10,8 مليار درهم. وتمثل هذه المنشأة حلقة مهمة من شبكة الطريق السيار الوطني والتي تمكن من خلق محور هيكلي شرق – غرب. وبالفعل فقد تم ربط وجدة بأكادير عبر شبكة الطرق السيارة وهو إسهام مهم في الطريق السيار المغاربي الذي يبدأ في نواكشوط ويمر عبر أهم العواصم الاقتصادية لإتحاد المغرب العربي ليصل إلى طبرق في ليبيا.

وقد أنجزت الشركة خلال سنة 2010 و2011 استثمارات بلغت على التوالي 7.479 مليون درهم و6.331 مليون درهم. وتبلغ التوقعات برسم سنة 2012 ما قيمته 6.917 مليون درهم. وتتعلق أهم المشاريع التي توجد في طور الإنجاز بمحور الدار البيضاء-الرباط (57,3 كلم) والطريق المداري للرباط (41 كلم) ومحور برشيد-بني ملال (172 كلم) بينما تهم المشاريع المبرمجة بمحور تيط مليل-برشيد (31 كلم) والجديدة-آسفي (140 كلم).

وموازاة مع هذه الإنجازات فقد تمت مضاعفة رأس مال الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب بتسع مرات حيث انتقل من 1.113 مليون درهم سنة 2000 إلى 10.016 مليون درهم سنة 2010.

ويوضح الرسم البياني المتعلق بإنجازات فترة 2002-2011 وتوقعات 2012-2015 في ما يخص الشبكة الطرقية ما يلي :

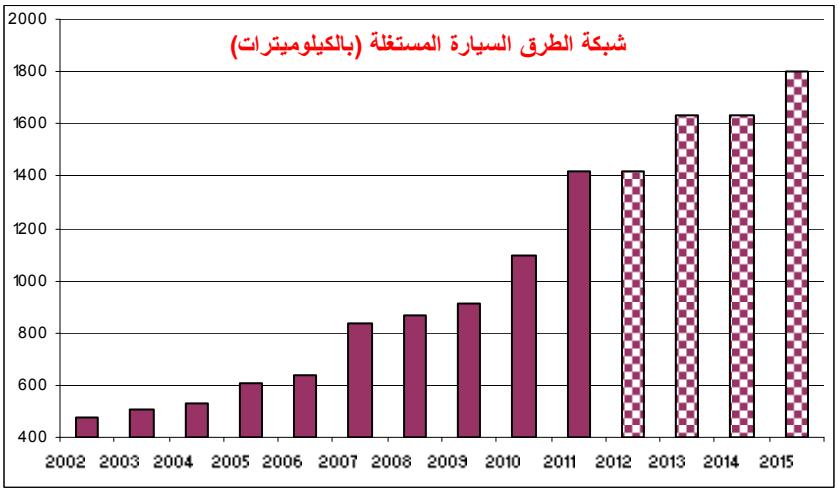

وفيما يخص استغلال مجموع محاور الطرق السيارة، يعرف رقم معاملات الشركة تطورا مهما حيث انتقل من 1.351 مليون درهم سنة 2009 إلى 1.587 مليون درهم سنة 2010 ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تحسن حركة النقل التي ارتفعت خلال هذه السنة بمعدل قدره 18% وفتح مقاطع طرقية جديدة.

بمليون درهم

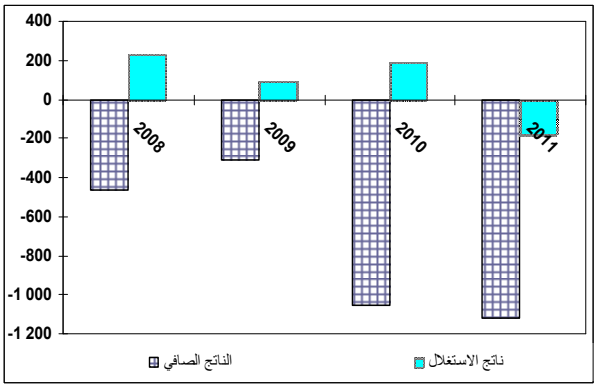

بمليون درهم

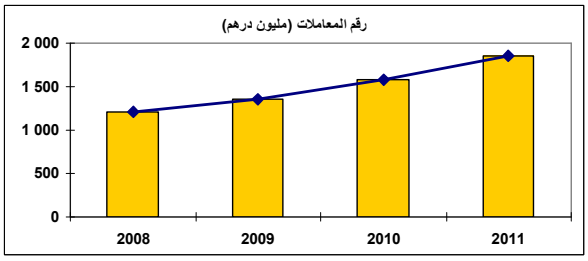

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
طول الشبكة	كلم	853	916	1.096
حجم العبور (كلم) عربة في اليوم	1000	9.968	11.055	13.039

4.4 – المـــوانئ

تميزت سنة 2010 بمواصلة تنفيذ الرؤية الإستراتيجية للسلطات العمومية المتعلقة بالقطاع إثر تفعيل سياسة إصلاح الموانئ منذ 2007. ففي هذا الإطار، تعمل الوكالة الوطنية للموانئ على إنجاز مشاريع استثمارية مهيكلة تهدف بالخصوص إلى الرفع من الطاقة الإستعابية للموانئ وتطويرها خاصة ميناء الدار البيضاء.

كما تقوم شـــركة استغلال الموانئ بإنجاز مشاريع تحديث الموانئ التي تعمل بها بموجب اتفاقية التدبير المفوض المبرمة مع " الوكالة الخاصة طنجة المتوسط " لمدة 30 سنة والموقعة في يونيو 2009، إلى جانب توفير جميع الوسائل الضرورية لتطوير المحطة متعددة الاستعمالات لميناء طنجة المتوسطي.

1.4.4- الوكالة الوطنية للموانئ

حققت هذه الوكالة خلال سنة 2010 و2011 استثمارات قيمتها 446 مليون درهم و801 مليون درهم على التوالي. وتنفذ الوكالة برنامجاً استثمارياً يبلغ 2.270 مليون درهم برسم الفترة 2012 -2016 منها 875 مليون درهم خلال سنة 2012. وتهم أهم المشاريع المدرجة :

- توسيع الطريق الشمالية وجسور ميناء الدار البيضاء (650 مليون درهم سنة 2011) ؛
- إنجاز ميناء جاف بزناتة في إطار البرنامج الوطني لتنمية اللوجيستيكية بتكلفة شاملة تقدر بحوالي 750 مليون درهم على مدى 5 سنوات (200 مليون درهم سنة 2011 و170 مليون درهم سنة 2012) ؛
- بناء حاجز للرمال بميناء سيدي إفني (60 مليون درهم سنة 2011) .

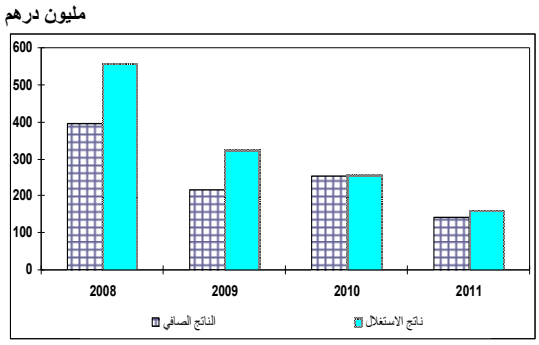

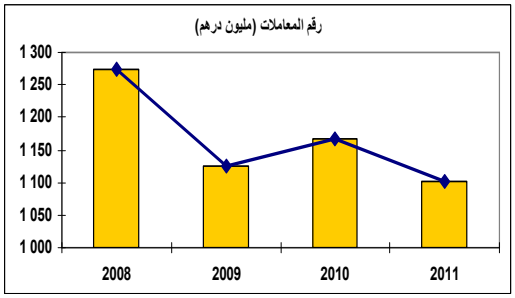

2.4.4 - شركة استغلال الموانئ "مرسى المغرب"

يبلغ البرنامج الاستثماري لشـــركة "مرسى المغرب" برسم الفترة 2012-2016 ما قيمته 2.946 مليون درهم علما أن الشركة قد حققت استثمارا قدره 397 مليون درهم خلال سنة 2010 و265 مليون درهم خلال 2011. وقد برمجت الشركة استثمارات تناهز 458 مليون درهم خلال سنة 2012.

وتهم المشاريع الاستثمارية اقتناء تجهيزات تهم حركة الموانئ وتقوية البنيات التحتية للموانئ وتجهيزات المصالح العامة.

ومن جهة أخرى تواصل الشركة، عبر الشركة التابعة لها المحدثة لهذا الغـــرض، إنشـــاء مشروع محطة متعددة الاستعمالات بميـنـــاء طنجة المتوسط، موضـــوع اتفاقية التدبير المفوض المبرمة سنة 2009 مع الوكالة الخاصة "طنجة-البحر الأبيض المتوسط" باستثمار قيمته 2,2 مليار درهم.

وعلاقة بذلك، عرفت سنة 2010 انطلاقة الدراسات القبلية الدقيقة للتعريف بمخطط الاستغلال وتحديد حجم البنيات الفوقية ويرتقب أن يشرع في استغلال هذه المحطة في أفق 2014.

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
المواد الصلبة (طن)	1000	12.214	8.944	9.700
السوائل (طن)	1000	12.970	13.653	14.969
الحاويات (مقابل طن)	1000	814,	798	741

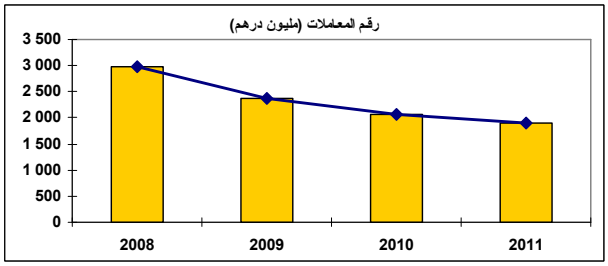

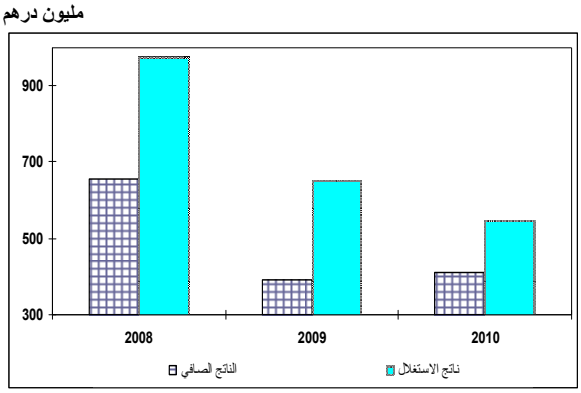

5.4 – المطارات والنقل الجوي

1.5.4 – المطارات

يندرج البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للمطارات الذي يستوجب غلافاً مالياً قدره 8 مليار درهم في إطار المخطط الإستراتيجي المتعلق بالفترة 2011-2016. ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع قدرات المطارات الوطنية وإعادة تأهيل أرضية هذه المطارات من خلال تعزيز آلية السلامة والمراقبة. وتشمل المشاريع الأساسية للمكتب ما يلي :

المشـــروع	التكلفة الإجمالية للمشروع بمليون درهم	2011	2012
تهيئة المحطة رقم 1 بمطار محمد الخامس	987	310	300
المحطة الجديدة رقم 3 بمطار مراكش	755	245	350
توسيع مرافق المحطة بمطار فاس	585	100	100
توسيع مرافق المحطة 1 وإنجاز محطة جديدة بمطار الرباط سلا	563	45	40
أشغال كبرى لإصلاح وتطوير أرضية المطارات	1.140	360	375
برنامج الأمن والسلامة بالمطارات	800	120	100
وضع نظام التدبير المندمج للمطارات	400	60	50

ولقد أنجز المكتب خلال سنة 2010 استثمارات بلغت 1,7 مليار درهم. كما استفادت أرضية المطارات في هذا الإطار من مبلغ 1,2 مليار درهم منها 423 مليون درهم بمطار وجدة أنكاد و175 مليون درهم بمطار بنسليمان و128 مليون درهم بمطار الدارالبيضاء محمد الخامس. وقد وصل حجم الاستثمار برسم سنة 2011 إلى 1.888 مليون درهم ويبلغ الاستثمار المتوقع برسم سنة 2012 ما قدره 2.007 مليون درهم.

وبفضل الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستثمارات، سجل المكتب إنجازات هامة من حيث الرواج ورقم المعاملات كما يبرز ذلك من الرسم التالي :

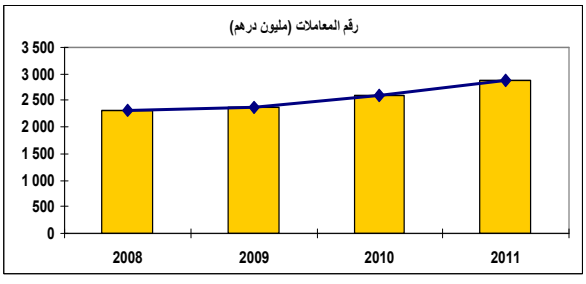

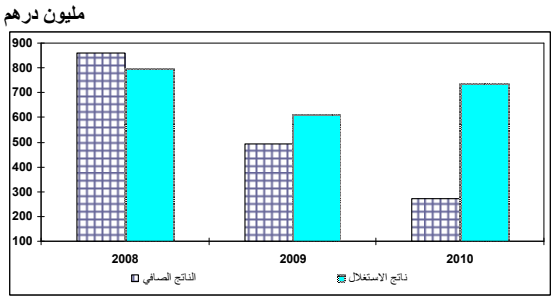

2.5.4 – النقل الجوي

حققت مجموعة شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية خلال سنتي 2010 و2011 استثمارات قدرها 1.021 مليون درهم و479 مليون درهم على التوالي. وبرسم سنة 2012 تعتزم الشركة إنجاز استثمار حوالي 1.570 مليون درهم.

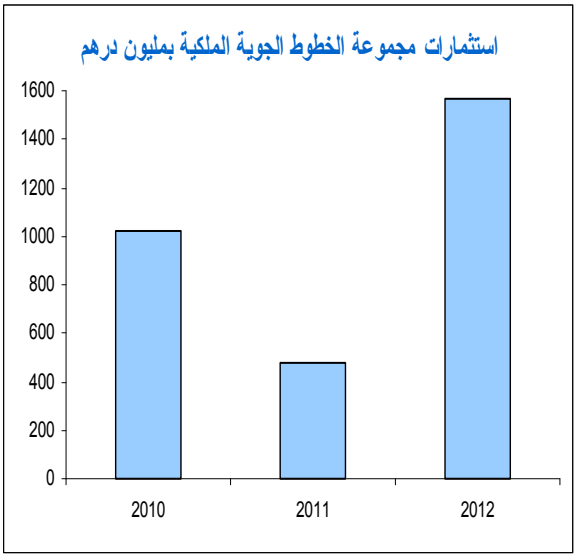

ومنذ تحرير قطاع النقل الجوي على الصعيد الوطني سنة 2003 ودخول حيز التنفيذ اتفاقية السماء المفتوحة بين المغرب وأوروبا سنة 2006، تواجه مجموعة شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية منافسة قوية من طرف شركات الطيران منخفضة التكلفة في الأسواق التقليدية. زيادة على ذلك، أدى ارتفاع سعر البترول والأوضاع الجيوسياسية التي أثرت سلبا على الرواج إلى تزايد تدهور الوضعية المالية للشركة.

ولتمكين شركة الخطوط الملكية من مواجهة هذا الوضع، تم في شتنبر 2011 توقيع عقد برنامج بين الدولة والشركة برسم الفترة 2011–2016 والذي يهدف إلى إنجاز :

- في مرحلة أولى، برنامج إعادة هيكلة 2011–2013 من أجل تقوية الأسس الاقتصادية للشركة وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان حيويتها ؛
- بعد سنة 2014، برنامج تنمية يأخذ بعين الاعتبار استدامة المنشأة والمحافظة على دورها ومهامها وذلك بالنظر إلى التوجهات المحددة من طرف الدولة.

يتوقع هذا العقد إنجاز برنامج استثماري التزمت به شركة الخطوط الملكية خلال الفترة 2011–2016 بغلاف مالي قدره 9,3 مليار درهم منها 8,2 مليار درهم لشراء الطائرات.

وقد تطورت أهم مؤشرات شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية خلال الفترة 2008–2011 على الشكل التالي :

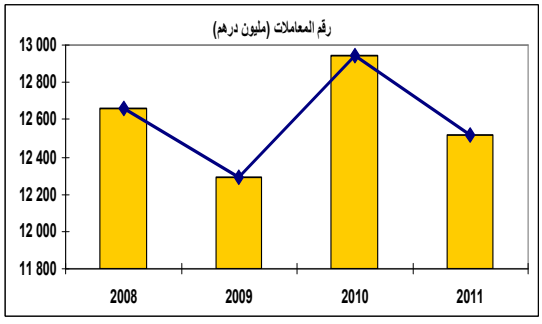

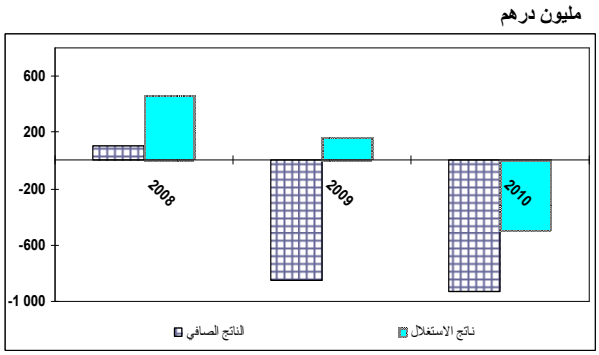

6.4 – الخدمات البريدية

لقد تم تحويل "بريد المغرب" إلى شركة مساهمة في سنة 2010. وسيمكن هذا التحويل من تحسين حكامة بريد المغرب وتحديث خدمات الشركة وإعادة هيكلة أنشطتها لمواجهة التغيرات التي يعرفها القطاع والتي تتسم بالمزيد من التنافسية.

وتمثل الشركة التابعة المسماة "البريد بنك" اللبنة الأولى للبنك البريدي مما سيمكن " بريد المغرب " من تدبير خزينة الحسابات والحوالات البريدية. وقد تمت الانطلاقة الفعلية للبنك البريدي خلال يونيو 2010 مما سيساهم في تحسين معدل الخدمات البنكية على الصعيد الوطني.

كما تم إبرام، عقد برنامج جديد بين الدولة وبريد المغرب برسم الفترة 2010-2012 بتاريخ 22 دجنبر 2010 لمواكبة هده المنشأة في تنمية أنشطتها البريدية وفي وضع أسس البنك البريدي وتنمية البريد الرقمي واللوجستيكي وتفعيل تحويلها إلى شركة مساهمة وكذا تقنين القطاع.

ويبلغ البرنامج الاستثماري المرتقب لبريد المغرب للفترة 2010-2012 ما قدره 2,2 مليار درهم ويهم بالأساس توسيع وتأهيل شبكة بريد المغرب وتحديث البنية التحتية الخاصة بالوكالات وإنشاء المركز الوطني للبريد بالدار البيضاء وبناء وتأهيل مراكز المعالجة والتوزيع وكذا توسيع الشبابيك الأوتوماتيكية البنكية واقتناء تكنولوجيات حديثة.

وقد حقق بريد المغرب، خلال سنتي 2010 و2011 استثمارات بقيمة 496 مليون درهم و427 مليون درهم على التوالي. ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات برسم سنة 2012 ما قدره 785 مليون درهم.

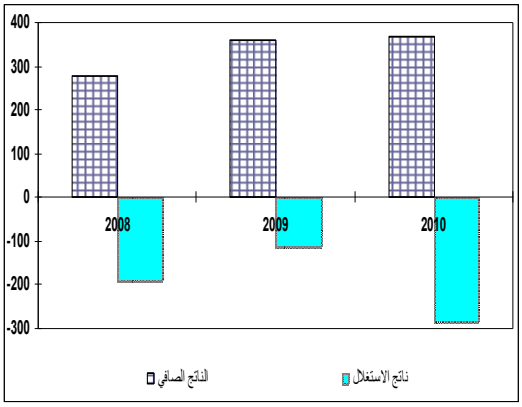

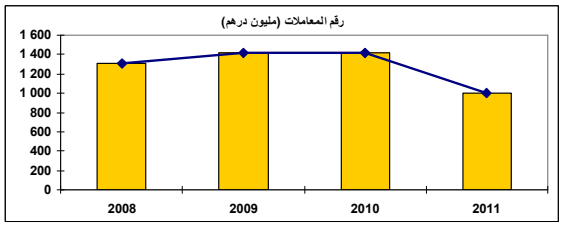

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
عدد الحسابات المفتوحة	1000	225	365	287
عدد الحسابات الموجودة	1000	1460	1826	2021
الموجودات الإجمالية للمودعين	مليون درهم	13056	13966	16159
مؤسسات بريدية	وحدة	1765	1754	1784

7.4 – الاتصالات

سجلت 2011 و2012 تفعيل التدابير المقررة برسم المذكرة المحددة للتوجهات العامة لقطاع الاتصالات للفترة 2009-2013.

وترتكز هذه التوجهات على المحاور التالية :

- مواصلة دعم الاستثمار في قطاع الاتصالات والذي يعتبر رافعة هامة للتنمية الشاملة للاقتصاد الوطني ولتحديثه ؛
- توسيع البنيات الأساسية الموازية والتي تستجيب لتطور الخدمات وتعكس الرغبة الأكيدة للحكومة في تقليص الفجوة الرقمية ؛
- توسيع فرص الولوج للخدمات المتعلقة بالاتصالات عبر توفير الظروف الملائمة لتحفيز انخفاض الأثمان ؛
- مواصلة النمو بالنسبة لمختلف مكونات السوق من خلال تنشيط وسائل التقنين القادرة على تنظيم المنافسة بين مختلف الشركاء.

والهدف من تفعيل التوجهات المذكورة هو بلوغ 34 مليون مشارك في شبكة الهاتف الثابت والمتنقل ومليوني مشارك في شبكة الأنترنيت برقم معاملات إجمالي يناهز 40 مليار درهم وذلك في أفق 2013.

وفي هذا الإطار، تطورت المؤشرات الأساسية لاتصالات المغرب، الفاعل الوطني ذو المساهمة العمومية، كما يلي :

الفئة بالألف	2008	2009	2010	تطور 2010/2009
عدد زبناء الهاتف المتنقل	14.456	15.272	16.890	+10,6%
عدد زبناء الهاتف الثابت	1.299	1.234	1.237	+0,2%
عدد زبناء الأنترنيت	510	645	1.045	+62%
رقم المعاملات(مليون درهم) *باحتساب أنشطة خارج المغرب*	29.521	30.339	31.655	+4,3%
حصص السوق :				
– المتنقل	63%	60,3%	52,8%	7,53– نقطة
– الثابت	56,4%	35,1%	32,8%	2,27– نقطة
– الأنترنيت	67,3%	54%	56%	+2 نقط

حافظت اتصالات المغرب خلال سنة 2010 على مكانتها الريادية رغم دخول فاعل ثالث في مجال الهاتف المتنقل. وهكذا، بلغ رقم المعاملات الخاص بنشاط الهاتف المتنقل ما مجموعه 16,7 مليار درهم، بارتفاع قدره 4,3% مقارنة بسنة 2009 وذلك بفضل ارتفاع متواصل لعدد الزبناء (+10,6%) واستقطاب المزيد منهم.

كما تنشط اتصالات المغرب خارج التراب الوطني من خلال مزاولة أنشطتها في عدد من الدول الإفريقية الشيء الذي مكن من إحداث رافعات نمو جديدة.

8.4– المجال السمعي البصري (الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الإنتاجات السمعية البصرية صورياد 2M)

بغية ضمان الحقوق الإعلامية وتعزيز الحريات العامة، عرف المجال السمعي البصري المغربي إصلاحات عميقة تم تنفيذها انطلاقا من سنة 2003 والتي تتجلى فيما يلي :

- إحداث هيئة عليا خاصة بالاتصال السمعي البصري كمؤسسة مستقلة ؛
- إلغاء احتكار الدولة في مجال البث الإذاعي والتلفزي مع الاستمرار في توفير خدمات البث الإذاعي عبر ضمان التعبير التعددي لمختلف الآراء في إطار احترام للقيم الدينية والهوية المغربية.

وفي هذا الإطار، تم منح رخص الفضائيات وكذا تراخيص لإحداث قنوات خاصة إذاعية وتلفزية لفائدة فاعلين جدد.

وموازاة مع ذلك، تمت مواصلة تنفيذ عقود البرنامج المبرمة بتاريخ 2009 و2010 بين الدولة والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وبين الدولة ووشركة الإنتاجات السمعية البصرية، على التوالي.

وقد مكنت هذه العقود من توفير المزيد من الانسجام فيما يخص العمليات المشتركة بين الشركتين واللتان تشكلان القطب العمومي في المجال السمعي البصري.

يهدف العقد البرنامج للفترة 2009– 2011، المبرم بين الدولة **والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة** إلى إعادة هيكلة النظام الإعلامي وتطوير وعصرنة الأجهزة التقنية. ويبلغ الغلاف المالي للبرنامج الاستثماري 749 مليون درهم سيتم إنجازه خلال مدة العقد.

فيما يتعلق بالإنجازات المالية، بلغ مجموع نفقات التسيير (باحتساب النفقات المالية وغير الجارية) 1.375 مليون درهم سنة 2010 مقابل 1.636 مليون درهم متوقعة في إطار عقد البرنامج أي بنسبة إنجاز وصلت إلى 95%. أما فيما يتعلق بالاستثمارات فقد تم إنجاز ما يعادل 94 مليون درهم أي ما يمثل 46% من التوقعات.

وقد بلغ رقم المعاملات الإجمالي برسم 2010 ما قدره 36 مليون درهم مقابل توقعات تم تحديدها في 330 مليون درهم أي بمعدل إنجاز وصل إلى 92% منها 88% تتعلق بمبيعات الفضاءات الإشهارية (267 مليون درهم). ويتكون الباقي (39 مليون درهم) من موارد الخدمات التقنية وحقوق البث الرياضي.

مليون درهم

موارد	توقعات 2010	إنجازات 2010	الفرق	معدل الفرق
بيع مجالات الإشهار	247,8	266,9	19,1	%7,7
بيع خدمات تقنية	22,8	25,7	2,9	%12,7
بيع خدمات رياضية	60	13,1	-46,9	-78,2%
مجموع	330,6	305,7	-24,9	-7,6%

فيما يتعلق **بشركة الإنتاجات السمعية البصرية – صورياد 2M** يهدف عقد برنامج المبرم بتاريخ 11 يونيو 2010 بين الدولة و الشركة برسم 2010–2012 ، إلى تحسين حكامة الشركة وترشيد تدبيرها ومواردها البشرية وإنجاز برنامج استثماري بقيمة 170 مليون درهم وذلك عبر تنفيذ ما يلي :

- عصرنة وإعادة هيكلة أدوات الإنتاج ؛
- إنتاج وبرمجة برامج ذات جودة ؛
- تنويع الخدمات المتوفرة للعموم بإعطاء نظرة شمولية عن الحياة العمومة الوطنية والجهوية ؛
- المساهمة الفعالة في تنمية الإنتاج السمعي البصري الوطني وتفضيل الإنتاجات المبدعة في مجال السينما والخيال ؛
- دعم وتشجيع المبادرة الجهوية في مجال التعبير من حيث الأعلام المتعلق بالقرب ومن حيث البرامج بالاعتماد على المكاتب الجهوية؛
- المساهمة في تثمين الهوية الوطنية و التراث والإبداع الفني ؛
- تدبير وتكوين الموارد البشرية؛
- تحسين أدوات تدبير المقاولات عن طريق وضع آليات الحكامة الجيدة ؛
- تطوير الإبداع وروح المبادرة والمساهمة والمقاولة التي تهدف أساسا إلى انبثاق مبدعين جدد في مختلف المجالات (فنية، ثقافية، اقتصادية).

تتجلى أهم الانجازات التقنية لصورياد 2M برسم 2010 فيما يلي :

- استقرار حصة مشاهدة قناة 2M في حدود 24% مع تسجيل تحسين الوقت الأول بنسبة 0,5 نقطة مقارنة مع سنة 2009 أي بزيادة قدرها 23,4% ؛
- ارتفاع عدد ساعات البث الأول للإنتاج الوطني إلى 1.818 مقابل 1.583 ساعة برسم 2009، أي بزيادة قدرها 14,8%.

بلغ رقم المعاملات المتعلقة بالإشهار 636 مليون درهم مقابل 531 مليون درهم سنة 2009 أي بزيادة قدرها 20%. كما بلغ مجموع نفقات الاستغلال (باحتساب النفقات المالية وغير الجارية) 661 مليون درهم، بانخفاض قدره 5% مقارنة مع 2009 (690 مليون درهم). وقد انتقلت النتائج الصافية السلبية من 157 مليون درهم سنة 2009 إلى 38 مليون درهم سنة 2010. كما بلغ حجم الاستثمارات المنجزة 16 مليون درهم أي ما يمثل 23% من التوقعات.

إن توقعات الميزانية برسم 2011 هي تلك المنصوص عليها في عقد البرنامج المبرم بين الدولة وشركة صورياد 2M برسم الفترة 2010–2012 مع الإشارة إلى تأجيل عملية المغادرة الطوعية إلى سنة 2011 عوض سنة 2010 بغلاف مالي قدره 60 مليون درهم. وتصل المداخيل والنفقات إلى 691 مليون درهم و685 مليون درهم على التوالي. ويقدر الاستثمار المرتقب في 60 مليون درهم برسم سنة 2011.

5- إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء

من أجل مواجهة الآثار الناجمة عن الارتفاع المضطرد لأسعار المنتجات الطاقية وزيادة الطلب عليها، وضعت الحكومة في سنة 2008 إستراتيجية قطاعية تهدف إلى تأمين الإمدادات وتعميم الحصول على الطاقة بأسعار تنافسية عبر تنويع مصادرها والتخطيط المحكم للقدرات الإنتاجية وترشيد الباقة الكهربائية عن طريق إنعاش الطاقات المتجددة على الخصوص الطاقة الشمسية والطاقة الريحية فضلا عن تعزيز النجاعة والاقتصاد الطاقيين.

1.5 – المكتب الوطني للكهرباء

نظرا للديناميكية الاقتصادية المسجلة، بلغ حجم الطاقة الصافية المطلوبة 26.531 جيغاواط/ساعة برسم 2010 أي بزيادة قدرها 6,1% مقارنة بسنة 2009. ومن أجل تلبية هذا الطلب، عبأ المكتب الوطني للكهرباء المصادر الطاقية التالية : شراء الطاقة من شركات الإنتاج التابعة للخواص (45,1%) والإنتاج الذاتي للمكتب (38,3%) والربط مع إسبانيا والجزائر (16,7%).

وقد بلغ مجموع إنتاج المحطات التابعة للمكتب الوطني للكهرباء 10.534 جيغاواط/ساعة خلال 2010 (بزيادة قدرها1,31% مقارنة بسنة 2009)، مما مكن من تغطية 39,7 % من الطلب على الطاقة وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع إنتاج الطاقة الهيدرومائية (+23%) وإنتاج المحطات الريحية التابعة للمكتب (+68,4%) وكذا محطة بني مطهر(+286%).

كما بلغ إنتاج الحضيرة التابعة للخواص 12.166 جيغاواط/ساعة برسم 2010، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 4,8% مقارنة بسنة 2009 وذلك بسبب تراجع إنتاج محطة "تاهدارت" تبعا للخصاص في كميات الغاز اللازمة لتشغيلها خلال 2010.

الطاقة	الوحدة	2008	2009	2010
الطاقة الصافية المطلوبة	جيغاواط/ساعة	24.004	25.016	26.531
الشراء	جيغاواط/ساعة	17.450	17.629	16.900
البيع	جيغاواط/ساعة	21.638	22.384	23.706

في إطار الديناميكية الاقتصادية والمجهودات المبذولة لمواكبة تطور الطلب على الطاقة الكهربائية، بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف المكتب الوطني للكهرباء بما فيها برنامج الكهربة القروية 3.778 مليون درهم خلال 2010. وللإشارة، فقد مكنت هذه الاستثمارات إنهاء أشغال المشاريع التالية : المحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر (4.607 مليون درهم) والمحمدية (2.100 مليون درهم) والمحطة الريحية بطنجة (1.368 مليون درهم) ومحطة الديزل لطانطان (1.100 مليون درهم) والمركب الهيدرومائي تنافنيت – البرج (1.070 مليون درهم).

كما واصل المكتب، برسم سنة 2010 إنجاز مشاريع مولد الطاقة بالغاز للقنيطرة (2.319 مليون درهم) ومحطة الديزل لتيزنيت (749 مليون درهم) وشبكات النقل (3.434 مليون درهم) لربط وحدات إنتاج الكهرباء التابعة للخواص المرتقبة بكل من آسفي (محطة بالفحم) وطرفاية (محطة ريحية).

برسم سنة 2011، حقق المكتب استثمارا قدره 5.241 مليون درهم. ويبلغ البرنامج الاستثماري المتوقع برسم سنة 2012 بما فيه برنامج الكهربة القروية ما يناهز 7.417 مليون درهم. إضافة لمواصلة إنجاز المشاريع المذكورة أعلاه، يشمل البرنامج البدء في المشاريع الجديدة الآتية : مشروع الهيدروكهربائي لماذ المنزل بطاقة انتاجية قدرها 200 ميغواط (2873 مليون درهم) وتوسيع البنية التحتية لميناء الجرف لفائدة الوحدتين 5 و6 (1.095 مليون درهم) وبناء مركز 400/225 كيلوفولت بأنجرة (568 مليون درهم) وإنجاز خط النقل لربط المحطة الشمسية المرتقبة بورزازات (545 مليون درهم).

وهكذا، يبلغ البرنامج الاستثماري الإجمالي لتطوير المكتب الوطني للكهرباء 43 مليار درهم خلال الفترة 2011-2016، وذلك دون احتساب المنشآت التي سيتم إنجازها من طرف الخواص، ولا تلك المندرجة في إطار

البرنامج الريحي المندمج وللبرنامج المغربي للطاقة الشمسية والقانون 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الطاقات الإنتاجية للمكتب وتقوية شبكة النقل والربط مع الدول المجاورة وكذا الانتهاء من إنجاز برنامج الكهربة القروية فضلا عن تنمية الطاقات المتجددة.

أما المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخصصة للإنتاج الكهربائي من طرف الخواص، في إطار نظام ضمان شراء الإنتاج من طرف المكتب الوطني للكهرباء، فيناهز 58 مليار درهم خلال نفس الفترة المشار إليها أعلاه ويشمل مشاريع محطة الفحم بآسفي (2x660 ميغاواط) والوحدات 5 و6 بالجرف الأصفر (2x330 ميغاواط) والمحطة الريحية بطرفاية (300 ميغاواط) والبرنامج الوطني الريحي (1.000 ميغاواط).

أما بالنسبة للوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء، فإنها لا تزال هشة نظراً للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات وأسعار شراء الكهرباء بتزامن مع الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية مما يستوجب وضع برنامج استثماري لإنتاج ونقل الكهرباء. وهكذا فإن النتيجة الصافية للمكتب الوطني للكهرباء، برسم سنة 2010، ورغم العجز البالغ 452 مليون درهم، فقد سجلت تحسناً مقارنة مع سنة 2009 (1.164 مليون درهم).

مليون درهم

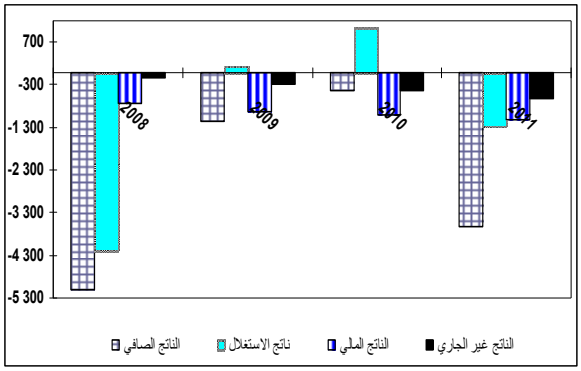

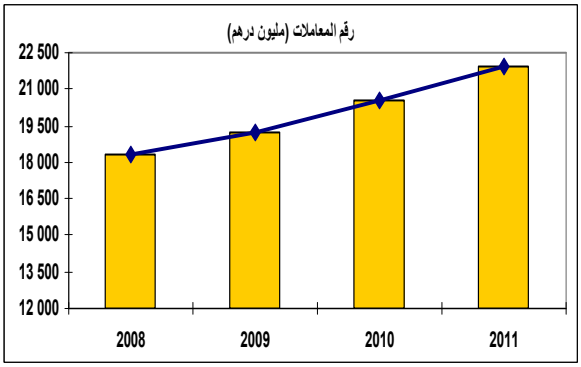

2.5 – الوكالة المغربية للطاقة الشمسية

يتضمن مخطط الطاقة الشمسية الذي تم إسناد تطويره للوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، إنجاز محطات كهربائية من مصدر شمسي بشراكة مع القطاع الخاص بطاقة إجمالية تبلغ 2.000 ميغاواط (أي ما يعادل 38% من الطاقة الحالية) بتكلفة تناهز 70 مليار درهم (9 مليار دولار). ويتوقع استغلال الوحدات الأولى خلال سنة 2015، على أن يتم تشغيل جميع الوحدات سنة 2020.

ولإنجاز هذا المشروع وقع الاختيار على المواقع الخمسة التالية : ورزازات (500 ميغاواط) وعين بني مطهر (400 ميغاواط) وفم الواد (500 ميغاواط) وبوجدور (100 ميغاواط) وسبخة طاح (500 ميغاواط). وسوف يمكن هذا المشروع من إنتاج إجمالي سنوي يبلغ 4.500 ميغاواط/ساعة.

وقد تم الشروع في الشطر الأول من البرنامج المتعلق بالمركب الشمسي لمدينة ورزازات الذي سيتم إنجازه على مرحلتين. وتهدف المرحلة الأولى إلى إحداث محطة بقدرة إنتاجية تتراوح ما بين 125 ميغاواط و160 ميغاواط. وسيتم إنجاز هذه المحطة عبر إبرام شراكة بين القطاعين العام والخاص، بناءا على طلب عروض لاختيار الفاعل الذي سيلتزم بتمويل وإنجاز واستغلال وصيانة المحطة وكذا تأمين التزويد بالكهرباء.

بالإضافة إلى ذلك، ولأجل تطوير المشاريع المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل والمساهمة في نقل التكنولوجيا، سيتم إنجاز المشاريع المنتجة للطاقة الشمسية مع العمل على توفير إدماج صناعي بنسبة لا تقل عن 30%. ومن جهة أخرى، أصبحت مشاريع البحث في الطاقات المتجددة تحظى باهتمام كبير لدعم إنجاز هذا البرنامج. وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2011 بإحداث " المعهد الوطني للبحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة " على شكل مؤسسة مكلفة بتنسيق الأبحاث في مجال الطاقات المتجددة.

3.5 – البرنامج الوطني للطاقة الريحية

بالإضافة إلى مخطط الطاقة الشمسية، تهدف الإستراتيجية الوطنية للطاقة إلى إحداث مزيج كهربائي متنوع المصادر ليصل إلى 42% من الطاقات المتجددة في أفق 2020 موزعة بالتساوي بين الطاقة الشمسية والريحية والهيدرومائية.

بلغت الطاقة الريحية العاملة 280 ميغاواط خلال 2011. وللتذكير فإن أهم المشاريع الريحية التي تم إنجازها هي : محطة الصويرة (60 ميغاواط) ومحطة طنجة (140 ميغاواط منها 107 ميغاواط تم تشغيلها) والمركب الريحي للمضيق (50 ميغاواط).

ويهدف البرنامج المندمج للطاقة الريحية إلى إنتاج 2.000 ميغاواط في أفق سنة 2020 من بينها 1.300 ميغاواط سيتم إنجازها من طرف المكتب الوطني للكهرباء في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع ضمان شراء الطاقة المنجزة و700 ميغاواط مباشرة من طرف فاعلين خواص وفقا للقانون 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة والذي يفتح الباب أمام نقل الكهرباء المنتجة من طرف الخواص الطاقات المتجددة عبر شبكة النقل الوطنية.

وتتمثل المشاريع الريحية التي توجد قيد الإنجاز في المحطة الريحية لطرفاية (300 ميغاواط) وبرنامجاً يشمل 5 مشاريع بطاقة 1.000 ميغاواط بكل من تازة وطنجة وتطوان وتسكراد ولعيون وبوجدور فضلا عن المشاريع الريحية التي سيتم إنجازها في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة (420 ميغاواط).

وبالإضافة إلى إنتاج الكهرباء، يهدف هذا البرنامج إلى الترويج لإحداث وحدات صناعية ريحية وتكوين الخبراء والتقنيين المتخصصين وكذا البحث والتطوير وذلك لتمكين المغرب من التحكم في هذا القطاع الذي يوفر إمكانات عالية.

وعلاوة على ذلك تم الشروع، خلال 2010، في إنجاز الدراسة المتعلقة بالمخطط الوطني لتقنين قطاع الكهرباء لفتح مجال تسويق الطاقات المتجددة لفائدة الزبناء الذين يستهلكون الكهرباء ذات الذبذبات المرتفعة والمرتفعة جداً وإعادة تنظيم أنشطة المكتب الوطني للكهرباء (إنتاج ونقل وتوزيع) وكذا إحداث وكالة وطنية مكلفة بالتقنين والتدبير متخصصة في أنشطة الإنتاج والنقل. ويتوقع الانتهاء من هذه الدراسة قبل نهاية سنة 2011.

4.5 – شركة الاستثمارات الطاقية

في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتثمين وتطوير الطاقة المتجددة، تم إحداث، خلال 2010، شركة الاستثمارات الطاقية لإنعاش الاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة، فضلا عن إنعاش النجاعة الطاقية. ولقد تم وضع هياكل الشركة التي أعطت انطلاقة عدة مشاريع منها مشروع تثمين غازات المطارح العمومية لأبي رقراق وأكادير بشراكة مع الجماعات المحلية.

كما يتم حالياً إنجاز الإجراءات المتعلقة بإحداث صندوق الاستثمار لتمويل مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الريحية.

5.5 – الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

تميزت سنة 2010 بالمصادقة على القانون رقم 09-16 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية التي حلت محل "مركز تنمية الطاقات المتجددة" من أجل ترسيخ دور الوكالة وإعادة تركيز مهامها على تنمية الطاقات المتجددة ودعم النجاعة الطاقية وذلك طبقا للأهداف الإستراتيجية الحكومية في قطاع الطاقة.

وفي هذا الإطار، واصل الفاعلون المعنيون خلال سنة 2011، إنجاز التدابير المبرمجة في إطار المخطط الوطني للإجراءات ذات الأولوية الذي يهدف إلى الملائمة بين العرض والطلب على الطاقة الكهربائية خصوصا تنفيذ تدابير ترشيد استهلاك الكهرباء والذي يهم أساسا تفعيل التسعيرة التحفيزية والاجتماعية (نموذج 20-/20-) وتعميم المصابيح ذات الكلفة المنخفضة بهدف الوصول إلى 22 مليون مصباح من هذا النوع. ولقد تم تمويل هذا المشروع من طرف الحساب الخصوصي المسمى " صندوق التنمية الطاقية " بمبلغ قدره 310 مليون درهم والذي سمح بتقليص استهلاك الكهرباء بما قدره 1.742 جيكاواط/ساعة على مدى ثلاث سنوات.

6.5 – المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

بلغ البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للمـــاء الصالـــح للشرب ما يناهز **4.635 مليون درهم** لسنة 2010 ويهم هذا البرنامج إنجاز مشاريع تزويد الوسط الحضري والقروي بالماء الصالح للشرب بغلاف مالي قدره على التوالي 1.646 مليون درهم و1.216 مليون درهم وكذا مشاريع للتطهير السائل ناهزت 1.123 مليون درهم. ولقد همت المشاريع أساساً : تجهيز منسوب إضافي بالوسط الحضري بطاقة 1230 لتر/ثانية وتشييد 20 خزان بطاقة استيعابية قدرها 17.800 متر مكعب وتمديد شبكة التوزيع بقنوات إضافية طولها 330 كلم وتزويد الماء الصالح للشرب لثلاث عشر مركز قروي جديد لفائدة ساكنة مجموعها 78.400 نسمة (بلغ معدل التزود 91 % في متم 2010) والتدخل في تسعة مدن ومراكز من أجل عملية التطهير السائل لصالح 350.000 قاطن.

وقد بلغ البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للمـــاء الصالـــح للشرب برسم سنة 2011 ما يناهز **3.463 مليون درهم**. وتتوزع المشاريع الاستثمارية المبرمجة برسم 2011 كالتالي :

- التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري : تجهيزات لصبيب إضافي قدره 2.900 لتر في الثانية من أجل التدخل في مركزين حضريين جديدين لفائدة 53.000 نسمة إضافية ؛
- مشاريع التطهير السائل تهم 105 مدينة والتدخل في تسع بلديات جديدة لفائدة 240.000 نسمة إضافية ؛
- تعميم التزويد بالماء الذي سيؤدي إلى رفع معدل التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 92% والتدخل في 18 مركز قروي لفائدة حوالي 160.000 نسمة.

ويصل الاستثمار المتوقع برسم **2012** إلى **5.640 مليون درهم**.

من أجل مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتلبية الطلب المتزايد على الماء الصالح للشرب وكذا التطهير السائل يتوقع المكتب الوطني للمـــاء الصالـــح للشرب إنجاز برنامج استثماري طموح بغلاف مالي يزيد على **25,7 مليار درهم** خلال الفترة 2011– 2015 يهم على الخصوص:

- جلب الماء الصالح للشرب بالوسط الحضري : 12,4 مليار درهم كتجهيزات لصبيب إضافي قدره 14 متر مكعب في الثانية من خلال إنجاز 19 محطة جديدة لمعالجة الماء الصالح للشرب والقنوات و5 محطات جديدة لتحلية المياه ولإزالة الملح ؛
- تعميم التزود بالماء الصالح للشرب : 5 مليار درهم ستمكن من بلوغ 95% كمعدل التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي والتدخل في 89 مركز قروي جديد ؛
- قطاع التطهير السائل : 6 مليار درهم من أجل معالجة صبيب إضافي للمياه العادمة قدره 200.000 متر مكعب في اليوم وكذا التدخل في 60 بلدية جديدة لفائدة 1,6 مليون نسمة إضافية.

البرنامج الوطني للتطهير السائل

*تبلغ قيمة الكلفة الإجمالية **البرنامج الوطني للتطهير السائل** 43 مليار درهم في أفق 2020 والتي سيتم تمويل 30% منها من طرف الدولة و70% من طرف الزبناء المستفيدين. وقد تبلغ مساهمة الدولة نسبة 50% في المراكز التي لا تتجاوز ساكنتها 50.000 نسمة وعندما تتطلب الظروف المالية ذلك. ويهدف هذا البرنامج إلى الحد من التلوث الناجم عن مياه الصرف الصحي بنسبة 60% ورفع نسبة الربط بالشبكة إلى 80% في المناطق الحضرية.*

بلغ مجموع التحويلات لفائدة الفاعلين (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع) ما مجموعه 1.992 مليون درهم (1070 مليون درهم لفائدة المكتب و841 مليون درهم لفائدة وكالات وشركات التفويض). وفي هذا الإطار تبلغ التحويلات من الميزانية العامة 1.776 مليون درهم إضافة إلى المساهمة السنوية للجماعات المحلية برسم الضريبة على القيمة المضافة. وقد استفاد ما يزيد عن 80 مدينة ومركز لتلبية حاجيات 4 مليون من الساكنة من أشغال تجهيز الشبكات ومحطات معالجة المياه العادمة بكل من أكادير ومراكش ومكناس والجديدة والقنيطرة وخريبكة وبرشيد والناظور والحسيمة وبني ملال وسطات وفاس ...

فيما يخص الوضعية المالية للمكتب، فقد تميزت سنة 2010 بتعزيز المؤشرات المالية (النتيجة الصافية 137,9 مليون درهم).

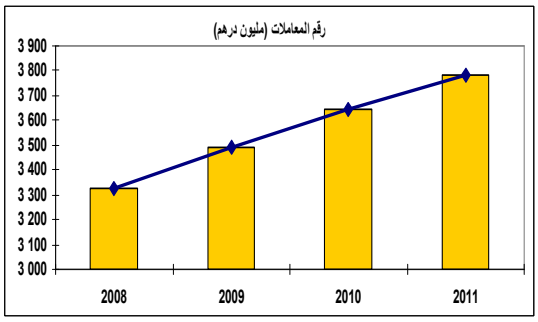

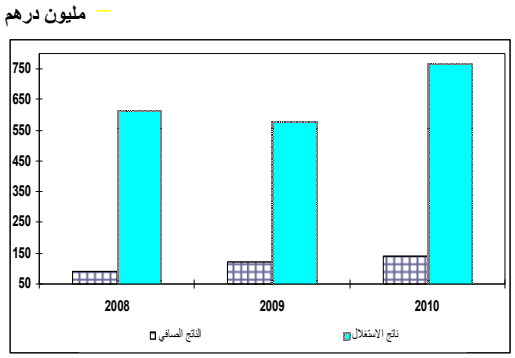

7.5 – مشروع تجميع المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب

يقضي مشروع القانون رقم 09-40 بتجميع المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب كمؤسسة عامة موحدة تحت اسم " المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ". ولقد تمت المصادقة في شتنبر 2011 على هذا المشروع من طرف مجلسي البرلمان[24]. وينص هذا القانون على أن هذا التجميع يشكل مرحلة مهمة وضرورية في مسلسل إعادة تنظيم أنشطة إنتاج ونقل وتوزيع وتسويق الماء الصالح للشرب والكهرباء لضمان أحسن ظروف التزويد في المغرب سواء من حيث الجودة أو التكلفة.

8.5 – وكالات التوزيـــع

تهم الاستثمارات التي تنجـــزها 12 وكالة توزيع، تطوير البنيات التحتية الأساسية من محطات معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها وتعزيز الطاقة الاستعيابية لتخزين الماء الصالح للشرب ومراكز تسليم الكهرباء وكذا تقوية وصيانة وإعادة تأهيل الشبكات واقتناء وسائل الاستغلال. وقد بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف هذه الوكالات ما قدره **2.669 مليون درهم** خلال سنة **2010** و **2.641 مليون درهم** سنة **2011**. وتبلغ التوقعات برسم سنة **2012** ما يناهز **4.242 مليون درهم**. ومن أهم المشاريع التي توجد في طور الإنجاز :

- محطة المعالجة الأولية وتصريف المياه في أعماق البحر (450 مليون درهم) سيتم إنجازها من طرف الوكالة المستقلة المتعددة الخدمات لأكادير في المنطقة الشمالية لجماعة أنزا ؛
- محطة معالجة وإعادة استعمال المياه العادمة لمدينة مراكش (650 مليون درهم) التي ستمكن من تعبئة 30 مليون متر مكعب سنوياً، ستسخر لسقي ممرات النخيل و15 مشروع للكولف ؛
- مشروع معالجة تلوث المياه بمدينة الجديدة بإنجاز محطة للمعالجة الأولية وقناة تصريف المياه في أعماق البحر(450 مليون درهم) يوجد هذا المشروع في طوره النهائي ؛
- محطة معالجة المياه العادمة لمدينة فاس (781 مليون درهم) مبرمجة لمعالجة من الدرجة الثالثة للمياه العادمة ويتوقع تشغيل هذه الوحدة في متم 2012 مما سيمكن من تخفيض تلوث مياه واد سبو بنسبة 40% ؛
- إعطاء الانطلاقة بالقنيطرة لمشروع معالجة المياه العادمة وقناة جلب المياه ومحطة الطرد بمبلغ إجمالي قدره 440 مليون درهم وقنوات استقبال المياه العادمة (55 مليون درهم) وتثنية قنوات التطهير (40 مليون درهم).

وموازاة مع ذلك، سجلت الوكالات خلال السنوات الأخيرة تحسنا ملموسا في إنجازاتها المالية ويعزى ذلك إلى ارتفاع رقم المعاملات وترشيد تكاليف الاستغلال.

وبالرغم من أهمية البرنامج الاستثماري المتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة (**12,6 مليار درهم للفترة 2012 – 2016**) فإن التوقعات تبين تحسن البنية المالية للوكالات مما سيمكن من تمويل البرنامج بما يزيد عن 50% انطلاقاً من الموارد الذاتية.

[24] ظهير 1-11-160 بتاريخ 29 شتنبر 2011.

و قد تطورت أهم مؤشرات الوكالات كالآتي :

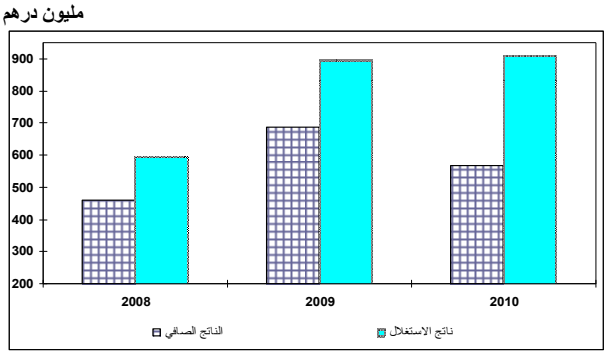

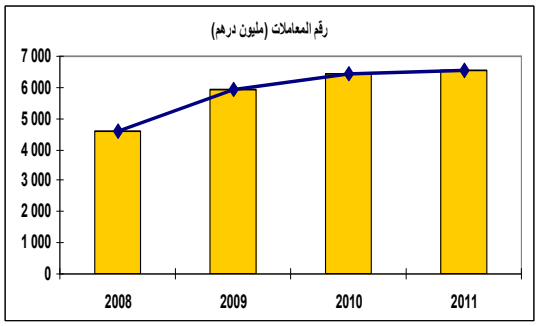

9.5 – الهيدروكاربورات والمعادن

يتابع المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن سياسة إرادية للتنقيب عن النفط في إطار شراكات مع فاعلين دوليين. وهكذا تم، إلى غاية 31 دجنبر 2010، إبرام اتفاقيات بترولية وعقود استكشاف جديدة مع 31 شركة (اتفاقيتين بتروليتين جديدتين وعقدين جديدين للاستكشاف برسم سنة 2010)، تغطي مساحة إجمالية تصل إلى 341.339 كيلومتر مربع، موزعة بين 27 اتفاقيات بترولية تدير مجالاً منجميـــاً يشمل 114 رخصة تنقيب (57 برية و57 بحرية)، و8 عقود منح امتياز الاستغلال و4 عقود استكشاف.

فيما يخص المعادن، همت أشغال المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن 17 موقع منها 9 متعلقة بالمعادن الثمينة و5 بالمعادن الأساسية والمواد الطاقية و3 متعلقة بالأحجار والمعادن الصناعية. وقد همت عمليات الشـــراكة 12 عملية منها 4 للمعادن الأساسية وثلاث للمعادن الثمينة و4 متعلقة بالأحجار والمعادن الصناعية وواحد لليورانيوم.

وبرسم الاستثمارات الذاتية، بلغت استثمارات المكتب ما يناهز 155 مليون درهم خلال سنة 2010 و249 سنة 2011 والتي همت على الخصوص أشغال التنقيب المعدني والنفطي والتجهيزات. ويتوقع المكتب استثمار 279 مليون درهم خلال سنة 2012.

6 – الفـــوسفـــاط

سجل المجمع الشريف للفوسفاط خلال 2010 نتائج جيدة حيث ارتفعت كمية مبيعات النشاط المعدني بنسبة قدرها 43 % (26,2 مليون طن) والكيميائي بنسبة 44% (4,2 مليون طن). أما فيما يخص الأسعار، فقد ارتفعت أسعار الفوسفاط الخام بنسبة 22% (856 درهم للطن الواحد) والمنتوجات المشتقة بنسبة 21% (8.441 درهم للطن الواحد).

كما ارتفعت حصة المجمع في السوق العالمي من مادة الفوسفاط الخام والمنتوجات المشتقة بما قدره 6 نقط و4 نقط على التوالي خلال 2010 مقارنة مع 2009 (37% كحصة المجمع الشريف للفوسفاط في سوق الفوسفاط الخام و25% بالنسة للمنتوجات المشتقة).

فيما يخص الإنجازات المالية فقد سجل المجمع تطوراً إيجابياً حيث ارتفع رقم معاملاته وفائض الاستغلال الخام بنسبة 72% و609 % على التوالي مقارنة مع سنة 2009، ليبلغا 43,5 مليار درهم و15,1 مليار درهم على التوالي. أما فيما يتعلق بالبنية المالية فقد سجلت الأموال الذاتية للمجمع ارتفاعاً وصل إلى 24,3 مليار درهم أي بزيادة قدرها 45% خلال سنة 2010.

وتعزى هذه الإنجازات إلى تحسن في السوق العالمي للفوسفاط خلال 2010 (ارتفاع الطلب على الفوسفاط الخام ومشتقاته) من جهة وتطبيق استراتيجية المجمع الشريف للفوسفاط الرامية إلى دعم دوره كرائد دولي من جهة أخرى، وذلك من خلال :

- المكانة العالمية التي يحتلها المجمع من حيث الطاقة الإنتاجية لجميع المنتجات من خلال نهجه لسياسة تعتمد على الزيادة في القدرة الإنتاجية عن طريق الاستثمارات الذاتية والاستثمار الخارجي المباشر، وذلك بغية الإستفادة من النمو المستقبلي للسوق وتدعيم مكانة المجمع في السوق الدولية ؛
- الدور الريادي في مجال الإنتاج وتحقيق أداء تقني أمثل للمعدات الصناعية وإرساء ثقافة تسعى إلى تحسين دائم للأداء على صعيد كل مستويات المقاولة ؛
- إطلاق مشاريع كبرى للتنمية (أنبوب مائي لنقل الفوسفاط وتطوير قطب دولي كيميائي للفوسفاط بالجرف الأصفر لاستقبال الاستثمار الخارجي المباشر).

وستمكن هذه الإستراتيجية من :

- رفع القدرة الإنتاجية من الفوسفاط الخام من 28 مليون طن إلى 50 مليون طن ؛
- خفض تكلفة الطن الواحد من الفوسفاط ؛
- تثمين مستمر للفوسفاط الخام وذلك بالرفع من إنتاج الأسمدة من 4 إلى 10 مليون طن منها 3 إلى 8 مليون طن بواسطة الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وفي إطار تفعيل هذه الإستراتيجية، أنجز المجمع الشريف للفوسفاط خلال 2010 و2011 برنامجا استثمارياً مهماً قدره 4.165 مليون درهم و6.034 مليون درهم على التوالي والذي شمل المشاريع الرئيسية التالية : إنجاز خطوط الغسل بخريبكة والشروع في إنجاز مشروع النقل عبر أنبوب خريبكة –الجرف الأصفر ووحدتين جديدتين للأسمدة.

ويبلغ حجم الاستثمارات المتوقعة برسم سنة **2012** ما قدره **24,9 مليار درهم**. ويندرج هذا البرنامج ضمن إطار مخطط التنمية الشامل للمجمع للفترة 2010–2020 بغلاف إجمالي قدره 114 مليار درهم والذي يهدف إلى رفع قدرة الإنتاج إلى 50 مليون طن سنوياً.

وتتمثل أهم المشاريع المبرمجة فيما يلي :

- مشروع تحويل الجرف الأصفر إلى قطب دولي كيميائي للفوسفاط من خلال استقبال 10 مستثمرين دوليين بتكلفة إجمالية قدرها 8.313 مليون درهم حيث سيتم الشروع في الاستغلال ابتداءاً من 2013/2012 ؛
- رفع قدرة الاستخراج بإضافة 20 مليون طن منها : منجم أولاد فارس (6 مليون طن) ومنجم حلاسة (5,5 مليون طن) وتوسيع المنطقة الوسطى الشمالية (6 مليون طن) ومنجم بنجرير (2,2 مليون طن) ؛
- إنجاز أربع خطوط للغسل بقدرة 44 مليون طن : مراح لحرش (12 مليون طن) وأولاد فارس (14 مليون طن) وحلاسة (12 مليون طن) وبنجرير (6 مليون طن) ؛
- إنجاز مشروع النقل عبر أنبوب مائي سيمكن من نقل الإنتاج الفوسفاطي من خريبكة في اتجاه موقع الجرف الأصفر (235 كلم) ؛
- تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر لتغطية حاجيات مركب الجرف الأصفر التي ستبلغ 25 مليون متر مكعب في سنة 2015 و75 مليون متر مكعب في أفق 2020 ؛
- تزويد المغرب الأوسط بالمياه انطلاقاً من سد آيت مسعود في اتجاه خريبكة.

ومن جهة أخرى، ينجز المجمع الشريف للفوسفاط مشاريع متعددة في إطار الشراكة مع فاعلين دوليين متميزين حيث تم تدعيم هذه الشراكات بمشاريع صناعية وتجارية جديدة .

صادرات المجمع الشريف للفوسفاط عند متم 2011

	رقم المعاملات مليون درهم		التغييرات
	2010	2011	
مجموع الصادرات	35.548	48.435	%36
– الفوسفاط الخام	8.984	12.610	%40
– المنتجات المشتقة	26.564	35.825	%35

	الحجم 1000 طن		التغييرات
	2010	2011	
الفوسفاط الخام	26.603	28.052	5%
المنتجات المشتقة	7.813	8.839	13%

7 – الفلاحـــة

تميزت سنة 2011 بمواصلة إنجاز مخطط المغرب الأخضر (2008-2020) الذي انطلق فـــي أبريـــل 2008 والـــذي يهدف إلى تثمين القطاع الفلاح وعصرنته وتعزيز دوره كمحور أساسي للتنمية الاقتصادية للبلاد وتعزيز دخل الفلاحين. ويتمحور هذا المخطط حول دعامتين أساسيتين هما : تنمية وتسريع الفلاحة العصرية والتنافسية من جهـــة والمواكبـــة التضامنية للزراعة المعيشية من جهة أخرى.

تتمثل النتائج المنتظرة لهذا المخطط فيما يلي :

- تحقيق ناتج داخلي خام يتراوح بين 100 و174 مليار درهم سنويا في أفق 2020 ؛
- إنجاز ما يقارب 193 مليار درهم من الاستثمارات إلى غاية 2020 (الدعامة الأولى : 121 مليار درهم والدعامة الثانية : 20 مليار درهم وأنشطة أفقية : 52 مليار درهم) ؛
- خلق 455 مليون يوم عمل.

وقد تمت بلورة هذا المخطط في إطار 16 مخططا فلاحيا جهوياً، تضم 1.506 مشروعاً منها 961 مشروعاً للدعامـــة الأولى و545 مشروعاً للدعامة الثانية) يستفيد منها ما مجموعه 1.400.000 فلاحاً. وقد أسندت لوكالة التنمية الفلاحية التي أنشئت سنة 2009، مهمة تدبير هذا المخطط.

1.7 – وكالة التنمية الفلاحية

تتكلف وكالة التنمية الفلاحية باقتراح خطط عمل على السلطات الحكومية لدعم القطاعات الأساسية المستفيدة من مخطط المغرب الأخضر منها :

- دعم القطاعات الفلاحية ذات القيمة المضافة المرتفعة وذلك بهدف تحسين الإنتاجية ؛
- دعم الزراعة التضامنية من خلال إنعاش وتنفيذ المشاريع المجدية اقتصاديا لتحسين دخل الفلاحين.

وخلال سنة 2010، تم انجاز ما يلي :

- المصادقة وإعطاء انطلاق 172 مشروع منها 64 مشروع في إطار الدعامة الأولى باستثمار قدره 17 مليار درهم (7% و23% من الأهداف المسطرة من طرف مخطط المغرب الأخضر على التوالي) و108 مشروع في إطار الدعامة الثانية حيث يرتقب أن تصل الاستثمارات في هذا القطاع إلى 5 مليار درهم (20% و23% من الأهداف المسطرة من طرف مخطط المغرب الأخضر) ؛
- المساهمة في تطوير التجميع من خلال تبني إطار قانوني ملائم لذلك وتهيئ مشروع القانون المتعلق بـــالتجميع الذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2010 ؛
- تعبئة الموارد اللازمة من طرف مؤسسات التمويل الداخلية والخارجية لدعم الزراعة التضامنية خاصة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (800 مليون درهم) والوكالة الفرنسية للتنمية (قرض بقيمة 50 مليون درهم) والاتحاد الأوروبي (منحة بقيمة 70 مليون درهم) والبنك الدولي (قرض بقيمة 300 مليون درهم).

وفيما يخص الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية، قامت وكالة التنمية الفلاحية خلال فترة 2010-2011 بإنجاز الشطر الثالث من عملية تأجير الأراضي الفلاحية في إطار تعبئة العقار اللازمة لمشاريع مخطط المغرب الأخضر.

وللتذكير فإن الشطر الأول والثاني من هذه العملية تم تدبيرهما من طرف شركة التنمية الفلاحية (صوديا) سنتي 2005 و2007 على التوالي. وبرسم هذين الشطرين، وضعت الدولة رهن إشارة المستثمرين الخواص أراضي فلاحية بمساحة إجمالية بلغت حوالي 79.171 هكتار.

وقد تم الشروع في الشطر الثالث من عملية الشراكة لتأجير الأراضي الفلاحية من طرف وكالة التنمية الفلاحية خلال مارس 2010 على مساحة 21.240 هكتار همت 290 مشروعاً موزعة على ثلاث فئات : 57 مشروع كبير (13.342 هكتار) و139 مشروع متوسط (6.677 هكتار) و94 مشروع صغير (1.221 هكتار).

وفي هذا السياق، تم تقييم جميع المشاريع المقترحة (1.900 مشروع) وتم الإعلان عن نتائج هذا التقييم في 14 يوليوز 2011. ومن بين النتائج الأساسية لهذا الشطر الثالث، إسناد 257 مشروع باستثمارات تناهز 9.721 مليون درهم وإحداث 24.464 منصب شغل.

من جهة أخرى، تتوقع وكالة التنمية الفلاحية خلال سنة 2011 إعطاء انطلاق :

- 88 مشروع في إطار الدعامة الأولى و116 مشروع فيما يخص الدعامة الثانية أي بزيادة 38% و7% على التوالي مقارنة بإنجازات 2010 ؛
- الشطر الرابع من عملية تأجير الأراضي الفلاحية بمساحة قدرها 20.000 هكتار.

2.7 – المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

تتدرج أنشطة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، وعددها تسعة، في إطار مخطط المغرب الأخضر. وفي إطار استغلال التجهيزات العمومية الخاصة بالري، تمكنت هذه المكاتب خلال 2010 من سقي مساحة قدرها 480.995 هكتار وهكذا وصل حجم مياه السقي إلى 2.639 مليون متر مكعب وحجم المبيعات منها إلى 1.662 مليون متر مكعب.

وقد بلغت استثمارات هذه المكاتب خلال سنة 2010 ما مجموعه **1.497 مليون درهم** و**2.627 مليون درهم** سنة 2011. ويصل حجم الاستثمارات المتوقعة برسم 2012 إلى **2.611 مليون درهم**.

وتتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم 2011 فيما يلي :

- أشغال التهيئة المائية الكبرى خاصة في المجالات السقوية وتادلة والحوز ودكالة وسوس ماسة ؛
- الخدمات المتعلقة بالماء ؛
- أنشطة الدعم.

تميزت كذلك سنة 2011 بالتعليمات الملكية السامية الرامية إلى إعفاء صغار الفلاحين من أداء رسوم مياه السقي برسم المواسم السابقة لسنة 2008 في حدود 10.000 درهم مع التخلي عن الفوائد المترتبة عنها وإعادة جدولة الديون التي تفوق هذا المبلغ وذلك لمدة سبع سنوات. وقد همت هذه العملية حوالي 62.000 فلاح الذين استفادوا من الإعفاء بمبلغ 218 مليون درهم وإعادة جدولة الديون بما قدره 166 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، تم خلال سنة 2011، الانتهاء من دراسات إعادة الهيكلة وذلك من أجل تفعيل عملية التدبير المفوض لمياه السقي الخاصة بأحواض اللوكوس وتادلة ودكالة. وترمي عملية الشراكة هذه، بين القطاعين العام والخاص إلى الأهداف الأساسية التالية :

- ديمومة وتنمية التهيئة الفلاحية المائية وتحسين جودة الخدمة المائية ؛
- المهنية في تدبير الشبكة وتقليص مخاطر الاستغلال.

3.7 – الشركة الوطنية لتسويق البذور

من أجل تحقيق الأهداف التي حددها مخطط المغرب الأخضر في مجال تحسين معدل استعمال البذور المختارة ولتأمين الإمدادات من هذا المنتوج، تم التوقيع، في 26 فبراير 2010، على اتفاقية استثمار بين الدولة والشركة الوطنية لتسويق البذور لمدة ثلاث سنوات، وذلك لتأهيل البنية التحتية وتنظيم الشركة السالفة الذكر. وتنص هذه الاتفاقية على تخصيص مبلغ 150 مليون درهم حيث سيتم تمويله من طرف الدولة بمبلغ 120 مليون درهم والشركة الوطنية لتسويق البذور بمبلغ 30 مليون درهم.

وهكذا، في إطار هذه الاتفاقية، همت إنجازات الموسمين الأولين ما يلي :

- إنشاء مركز جهوي بمكناس (30 مليون درهم) وتوسيع مركز خميس الزمامرة (21 مليون درهم) وتهيئة مراكز جهوية أخرى (12 مليون درهم) ؛
- دعم قدرات الشركة في مجالات التكييف والمعالجة (30 مليون درهم).

ولقد أدت هذه الاستثمارات إلى ارتفاع أنشطة الشركة الوطنية لتسويق البذور على الشكل التالي :

- الرفع من المساحة المخصصة لتكاثر البذور من 35.000 هكتار إلى 64.000 هكتار؛
- إنتاج 1.130.000 قنطار من البذور الحبوب الخاصة مقابل 700.0000 قنطار قبل التوقيع على اتفاقية الاستثمار ؛
- تسويق 1.000.000 قنطار من بذور الحبوب مقابل معدل سنوي قدره 650.000 قنطار خلال الخمس السنوات الأخيرة ؛
- تسويق 800.000 قنطار من الأسمدة مقابل معدل سنوي قدره 100.000 قنطار خلال الخمس السنوات الأخيرة.

بمليون درهم

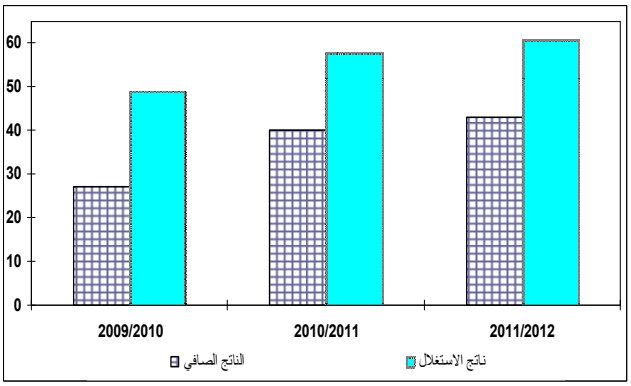

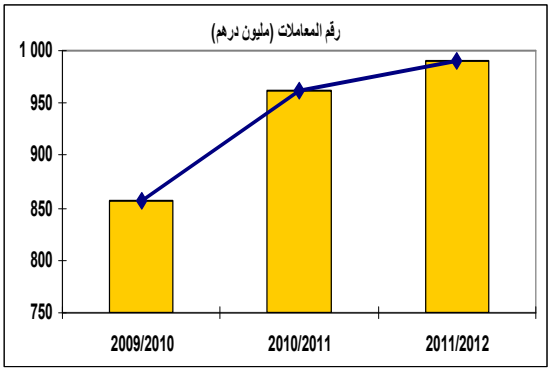

8- الصيـــد البحـــري

عرف قطاع الصيد البحري تحولات عميقة وذلك بعد العمليـــات الهامة التي تم إعطاء انطلاقتـــها وفقًا للتعليمات الملكية السامية والتي ترمي إلى إنعـــاش وتنمية هذا القطاع وتعـــزيز التجهيـــزات الميـــنائيـــة المتعلقة به من خلال تطبيق مخطـــط " هاليوتيس". ويعتبر هذا المخطط إستراتيجية مندمجة تهدف إلى تأهيل وتحديث مختلف قطاعات الصيد البحري وكذا تحسين تنافسيتها وإنجازاتها. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة من تطبيق هذه الإستراتيجية في ما يلي :

- رفع حصة المغرب في السوق العالمي للمنتوجات البحرية من 3,3% إلى 5,4% في أفق 2020 ؛
- مضاعفة الناتج الداخلي الخام للقطاع ثلاث مرات ليصل إلى 22 مليار درهم في أفق 2020 ؛
- رفع عدد مناصب الشغل المباشرة على الأرض من 61.650 حالياً إلى 115.000 منصب شغل ؛
- رفع قيمة صادرات المنتوجات البحرية من 1,2 مليار دولار في سنة 2007 إلى ما يفوق 3,1 مليار دولار.

ويتضمن المخطط كذلك إحداث **ثلاث أقطاب تنافسية** (طنجة وأكادير والعيون–الداخلة) تتطلب رصد استثمارات بقيمة 9 مليارات درهم.

ويرتكز هذا المخطط على ثلاثة محاور أساسية موزعة إلى 16 مشروع هي :

- ضمان ديمومة الموارد البحرية ؛
- تحسين جودة المنتوجات البحرية ؛
- تطوير جودة المنتوجات المثمنة.

وفي هذا الصدد، ارتفع المنتوج الوطني من الصيد الساحلي والتقليدي إلى 1.086.081 طن بقيمة بلغت 4.220 مليون درهم. ومقارنة مع نفس الفترة من سنة 2009 عرف تفريغ المراكب ارتفاعا وصل إلى 2% من حيث الحجم وانخفاضاً طفيفاً بنسبة 1% من حيث القيمة.

ويعزى ارتفاع الحجم بالخصوص لأهمية تفريغ مراكب أسطول الصيد الساحلي من سمك السردين بميناء الداخلة الذي انتقل من 25.039 طن سنة 2009 إلى 137.619 طن سنة 2010.

واصل المكتب الوطني للصيد، خلال سنة 2010، مساهمته من أجل تثمين أفضل للإنتاج ودعم تنافسية القطاع. وهكذا تم توقيع اتفاقيات شراكة بين الوزارات المعنية وفاعلين بالقطاع تقضي بإنعاش أنشطة الصيد وتنمية البنيات التحتية.

وفي هذا الإطار، ارتكزت أنشطة المكتب الوطني للصيد أساسا على :

- مواصلة تنفيذ مقتضيات عقد الأداء المتميز المبرم بين الدولة والمكتب برسم الفترة 2009-2012. وذلك بتغطية مجموعة أولى من الموانئ في نطاق عملية تدبير موانئ الصيد. يهدف هذا المشروع إلى تفعيل رؤية "الفاعل الشامل" (Global operator) حيث يتجلى الهدف الرئيسي لهذه الرؤية في دمج أنشطة المكتب لضمان تدخل فاعل أوحد في مجال الصيد البحري وتحسين الجودة والسلامة داخل الموانئ وذلك من أجل تثمين أمثل للمنتجات البحرية وتنافسية القطاع عموما ؛
- إعطاء انطلاقة فعلية لبرنامج إدخال وتعميم استعمال الصناديق ذات المعايير الموحدة ؛
- الشروع في استغلال قاعات بيع الأسماك من الجيل الجديد بما فيها قاعة أكادير.

وفي هذا الإطار، فقد تمت برمجة عدة برامج وعمليات برسم فترة 2011-2012، تخص بالأساس :

- تنظيم التسويق من خلال تأهيل وعصرنة وتوسيع شبكة التسويق والوضع التدريجي لنماذج جديدة في التسيير بغية التحكم في المبادلات التجارية وضمان شفافية أكبر لها ؛
- تنمية الصيد التقليدي والساحلي عبر دعم وتأهيل وعصرنة أسطول الصيد البحري وتأطير ودعم الصيد التقليدي وإنعاش الاستهلاك الداخلي.

وقد عرفت الوضعية المالية للمكتب الوطني للصيد إلى نهاية سنة 2010 عجزاً بلغ 23,6 مليون درهم، ويعزى ذلك إلى تدني الموارد بنسبة 4% وارتفاع التكاليف بنسبة 30%. في ظرفية تميزت بمواصلة تعزيز وتيرة الاستثمار.

مليون درهم

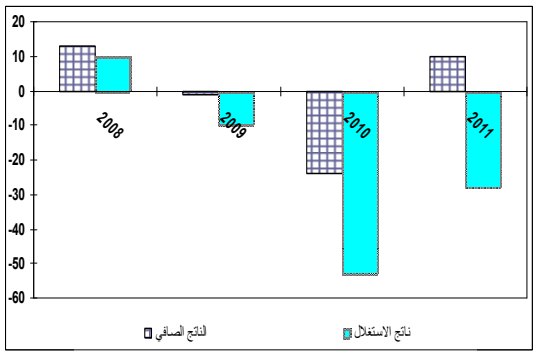

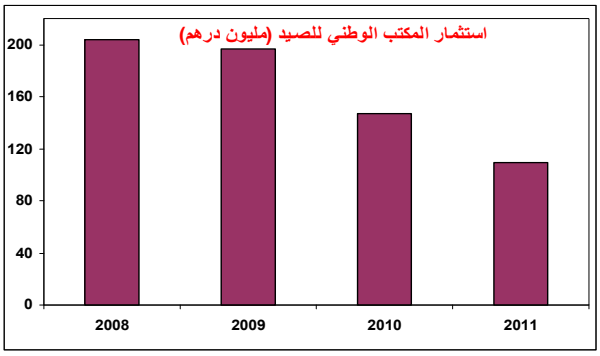

9 - القطاعات الاجتماعية والتربوية

على المستوى المؤسساتي والعملياتي، تلعب المنشآت العامة دوراً رائداً في تنفيذ الاستراتيجيات الحكومية في المجال الاجتماعي، الهادفة إلى تحسين ظروف عيش الساكنة ومحاربة الفقر وإيجاد الظروف اللازمة لضمان تنمية متوازنة ومستدامة.

1.9 – التربية والتكوين والشغل

1.1.9 – الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

تتمحور إستراتيجية قطاع التربية، خاصة المتعلقة بالتعليم الابتدائي، حول تنفيذ المخطط الإستعجالي للفترة 2009-2012 والذي جاء لإعطاء دفعة جديدة لإصلاح نظام التعليم، انطلاقا من خلاصات وتوصيات تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 حول المدرسة المغربية وآفاقها.

ويهدف هذا الإصلاح إلى رفع معدل التمدرس بكل مستويات التعليم المدرسي (أولي وابتدائي وثانوي وإعدادي وتأهيلي) وخصوصاً معدل تمدرس الفتاة القروية. وهكذا، يرمى هذا المخطط إلى تسهيل ولوج التلاميذ إلى التربية برفع طاقات الاستقبال وزيادة عدد المؤسسات المدرسية التي تستجيب لمواصفات الجودة وتأطير ملائم وتكوين المدرسين.

ويتمحور المخطط الاستعجالي للتربية الوطنية الذي يهم الفترة 2009 – 2012 حول أربعة مجالات تضم 26 مشروعاً بكلفة إجمالية قدرها 44 مليار درهم.

ترمي هذه المجالات الأربعة إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية على مستويات التعليم الأساسي والعالي، كما يلي :

- تفعيل إلزامية التعليم حتى سن 15 سنة ؛
- تحفيز المبادرة والتفوق في الثانويات والجامعات ؛
- مواجهة الإشكاليات الأفقية للنظام التربوي ؛
- توفير الوسائل اللازمة للنجاح.

وفي هذا الإطار تبذل الدولة مجهودات مالية مهمة لإنجاح إصلاح التربية المدرسية الذي يعد الأولوية الثانية للبلاد. وقد بلغت استثمارات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ما قدره **5.123 مليون درهم** برسم سنة 2010. وتبلغ الاستثمارات المتوقعة برسم **2011** ما قدره **4.612 مليون درهم** و**2.115** سنة **2012**.

وتتمثل أهم الإنجازات للمخطط الإستعجالي سنتين بعد دخوله حيز التنفيذ فيما يلي :

- بناء 499 مؤسسة تعليمية جديدة ؛
- بناء 4.820 قاعة جديدة ؛
- بناء 5 داخليات للثانويات وتوجد 26 أخرى في طور البناء ؛
- بناء 10 داخليات للثانويات الموسعة كما توجد 19 أخرى في طور البناء .

وتتجلى أهم مؤشرات الأكاديميات الستة عشر خلال سنة 2010، فيما يلي :

عدد المندوبيات	:	82
عدد المؤسسات التعليمية العمومية	:	9.705
عدد الأساتذة	:	224.277
عدد التلاميذ	:	6.319.689
عدد الداخليات	:	524
عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية	:	1.163.896

2.1.9 – الجامعات

يعرف قطاع التعليم العالي مواصلة الإصلاح التربوي الذي يهم إعادة تنظيم المنظومة البيداغوجية وإعادة هيكلة البرامج التعليمية وتجديد محتوى التكوين باعتماد صيغ تكوين تهدف إلى تنمية الكفاءات للطلبة. وقد مكن هذا الإصلاح من ترسيخ التعليم العالي الوطني في إطار التوجه العام الدولي لإصلاح منظومات التكوين العالي ومطابقة التكوين لحاجيات سوق الشغل.

وفي مجال البحث، تم وضع سياسة وطنية لتعبئة جميع المتدخلين والفرقاء المعنيين من أجل :

- تحديد الأولويات في مجال البحث والتنمية وتمويل برامج البحث ؛
- ربط شبكي بين الفاعلين المؤسساتيين في مجال البحث يجمع بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي حول مواضيع مشتركة.

تميزت سنتا 2010 و2011 بمواصلة تنفيذ عقود تنمية القطاع الجامعي، التي تهدف أساساً إلى :

- ضمان توسيع وإعادة تأهيل مؤسسات التعليم والبحث ؛
- تحسين الحكامة والمردودية الداخلية والخارجية ؛
- ملاءمة برامج التكوين مع حاجيات التنمية القطاعية ؛
- تشجيع البحث العلمي وتدعيم مؤهلات مستخدميه ؛
- الحرص على إنعاش البحث والإنتاج العلمي وتقوية مؤهلات موظفي التعليم (المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ؛
- العمل على تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة (المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافي).

ومن أهم الإنجازات في إطار عقد التنمية الخاص بالقطاع الجامعي الذي رصدت له اعتمادات بمبلغ إجمالي قدره 1.937 مليون درهم، يمكن ذكر ما يلي :

- توسيع طاقة الاستقبال بإحداث 6 مؤسسات جديدة إلى متم 2010 تتكون من 4 مدارس وطنية للعلوم التطبيقية وكلية للطب والصيدلة وكلية متعددة الشعب ؛
- إعطاء انطلاقة بناء 14 حي جامعي خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2013 ؛
- الرفع من عدد المسجلين الجدد بنسبة 12% (92.512 طالب خلال سنة 2010 مقابل 82.603 طالب برسم سنة 2009) ؛
- الرفع من العدد الإجمالي للطلبة ليبلوغ 427.832 طالب سنة 2010 ؛
- تحسين طاقة الاستقبال من حيث عدد المقاعد : +8,6 % أي ما يناهز 339.081 مقعد سنة 2010 ؛
- الرفع من عدد المسجلين الجدد في الشعب العلمية والتقنية : الهندسة (+32%) والتكنولوجيا (+45%) والعلوم والتقنيات (+28%) والتجارة والتسيير (+23%) والعلوم الطبية (+5%)؛
- الرفع من عدد براءات الاختراع المسجلة والمقبولة (+17% أي 41 براءة اختراع سنة 2010) ؛
- رفع معدل تلبية طلبات المنح الجديدة برسم 2010-2011 الذي يناهز 95%.

تطور عدد المستفيدين من المنح الدراسية

	2008	2009	2010	2011	الفرق 2008-2011
العـــدد	100.673	115.627	128.000	147.633	**+47 %**
الميزانية (مليون درهم)	**428**	**449**	**488**	**528**	**+23 %**

3.1.9 - مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

يشكل التكوين المهني في المغرب أولوية وطنية لمواكبة حاجيات الأوراش المفتوحة والاستراتيجيات القطاعية بهدف تسريع وتيرة التنمية ورفع تحدي رهان تنافسية الاقتصاد الوطني وإحداث مناصب الشغل.

ومن خلال الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية في إطار مخطط التنمية 2008 – 2013 الرامية إلى تكوين 650.000 متدرب من طرف المكتب، يتبين أن التكوين المهني أصبح مكوناً أساسياً في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ويعد المخطط الاستعجالي للتكوين المهني إطارا تنمويا مندمجا يتمحور على الركائز الأساسية التالية :

- إحداث إجازات مهنية وذلك بشراكة مع الجامعات ومؤسسات التكوين المهني من خلال إحداث 25 إجازة لفائدة 650 طالب ابتدءاً من موسم 2008 و2009 ؛
- مواكبة مخطط التنمية المندمج للقطاع الصناعي المغربي وذلك عن طريق تلبية حاجياته من الكفاءات عن طريق إحداث 8 مؤسسات متخصصة في التكوين بتكلفة إجمالية قدرها 270 مليون درهم ؛
- مواكبة القطاع الفندقي عن طريق تلبية حاجياته من الكفاءات عبر تكوين 67.000 متوج في أفق 2012 ؛
- تحسين قابلية تشغيل الشباب الذين يجدون صعوبة في الاندماج.

وتشمل إنجازات المكتب خلال 2010 ما يلي :

- ارتفاع عدد المتدربين بما قدره 19% ليصل إلى 250.000 متدربا عند بداية موسم 2010-2011 مقابل 210.000 متدربا للسنة الماضية. ولقد تمت مواكبة هذا التزايد من خلال توسيع آلية التكوين حيث وصل عدد مؤسسات التكوين إلى 303 مؤسسة سنة خلال 2011 مقابل 297 مؤسسة سنة 2010 ؛
- تحسين المؤشرات الخاصة بتدبير مشاريع إعادة إدماج السجناء حيث بلغ عدد مراكز التكوين 40 مركزاً سنة 2011 مقابل 35 مركز خلال 2010 كما ارتفع عدد المتدربين بما قدره 32% في نفس المرحلة.

ويواصل المكتب تعزيز شبكة مؤسسات التكوين من خلال إعطاء انطلاقة إنجاز 17 مشروعاً جديداً. وقد ساهم المكتب أيضاً في مجهودات التنمية الاجتماعية من خلال شراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء من خلال إحداث 40 مركز للتكوين داخل السجون لفائدة 6.127 متدرب.

وفي إطار المخطط الاستعجالي الخاص بالتكوين المهني المتعلق بفترة 2008-2013، بلغ حجم الاستثمارات المنجزة برسم سنة **2010** ما قدره **436 مليون درهم و412 مليون درهم** سنة **2011**. وتناهز الاستثمارات المتوقعة خلال 2012 ما قدره **542 مليون درهم**.

وفيما يخص برنامج الدعم الخاص بإحداث المقاولات الصغرى، مكن برنامج "مقاولتي" المتعلق بخريجي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الذي انطلق سنة 2007، من تكوين 7.000 شاب مؤهل متوفرين على مشاريع، مما أدى إلى إحداث 1.060 مقاولة و5.300 منصب شغل.

ولإعطاء دينامية جديدة للتكوين المستمر لفائدة الفاعلين الاقتصاديين، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، يتم الإعداد لإعادة تنظيم هذا القطاع على ضوء المخطط الجديد لحكامة العقود الخاصة بالتكوين. وتوجد هذه العقود قيد الصياغة النهائية مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للمكتب.

مؤشرات المكتب	2009-2008	2010-2009	2011-2010
عدد مؤسسات التكوين	282	297	303
عدد المتمرنين	194.000	209.461	250.000
وحدات التكوين (الحصيص)	3.380	3.680	3.880
المؤطرون المؤهلون (الحصيص)	559	643	910
المؤسسات الحائزة على علامة الجودة (*)	17	18	22
المؤطرون الزائرون وعقود المؤطر	1.627	2.400	2.404
وحدات التكوين المتنقلة	27	35	40
عدد المتمرنين في الوحدات المتنقلة	4.090	4.640	6.127

(*) ISO 9001-2000

ومن أجل مواكبة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقتها الدولة وخاصة الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي والإستراتيجية المندمجة لتنمية القطاعات المهيكلة، تميزت سنة 2011 بإعطاء الانطلاق الفعلي لمخطط التنمية 2010-2016 والذي يهدف إلى تكوين 1.000.000 متدرب في أفق 2016، كما عرفت نفس السنة عددا من الأوراش منها :

- تحسين جودة التكوين من خلال إحداث وإعادة هيكلة شعب التكوين وإعادة هندسة وحدات التكوين واستكمال تكوين المؤطرين وتأهيل المؤسسات ؛
- إعطاء دينامية جديدة للتكوين المستمر. ويرتقب تحقيق رقم معاملات يبلغ 100 مليون درهم سنة 2011 مقابل 57 مليون درهم سنة 2010 أي بزيادة 75% ؛
- المساهمة في التنمية الاجتماعية عبر الشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء إضافة إلى تقوية عرض التكوين لفائدة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

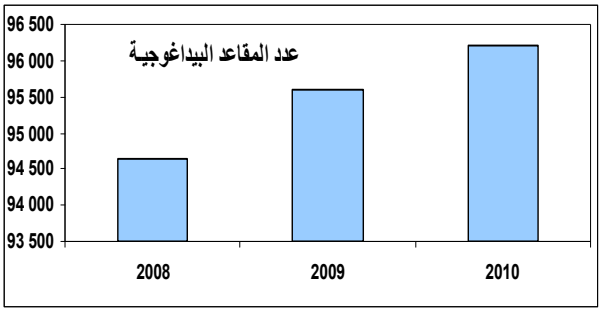

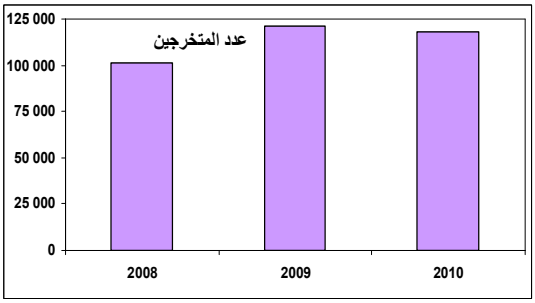

4.1.9 – الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات

يهدف المخطط الاستراتيجي للوكالة للفترة 2009-2012 إلى مواكبة دينامية الوساطة وملائمتها المستمرة مع احتياجات سوق الشغل.

وقد همت إنجازات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات خلال سنتي 2010 و2011 على الخصوص الأوراش التالية :

- إنهاء إرساء وتحديث شبكة الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات على المستويين المحلي والجهوي وتضم هذه الشبكة حاليا 74 وكالة ؛
- إنعاش الشغل بتحسين الإدماج الذي بلغ 60.322 برسم سنة 2011 مقارنة مع 58.881 في سنة 2010 أي بزيادة قدرها 2,5% من خلال البرامج الأساسية " إدماج " و" تأهيل" و" مقاولتي " التي أطلقتها الحكومة في إطار تدابير "مبادرات الشغل".

البرامج	الموضوع	أهداف 2009-2011	الإنجازات 2009	الإنجازات 2010	2011	التراكم	نسبة الإنجاز
إدماج	الإدماج	165.000	52.257	55.881	58.740	878.166	%101
تأهيل	تحسين القابلية للتشغيل	66.000	14.315	15.199	18.136	47.650	%72
مقاولتي	إنشاء المقاولات	3.000	1.012	1.029	878	2.919	%97
	الإدماج	15.000	3.276	3.000	1.582	7.858	%52
المجموع		**180.000**	**55.533**	**58.881**	**60.322**	**161.650**	**90%**

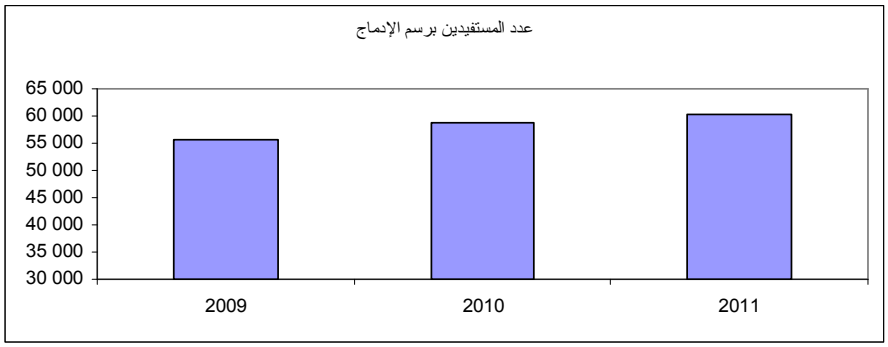

ويجدر التذكير أن خطة عمل الوكالة لسنة 2011 ترمي إلى ما يلي :

- إدماج 60.000 باحث عن الشغل ؛
- تحسين قابلية التشغيل من خلال تعزيز التدريب التقني والبحث المنهجي لفائدة 18.000 حاملي الشواهد ؛
- إحداث 3 وكالات محلية جديدة و10 مجالات عمل ؛
- دعم إنشاء 600 مقاولة صغرى ؛
- تحسين عملية دعم حاملي مشاريع التشغيل بتكوين وتقييم المشاركين ووضع آليات الجودة المتكاملة.

ولقد بلغت ميزانية الوكالة برسم **2011** ما قدره **389 مليون درهم** ممولة من طرف الدولة. أما الغلاف المالي المخصص للتدابير المتعلقة بمبادرة الشغل فقد ناهز **427 مليون درهم**.

2.9 – هيآت ذات توجه اجتماعي

1.2.9 – التعاون الوطني

لتلبية حاجيات السكان الذين يعيشون في أوضاع غير مستقرة، واصل التعاون الوطني أنشطته التي تتمثل أساسا في تقديم العون والمساعدة بكل أشكالها عبر عقد شراكة مع الفاعلين الاجتماعيين خاصة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومع الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

وتميز نشاط مؤسسة التعاون الوطني خلال سنة 2010 بزيادة ملموسة في عدد المراكز وخاصة مؤسسات الحماية الاجتماعية ومراكز التعليم والتكوين ورياض الأطفال الذي انتقل من 2.755 مركزاً خلال سنة 2009 إلى 3.114 خلال سنة 2010 (+13%) مع الزيادة في عدد المستفيدين الذي بلغ 243.116 مستفيدا سنة 2010 مقابل 225.884 مستفيداً سنة 2009 (+6,7%).

وتم كذلك تعزيز طاقة الاستقبال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية حيث وصل عددها إلى 1.073 مؤسسة سنة 2010 مقابل 925 مؤسسة سنة 2009 (+16%) استفاد منها 80.027 مقيماً خلال 2010 مقابل 67.860 مقيماً سنة 2009 (+18%).

ومن المتوقع رفع عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية خلال سنة 2011 إلى 1.088 مؤسسة (+1,4%) وعدد المستفيدين إلى 83.546 (+4,4%) وعدد المراكز والمؤسسات (مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومركز التعليم والتكوين ورياض الأطفال...) إلى 3.263 (+5%) لفائدة 251.195 شخص (+3,3%).

2.2.9 – وكالة التنمية الاجتماعية

علاوة على المهام التي تمارسها في ميدان دعم التنمية الاجتماعية ومكافحة الهشاشة، تعمل وكالة التنمية الاجتماعية على إنجاز مشاريع صغرى متعلقة بالبنيات التحتية الاجتماعية الأساسية، إضافة إلى تطوير الأنشطة المدرة للدخل والتي تمكن من خلق مناصب للشغل وتعزيز قدرات الجمعيات العاملة في مجال تخصص الوكالة.

وقد واصلت وكالة التنمية الاجتماعية، خلال سنة 2010، دعمها المالي والتقني لتطوير المشاريع المحلية وتعزيز قدرة الفاعلين بغلاف مالي يناهز 162 مليون درهم بما فيها مساهمة شركاء الوكالة ويناهز المبلغ الملتزم به برسم نفس السنة 122 مليون درهم. ويتعلق الأمر بما يلي :

- برنامج دعم للتخطيط الجماعي لتطوير العمل الاجتماعي ؛
- برنامج "تقوية" لتأهيل الجمعيات ؛
- برنامج "تثمين" الذي يهدف إلى دعم وتنظيم وتطوير القطاعات الانتاجية الصغيرة (السياحة القروية وإنتاج وتسويق زيت أركان....) ؛
- برنامج "مبادرات المغرب" الذي يهدف الى دعم المبادرات التي تحدث الشركات الصغرى ؛
- برنامج تعزيز المشاريع الصغيرة في المناطق القروية في الشمال ؛
- برنامج تنمية النباتات المعطرة والطبية ؛
- دعم التنمية البشرية والاجتماعية (إدماج المعوقين وتعزيز حقوق الطفل....).

ويناهز دعم برامج التنمية الاجتماعية وتقوية قدرات الفاعلين المحليين، في سنة 2011، ما قدره 214 مليون درهم بما في ذلك مساهمة شركاء الوكالة.

3.9 – صناديق الاحتياط الاجتماعي

1.3.9 – الصنـــدوق المغـــربي للتقاعـــد

يقدم الجدول التالي تطور نشاط الصندوق خلال الفترة 2009 – 2011 كما يلي :

المؤشرات	2009	2010	2011 (توقعات)
مداخيل الأنظمة	17.147	18. 061	18.030
مصاريف الأنظمة	15.779	16.704	17.896
الرصيد التقني	1.368	1.357	134
النتيجة المالية	2.803	3.556	3.126
تكاليف التسيير (الاستغلال والتجهيز)	122	141	155

بلغت تكاليف التدبير برسم سنة 2010 ما قدره 141 مليون درهم منها 114 مليون درهم برسم التسيير و26 مليون درهم للتجهيز. وبلغت قيمة الاحتياطيات المالية ما قدره 70.443 مليون درهم في نهاية 2010 و72.717 مليون درهم في نهاية يوليوز 2011.

وفيما يخص إصلاح أنظمة التقاعد على الصعيد الوطني، فلا زالت الأشغال قيد المصادقة من طرف اللجنة الوطنية حيث تتمثل التعديلات المقترحة التي تخص نظام التقاعد المدني فيما يلي :

- الرفع التدريجي لسن التقاعد إلى غاية 65 عاما بوتيرة 6 أشهر في السنة ؛
- احتساب المعاش على أساس متوسط الأجر لمدة 8 سنوات الماضية، وذلك بطريقة تدريجية إلى حدود سنة 2018 ؛
- الرفع من معدلات المساهمة إلى حدود 26٪ وذلك بوتيرة نقطتين في السنة ابتداء من 2012.

بالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع في شهر يوليوز 2011 على عقد برنامج جديد بين الدولة والصندوق للفترة 2011-2013 يهدف أساسا إلى تحسين حكامة الصندوق. وتتمثل الأهداف الرئيسية لعقد البرنامج فيما يلي :

- ضمان يقظة دائمة فيما يخص ديمومة أنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق ؛
- تعزيز نظام حكامة الصندوق ؛
- الاستثمار الأمثل لاحتياطي المالي لأنظمة التقاعد ؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاعدين على أساس تعزيز اللامركزية.

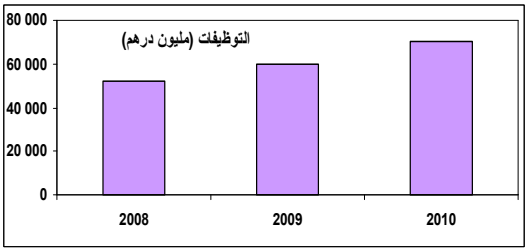

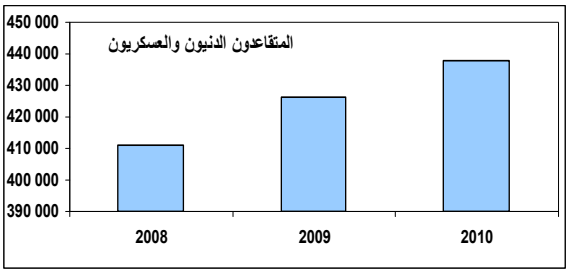

2.3.9 – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تتمثل المحاور المختلفة لإستراتيجية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، استنادا إلى الأنظمة التي يديرها، فيما يلي :

- النظام العام الذي تتمثل أهدافه في :
  - توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ؛
  - الاحترافية فيما يخص التدبير الداخلي ؛
  - تحسين جودة الخدمات المقدمة للمنخرطين والمؤَمنين ؛
  - إعادة هيكلة الموارد البشرية ؛
  - تسيير المصحات التعاضدية عبر التدبير المفوض.

- التأمين الإجباري عن المرض الذي تتمثل أهدافه في :
  - تطوير نظام التأمين الإجباري عن المرض ؛
  - تحديث آليات التدبير ؛
  - تحسين جودة الخدمة للمؤمن لهم ؛
  - تعزيز آليات الرقابة.

أما بالنسبة للإنجازات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فيمكن تقييمها من خلال تطور المؤشرات الأساسية التالية :

بمليار درهم

المؤشرات	2008		2009		2010		2011	
	النظام العام	التأمين الإجباري عن المرض	النظام العام	التأمين الإجباري عن المرض	النظام العام	التأمين الإجباري عن المرض	النظام العام	التأمين الإجباري عن المرض
المساهمات	10,25	2,46	12,05	2,78	11,91	2,77	13,00	3,01
الخدمات	8,47	0,57	10,08	0,73	10,01	1,25	10,72	1,84
الناتج التقني	1,51	1,89	1,97	2,05	1,9	1,52	2,28	1,17
تكاليف التسيير(*)	0,887	0,082	0,969	0,115	0,862	0,118	1,086	0,150
النتيجة المالية	1.088	68,4	1.046	186	1.004	195	1.240	201
النتيجة الصافية للتسيير	2.622	1.826	2.857	2.053	2.935	1.879	3.217	1.260

**الاستغلال والتجهيز*

بلغت الاستثمارات المنجزة 123 مليون درهم خلال سنة 2010 وتقدر الاستثمارات المبرمجة خلال 2011 بما قيمته 192 مليون درهم.

ويملك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ثلاث صناديق خاصة بالاحتياطات وصندوقا جماعيا للتوظيفات لدى صندوق الإيداع والتدبير. وقد بلغ مجموع أرصدتها في نهاية 2010 ما قدره 23.220 مليون درهم مقابل 21.897 مليون درهم سنة 2009. وقد عرفت هذه الاحتياطات ارتفاعا بمبلغ 6.670 مليون درهم لتصل إلى 29.890 مليون درهم، وذلك نتيجة تحويل الأموال من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما بين أبريل ويوليوز 2011 وفقا للمادة 30 من الظهير المحدث للقانون رقم 1-72-184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

وعلى صعيد آخر، تم تمديد سلة علاجات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لتشمل العلاج الإسعافي. وتبعا لذلك أصبح الصندوق مكلفا بتسديد التعويضات عن جميع العلاجات الطبية العادية بما في ذلك الإجراءات الطبية المنجزة من طرف الأطباء وأخصائيي تعديل البصر والمؤسسات العلاجية والإجراءات شبه الطبية والإجراءات البيولوجية والطب الإشعاعي والفحوص الطبية المصورة والأدوية الموصوفة من قبل الأطباء والصيادلة وكذلك الآلات الطبية.

ومن أجل الأخذ بعين الاعتبار توسيع مجال التغطية الصحية للعلاجات الإسعافية، واصل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ملائمة نظامه الإعلامي لمعالجة الملفات المعروضة للتسديد عبر الإنترنت والتي سجلت تطورا كبيرا، حيث انتقل عددها من 2.000 ملف يوميا إلى 6.600 ملفا خلال سنة 2010.

10 - الإسكان والتعميـــر

تهدف الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالسكن إلى محاربة مدن الصفيح والأحياء الناقصة التجهيز وسد حاجيات السكن الاقتصادي للأسر ذات الدخل المتوسط أو الضعيف وكذا توفير العرض الملائم لدخل الساكنة عبر إحداث أقطاب سكنية جديدة تتوفر على جميع المرافق اللازمة.

1.10 - مجموعة العمران للتهيئة

من أجل مواكبة ديناميكية السكن ومواصلة برامج تنمية السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق، أنجزت مجموعة التهيئة العمران حجم استثمارات بلغ **7,5 مليار درهم** سنة **2010** و**6,4 مليار درهم** سنة **2011** ويتوقع أن يصل حجم الاستثمارات برسم سنة **2012** إلى **8 مليار درهم**.

وتعتزم المجموعة برسم سنة 2011 إعطاء الانطلاقة لأوراش بناء 76.289 وحدة سكنية جديدة وتسليم 34.000 وحدة سكنية وهدم 25.000 سكن غير لائق مقارنة مع 61.139 وحدة و32.042 وحدة و19.896 وحدة في سنة 2010 على التوالي.

المؤشرات	انجازات 2010	توقعات 2011
الأوراش المفتوحة	199.101 وحدة (منها 61.139 وحدة جديدة)	184.167 وحدة (منها 76.298 وحدة جديدة)
إنهاء الأشغال	130.384 وحدة (منها 47.806 وحدة جديدة)	211.184 وحدة (منها 69.560 وحدة جديدة)
التسليم	32.042 وحدة	34.000 وحدة
إحداث رسوم عقارية	40.163 رسم عقاري	50.000 رسم عقاري
عقود البيع	20.553 عقدا	26.000 عقدا
هدم السكن الصفيحي	19.896 وحدة	25.000 وحدة

ويهم **برنامج "مدن بدون صفيح"** أكثر من 85 مدينة. ومن المتوقع أن يعبئ هذا البرنامج استثمارات تناهز 25 مليار درهم منها 10 مليار درهم كدعم عمومي. وقد بلغ عدد المدن التي تم الإعلان عنها كمدن بدون صفيح عند نهاية 2010، 42 مدينة مقابل 38 مدينة في متم 2009. والمدن الأربعة الجديدة بدون صفيح هي بوجدور والداخلة وحتان وخنيفرة.

وفي إطار **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** بادرت مجموعة العمران، خلال سنة 2010، إلى إعطـــاء انطلاقـــة أشغال بناء 45.000 سكن وإنهاء أشغال 42.600 وحدة سكنية والتي كانت موضوع 385 اتفاقية شراكة وستمكن هـــذه الاتفاقيات من إنجاز 180.000 سكن بما فيها 43.000 وحدة ذات التكلفة المنخفضة.

وفيما يخص **برنامج** "**السكن بثمن 140.000 درهم**"، تميزت سنة 2010 بإعطاء انطلاقة 13.581 وحدة بما فيها 9.295 بشراكة مع القطاع الخاص ليبلغ عدد الوحدات التي تم الشروع فيها 57.632 وحدة مقسمة كما يلي :

- 35.884 وحدة سكنية في إطار الشراكة مع منعشين خواص ؛
- 21.781 وحدة سكنية في إطار عمليات ذاتية.

وفي إطار **برنامج المدن الجديدة**، واصلت مجموعة التهيئة العمران خلال سنة 2010 تهيئ وتجهيز البنية التحتية داخل وخارج مدار المدن الجديدة لتامسنا (840 هكتار) قرب الرباط وتامنصورت (1.930 هكتار) قرب مراكش والشرافات قرب طنجة ولخيايطة قرب الدار البيضاء وذلك موازاة مع انطلاق برامج متنوعة للسكن إما تحت إشرافها المباشر أو بشراكة مع القطاع الخاص. ويتجلى مستوى إنجاز المدن الجديدة فيما يلي :

المدينة	تامنصورت	تامسنا	الشرافات	لخيايطة
البنية التحتية	%98	%95	%60	%65
الأوراش المفتوحة	44.559 وحدة	21.622 وحدة	-	14.835 سكن (6 اتفاقيات مع المنعشين الخواص)
إنهاء الأشغال	38.795 وحدة	8.260 وحدة	-	
عدد السكان	30.000	13.000	-	

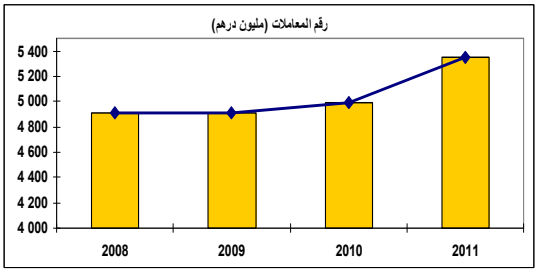

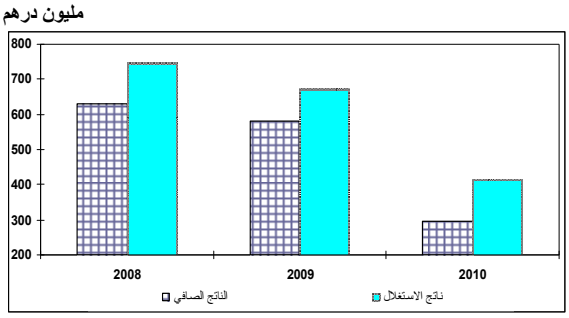

2.10 – وكالة السكن والتجهيزات العسكرية

يشتمل مخطط عمل هذه الوكالة على إنجاز برنامج مهم لبناء 80.000 سكن اجتماعي لفائدة الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين بإدارة الدفاع الوطني. ويبرز مستوى تقدم الأشغال ما يلي :

- فيما يخص سكن الإيجار، تم إنهاء بناء 2.663 وحدة سكنية ؛
- فيما يخص الولوج إلى الملكية، تمت الشروع في إنجاز 17.245 وحدة.

في نهاية 2010، بلغت الإنجازات المالية لهذا البرنامج 3,9 مليار درهم مع تحقيق 44% من مجموع مشاريعه. وبلغ الاستثمار سنة **2011** ما قدره **3 ملايير درهم** ويتوقع استثمار ما يناهز **4 ملايير درهم** خلال **2012**.

3.10 – شركة "إدماج السكن"

تكمن المهمة الرئيسية لشركة "إدماج السكن" في اتخاذ التدابير الهادفة لاستيعاب الأحياء ذات السكن غير اللائق والناقصة التجهيز في منطقة الدار البيضاء الكبرى. وقد عرفت المؤشرات الأساسية لهذه الشركة التطور التالي :

المؤشرات	إنجازات 2009	إنجازات 2010	توقعات 2011
الأوراش المفتوحة (وحدة)	3.643	1.920	9.219
إنهاء الأشغال (وحدة)	4.213	3.138	5.890
عمليات الهدم (وحدة)	2.113	4.112	3.871
بيع قطع أرضية (وحدة)	10	0	8
إحداث رسوم عقارية (وحدة)	1.806	-	-
الموارد الآتية من الزبائن (مليون درهم)	46	0	55
استثمارات (مليون درهم)	**221**	**188,75**	**321**

وتتمثل أهم أنشطة شركة إدماج السكن خلال 2010 فيما يلي :

- إنجاز أربع مرافق عامة لفائدة مشروع مدينة الرحمة (مدرسة ومسجد ووحدة للرياضة والترفيه) بتكلفة قدرها 39 مليون درهم. بالإضافة إلى الانطلاق في انجاز عشر مرافق عامة بتكلفة إجمالية قدرها 71 مليون درهم ؛
- توقيع سبع اتفاقيات مع ملاكي الأراضي بعد إعادة تقييمها وذلك بعد إزالة مدن الصفيح بمساهمة مالية لهؤلاء الملاكين المستفيدين من عمليات محاربة السكن غير اللائق بغلاف مالي قدره 80 مليون درهم منها 37 مليون درهم تم تحصيلها من طرف إدماج سكن.

ويشمل مخطط الشركة برسم 2011 الإجراءات الرئيسية التالية :

- انطلاق الدراسات المتعلقة بثلاث عمليات تهم 7.492 عائلة باستثمار إجمالي قدره 897 مليون درهم منها 135 مليون درهم لبناء المرافق العامة ؛
- إعطاء الانطلاقة لبدء الأشغال بخمس أوراش (3 عمليات تهم إعادة التوطين والباقي لإعادة السكن) ويبلغ إجمالي الاستثمارات 1.129 مليون درهم منها 392 مليون درهم مخصص لبناء المرافق العامة ؛
- إنهاء 4 عمليات تخص 5.890 عائلة باستثمار 289 مليون درهم منها 106 مليون درهم خلال 2011 ؛
- هدم السكن الصفيحي وإعادة إسكان 3.871 عائلة ؛
- انطلاق إنجاز ستة من المرافق العامة بتكلفة إجمالية قدرها 45 مليون درهم ؛
- اقتناء 239 هكتار (5 قطع) من أراضي الدولة لإنجاز خمس عمليات.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة 220 مليون درهم سنة 2010. وتبلغ الاستثمارات المتوقعة خلال سنتي 2011 و2012 ما يناهز 321 مليون درهم و400 مليون درهم على التوالي.

4.10 – الوكالات الحضرية

تستند استراتيجية التدخل الحالية للوكالات الحضرية على المفهوم الجديد للسلطة والإدارة المواطنة والحديثة وسياسة القرب والحكامة الجيدة وتقوية اللامركزية. وتهم هذه الإستراتيجية أيضا تمديد دائرة الجودة لتشمل مجموع الوكالات الحضرية للبلاد وشركائها في إدارة المجال بواسطة أدوات التخطيط والتدبير الحضري من أجل تحسين جودة الخدمات والإنتاج المتعلق بالسكن.

وفي إطار سياسة اللاتمركز، أعطيت توجيهات جديدة إلى الوكالات الحضرية تخص التراب الوطني لتبسيط المساطر التي تهم منح تراخيص البناء والتجزئة والتقسيم، وذلك بتنسيق مع الجماعات والسلطات المحلية عبر إنشاء شبابيك وحيدة.

ووفقا للنصوص المحدثة لها، تتكلف الوكالات الحضرية على الخصوص بالمهام التالية :

- رصد ومراقبة ملائمة التجزيئات و تقسيم الأراضي والبناء للقوانين الجاري بها العمل ؛
- إعادة التأهيل الحضري وإعادة هيكلة الأحياء الغير متوفرة على البنية التحتية ؛
- مساعدة الجماعات المحلية في عمليات التعمير.

على مستوى التخطيط العمراني، سجلت سنة 2010 الموافقة على 100 وثيقة تعمير ومواصلة إنجاز 659 دراسة منها 18 مخطط مديري و 493 تصميم للتهيئة و 202 تصميم لتنمية المدار القروي.

وفيما يتعلق بالتدبير الحضري، قامت الوكالات الحضرية، البالغ عددها 26 وكالة، بدراسة 97.112 ملف تمت المصادقة على 70.899 منها، أي بنسبة 73% مسجلة بذلك ارتفاعا قيمته 19% مقارنة بسنة 2009. أما على مستوى المراقبة، فقد بلغ مجموع الأوراش التي تمت زيارتها 17.509 ورشا أسفرت عن تسجيل 11.151 مخالفة.

وفي إطار سياسة اللاتمركز، تم إحداث 7 شبابيك وحيدة في سنة 2010 ليصل العدد الإجمالي إلى 96 شباكا تغطي 70,2% من الجماعات الحضرية و 56,8% بالنسبة للجماعات القروية. وتستهدف هذه الإنجازات تبسيط المساطر التي تهم منح تراخيص البناء والتجزئة والتقسيم، وذلك بتنسيق مع الجماعات والسلطات المحلية بهدف منح تراخيص في ظرف 24 ساعة.

وقد استثمرت الوكالات الحضرية خلال **2010** مبلغ **479 مليون درهم**. كما تناهز الاستثمارات المبرمجة برسم سنتي **2011** و **2012** ما قيمته **729 مليون درهم** و **1.195 مليون درهم** على التوالي.

وفيما يخص برنامج عمل هذه الوكالات في **مجال التنمية الحضرية** برسم 2011، فإنه يهم:

- انطلاق 48 مشروع مجالي وإنهاء 86 مشروع ؛
- البدء في إنجاز 272 وثيقة طوبوغرافية وتصويرية وإنهاء 436 وثيقة ؛
- البدء في إنجاز 224 وثيقة تعمير والمصادقة على 403 وثيقة أخرى ؛
- إحداث 4 شبابيك وحيدة بجماعات حضرية و 27 شباك بجماعات قروية.

وفي مجال التنمية القروية، يضع برنامج العمل تدابير من أجل :

- انطلاق 4 دراسات لتنمية المراكز وإنهاء دراستين ؛
- تحديد 29 مركز قروي لتنميته ؛
- توقيع 3 عقود في اطار مشاريع التنمية المتعلقة بثلاث مراكز قروية.

ومن المتوقع في سنة 2011، المصادقة على مطابقة أنظمة تدبير ثماني وكالات حضرية وفقا لمعايير قياس الجودة (إيزو 9001 – نسخة 2008).

وفيما يتعلق ببرنامج عمل الوكالة الحضرية للدار البيضاء خلال 2010، فإنه يرمي إلى :

- الشروع في بناء بدال الوصول إلى القطب الحضري النواصر ؛
- ترميم وإعادة بناء عمارة بسونو "فندق لينكولن" ؛
- برنامج إعادة التأهيل الحضري والمعماري في مناطق سيدي مومن والمقالع المركزية ولهواويين ؛
- مشروع بشار الخير، لاقتناء 200 وحدة سكنية بمساحة إجمالية قدرها 11.266 متر مربع.

11 – الإنعـاش الاقتصادي

تساهم بعض المنشآت العامة بكيفية فعالة في الإنعاش الاقتصادي. ويتعلق الأمر على الخصوص بالشركة المغربية للهندسة السياحية والمكتب الوطني المغربي للسياحة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات و المركز المغربي لإنعاش الصادرات.

1.11 – الشركة المغربية للهندسة السياحية

في إطار تنفيذ رؤية 2010، تقوم الشركة المغربية للهندسة السياحية بإنجاز مخطط عمل متعدد السنوات 2011–2013 يرتكز على المحاور الآتية :

- سياحة المنتجعات : متابعة تسويق محطات السعيدية وموكادور ومازاكان وميناء ليكسوس والشروع في الدراسات والأشغال التي تهم محطات كل من واد شبيكة والشاطئ الأبيض والداخلة وورزازت وتافدنا و"رأس جوبي" وميراللفت ؛
- السياحة الحضرية : متابعة سير إنجاز مخططات برامج التنمية الجهوية للسياحة لكل من الدار البيضاء والرباط–سلا وفاس وأكادير وورزازت–زاكورة ؛
- السياحة الداخلية : مواصلة إنجاز المحطات السياحية الجديدة "لمخطط بلادي" من خلال تتبع إنجاز محطات إفران (المرتقب افتتاحها سنة 2011) وإمي وادار (الافتتاح سنة 2012) وراس الما (الافتتاح سنة 2013) والمهدية (الافتتاح سنة 2013) وسيدي عابد (الافتتاح سنة 2013) والناضور، بالإضافة إلى تحديد المحطات السياحية المستقبلية التالية : مراكش/تانسيفت–الحوز والدار البيضاء–الرباط وطنجة–تطوان كما ستتم تنمية القرى السياحية بالهواء الطلق وتأهيل المخيمات ؛
- السياحة القروية : متابعة إنجاز محطات الاستقبال السياحية في ست جهات وهي : المغرب الأوسط (تاونات وتازة وإفران وخنيفرة) والرأس الشمالي (شفشاون) والمغرب البحر الأبيض المتوسط (الحسيمة والسعيدية) والأطلس واالوديان (ميدلت وإملشيل وأزيلال في الأطلس الكبير من ناحية، وفكيك والراشيدية وزاكورة وورزازات وتنغير فيما يخص الصحراء والواحات من ناحية أخرى)، ومراكش الأطلسي (الحوز) وسوس الصحراء الأطلسي (إيدا أوتانان، شتوكا أيت باها وتيزنيت) ؛
- السياحة المتخصصة : مواصلة إنعاش وتنمية السياحة المتخصصة في تسع مجالات منها البحرية والطيران والرحلات البحرية وصيد الاسماك والصيد وركوب الخيل وتسلق الجبال وسياحة الكهوف ومنتزهات الرياضة والطبيعة والصحة والرفاه والسياحة السككية.

وقد بلغ استثمار الشركة المغربية للهندسة السياحية سنة 2010 ما قدره **35,5 مليون درهم**. وفي إطار برنامج سياحة المنتجعات، يمكن تلخيص أهم إنجازات الشركة المغربية للهندسة السياحية برسم سنة 2010 في ما يلي :

- توقيع اتفاقية الاستثمار المتعلقة بمحطة الشاطئ الأبيض (كلميم) ؛
- وضع الصيغة النهائية وتوقيع ملحق عقد الاتفاقية المتعلقة بتطوير محطة ليكسوس ؛
- متابعة وتنسيق إجراء الترخيص من أجل الشروع في أشغال إنجاز مارينا واد شبيكة في دجنبر 2010 ؛
- متابعة وتنسيق افتتاح ثالث مؤسسة فندقية بالسعيدية وإنهاء أشغال فندق سوفيتيل لكسري (Sofitel Luxury) بمحطة موكادور.

وفي ما يخص الطاقة الإيوائية، انتقل عدد الأسرة من 164.616 سرير سنة 2009 إلى 174.180 سرير سنة 2010 ومن المرتقب أن يصل عددها إلى 256.400 سرير سنة 2015 وإلى 372.300 سرير في أفق سنة 2020 .

وتبلغ الاستثمارات المتوقعة للشركة برسم سنتي **2011 و2012** ما قدره **156 مليون درهم** و**118 مليون درهم** على التوالي.

وموازاة مع ذلك، تم إحداث " الصندوق المغربي للتنمية السياحية " الذي يجسد الالتزام الإرادي للدولة تجاه عموم القطاع السياحي من أجل تحفيز الاستثمار ومواكبة إنجاز الأوراش الكبرى لرؤية 2020 في إطار الشراكة.

وسيقوم الصندوق المغربي للتنمية السياحية، الذي أنشئ على شكل شركة مساهمة برأسمال يصل إلى 1.5 مليار درهم حيث تبلغ حصة مساهمة الدولة به (1 مليار درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (500 مليون درهم) بالاستثمار على شكل مساهمات، إما مباشرة في مؤسسات تتعهد بإنجاز المشاريع السياحية أو في صناديق الاستثمار، التي ستنجز بدورها البرامج التي تهم هذا القطاع.

ويتعلق الأمر بمشاريع تهم ميادين تطوير البنيات التحتية الفندقية والترفيه والتسلية وسياحة الأعمال وكذلك البنيات الثقافية ذات طابع سياحي. وستهم أولى استثمارات الصندوق المغربي للتنمية السياحية المساهمة في الشركات التي تقوم بانجاز مشاريع الفنادق والبنيات التحتية المتعلقة بالترفيه، خصوصا على مستوى منتجعات السعيدية وموكادور وليكسوس.

2.11 – المكتب الوطني المغربي للسياحة

أهم أهداف رؤية 2020

- *مضاعفة عدد السياح الوافدين : من 9 مليون سائح في سنة 2010 إلى 20 مليون في أفق سنة 2020 ؛*
- *إحداث 200 000 سريـــــر فندقي جديد ؛*
- *رفع الناتج الداخلي الخام السياحي من 55,9 مليار درهم إلى 150 مليار درهم ؛*
- *مضاعفة مناصب الشغل في القطاع : من 470.000 إلى مليون منصب شغل ؛*
- *التواجد من بين الوجهات السياحية العشرين الرائدة عالميا،علما أن المغرب يحتل حاليا المرتبة 27.*

ويمكن تلخيص أهم التدابير التي يقوم بها المكتب الوطني المغربي للسياحة في إطار تنفيذ الرؤية 2020 علـــى الـــشكل التالي:

- وضع إستراتيجية للتواصل مع الاحتفاظ بالحملة المؤسساتية على الأسواق ذات الأولوية الخاصة وتنمية السياحة المسئولة المتعلقة بالبيئة والثقافة والتراث والسياحة الداخلية التي تمثل 20% من ليالي المبيت، 30% من الوافدين على الفنادق و5% من معدل النمو السنوي المتوسط على مدى العشر سنوات الماضية ؛
- تطوير التسويق المباشر والتسويق المشترك بتدعيم الشراكة مع أهم منظمي الرحلات السياحية ووكالات الأسفار من أجل تهييئهم لانطلاقة المحطات السياحية الجديدة وتعزيز الطاقة الاستيعابية، خاصة لمراكش مع تنمية النقل السياحي من نقطة إلى نقطة ؛
- مشاركة المكتب الوطني المغربي للسياحة في 66 تظاهرة بالخارج وإطلاق حملات دولية للصحافة من أجل خلق أسواق ومنتوجات سياحية جديدة ؛
- تطوير الشراكة المؤسساتية مع المجالس الجهوية للسياحة.

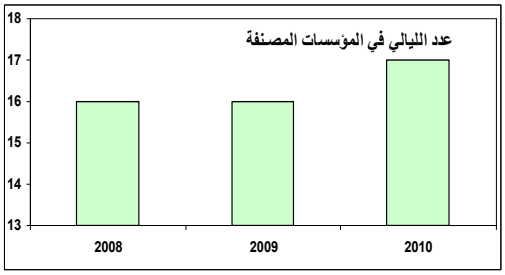

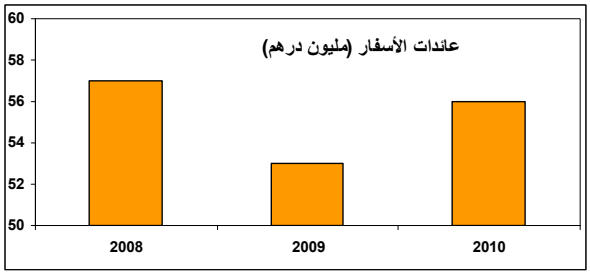

ورغم الظرفية العالمية، عرفت مؤشرات القطاع، إلى متم أكتوبر 2011، تطورا إيجابيا :

المؤشرات	الوحدة	أكتوبر 2010	أكتوبر 2011
عدد الوافدين	1000	7.890	8.017
عدد الليالي	1000	15.578	14.667
المداخيل	مليون درهم	44.840	47.417

بالإضافة إلى ذلك، يعتزم المكتب الوطني المغربي للسياحة الاحتفاظ بإستراتيجية التنويع المستهدفة من خلال العديد من الإجراءات منها :

- إطلاق الرحلات المنتظمة والرحلات ذات التكلفة المنخفضة ورحلات الشارتر (CHARTERS) مع تنمية الرحلات من فئة MICE وإعطاءها الأولوية ؛
- إطلاق المنتوجات الأولى لبرنامج بلادي التي تستهدف إضفاء الطابع المهني على السوق المحلية ؛
- استقطـــاب سياح من السوق الصيني وولوج أسواق جديدة مثل الأسواق الألمانية والبريطانية ذات وتيرة نمو واعدة ؛
- تعزيزالعرض الناتج عن انطلاق منتجعات سياحية جديدة (موكادور وليكسوس) وتموقع المغرب كقبلة للمنتجعات السياحية، مع التركيز على محطات المخطط الأزرق (AZUR) وتثمين محطات أكادير والسعيدية ومازاكان والصويرة ؛
- إعادة الديناميكية لسوق المغاربة القاطنين بالخارج مع التركيز على الجيل الجديد منهم وذلك للرفع من نسبة الأسفار إلى المغرب والاستهلاك في الإيواء الرسمي التجاري وتخفيف حدة الظاهرة الموسمية.

3.11 – الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات

يهدف مخطط انبثاق الذي يحدد الاستراتيجية الصناعية بالمغرب إلى تحفيز النهوض بست قطاعات واعدة ستلعب دور القاطرة في الاقتصاد المغربي، وهي قطاعات ترحيل الخدمات والإلكترونيك وصناعة السيارات والملاحة الجوية والصناعة الفضائية وكذا الصناعة الغذائية والمنتجات البحرية والنسيج والجلد.

ويهدف المخطط المذكور إلى تأهيل قطاع الصناعة وتحديثه ودعم تنافسيته حيث يرتكز المخطط على دعامتين أساسيتين : استهداف إرادي لمحركات التنمية بصفة عامة وتحديث تنافسي للنسيج الصناعي الحالي. أما النتائج المتوخاة فهي كالتالي :

- إحداث 440.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر خلال عشر سنوات ؛
- الرفع من الناتج الداخلي الخام بما قدره 1,6 نقطة أي بأكثر من 90 مليار درهم إضافية خلال مدة عشر سنوات ؛
- خفض العجز التجاري بنسبة 50%.

وفي نفس التوجه، قامت الحكومة سنة 2006 بإحداث مخطط إقلاع موازاة مع مخطط انبثاق لتوسيع مجال المحاور الاستراتيجية للتنمية إلى الصناعات الإلكترونية الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية والنانوتكنولوجيا.

وقد تم توقيع عقد برنامج خاص بالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في فبراير 2009 بين الدولة والقطاع الخاص ويمتـــد على الفترة 2009-2015. وسيمكن هذا البرنامج، الذي يعزز ويدعم مخطط انبثاق، من تحقيق الغايات التالية في أفق 2015 :

- إحداث 220.000 منصب شغل ؛
- الرفع من الناتج الداخلي الخام الصناعي بما قدره 50 مليار درهم ؛
- خلق حجم تصدير إضافي بقيمة 95 مليار درهم ؛
- إنجاز 50 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة في الأنشطة الصناعية.

ويستوجب هذا العقد غلافاً مالياً يناهز 12,4 مليار درهم منها 34% موجهة إلى التكوين والموارد البشرية و 24 % إلى تشجيع الاستثمار. وفيما يخص الأنشطة الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر (ترحيل الخدمات وصناعة السيارات والطائرات والإلكترونيك)، يهدف العقد إلى إحداث **16 محطة صناعية مندمجة** خاصة باستقبال المستثمرين سيتم تزويدها بشبابيك وحيدة شاملة. أما فيما يخص المهن التقليدية (صناعة النسيج والجلد والصناعات الغذائية)، فيتوقع تقديم دعم للقطاع في مجال التسويق على المستوى الدولي.

في إطار تفعيل السياسة الوطنية للاستثمار، تم إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات سنة 2009. ولقد بلغت نفقات استثمار هذه الوكالة برسم 2010 ما قدره 108 مليون درهم لسنة 2010 منها 80 مليون درهـــم مخصـــصة لإنعـــاش الاستثمارات. وفي هذا الصدد تم اعتماد عمليات أساسية همت على الخصوص إنجاز حملة إعلامية في فرنسا واسبانيا.

تتمثل الإجراءات الرئيسية المتوقعة في سنة 2011 فيما يلي :

- إنجاز دراسة حول "تحسين قابلية المغرب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر" ؛
- وضع ميثاق جديد خاص بالاستثمار لسنة 2011 ؛
- تحسين تنافسية العرض في المغرب مقارنة مع الدول المنافسة مع الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الإستراتيجية لتنمية البلاد ؛
- الاستفادة المثلى من التفاعلات بين المراكز الجهوية للاستثمار والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات.

في سنة 2010، تمت المصادقة على 90 مشروعا من قبل لجنة الاستثمار بقيمة إجمالية تفوق 60 مليار درهم لإحداث 22.000 منصب شغل. ولقد بلغت حصة الاستثمار المحلي 71% بقيمة 43 مليار درهم ويمثل المستثمرون العرب 10% أي ما يعادل 6 مليار درهم، والباقي يتكون من مستثمرين أجانب وتتمثل القطاعات الرئيسية لهذه الاستثمارات في الطاقة (37%) والسياحة (29%) والبنيات التحتية (19%).

ومن جهة أخرى، تبلغ نفقات التجهيز للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات المبرمجة لسنتي **2011** و**2012** ما قدره **100 مليون درهم سنويا.**

4.11 – المركز المغربي لإنعاش الصادرات

يهدف مخطط "ماروك إكسبور بلوس" (2008–2018)، الذي تم إعطاء انطلاقته في ماي 2009، إلى إنعاش التصدير والعمل على التموقع التدريجي للمغرب في عدة أسواق استراتيجية . أما النتائج المتوخاة في أفق سنة 2018 من خلال هذا المخطط فهي :

- الرفع من مستوى الصادرات بثلاث مرات حيث ستنتقل من 114 مليار درهم المسجلة سنة 2008 إلى 327 مليار درهم ؛
- ناتج داخلي خام إضافي بقيمة 85 مليار درهم ؛
- 380.000 منصب شغل إضافي.

ويرتكز هذا المخطط على ثلاث محاور استراتيجية متكاملة فيما بينها : استهداف القطاعات والمنتوجات واستهداف الأسواق وكذا مواكبة الفاعلين.

كما يهم هذا المخطط ثلاثة أنواع من الأسواق الاستراتيجية ويتعلق الأمر بالبلدان التي يمكنها استقبال كميات كبرى من المنتوجات المغربية المصدرة والأسواق المجاورة والأسواق المحدودة المتخصصة.

وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز القدرات التصديرية للفاعلين خاصة القيام بعمليات تدقيق المقاولات واليقظة الاستراتيجية التي سيتم تتبعها من طرف ***المركز المغربي لإنعاش الصادرات***.

في هذا الإطار تميزت سنة 2010 أساسا بدينامية قوية في سياق تنفيذ إستراتيجية " ماروك إكسبور بلوس". وهكذا، فإن برنامج الحملات الترويجية بالخارج التي قام بها المركز المغربي لإنعاش الصادرات خلال هذه السنة قد تكثف بشكل كبير من خلال تنظيم 98 نشاطا ترويجيا (مقابل 57 في سنة 2009) منها على وجه الخصوص تنظيم أو المشاركة في 31 من العروض والمعارض و41 من عمليات الاستقطاب والبحث عن الأسواق و26 نشاطا تواصليا.

وقد شمل مخطط العمل لسنة 2011، عدداً مهماً من الأنشطة الترويجية، مبرمجة في حوالي ثلاثين سوق دولية. وتهدف المجالات الرئيسية لهذه المخطط أساسا إلى تحسين تموقع المنتوج المغربي في الأسواق الأجنبية، لا سيما عن طريق نهج سياسة تسويقية استباقية وتشاور وثيق مع المهنيين ودعم ديناميكية مشاركة الشركات الجديدة وتوطيد الشراكة مع الاتحادات والجمعيات المهنية وجميع المتدخلين في التجارة الخارجية.

وبالنسبة لتأثير سياسة الترويج التي وضعها المخطط المذكور، بلغت قيمة الصادرات المغربية سنة 2010 حوالي 147.948 مليون درهم مقابل 113.020 مليون درهم سنة 2009، مما يمثل زيادة قدرها 30,9٪. ومن حيث الحجم، فقد بلغت الزيادة نسبة 46٪ سنة 2010. ومن بين أهم قطاعات التصدير الرئيسية التي سجلت أفضل أداء نجد :

- الملابس المصنوعة : 11.792 مليون درهم في نهاية يوليوز 2011 مقابل 10.852 مليون درهم نهاية يوليوز 2010، أي بنسبة 8,7 ٪ ؛
- الملابس الداخلية : 4.317 مليون درهم مقابل 3.951 مليون درهم، أي بنسبة 9,2٪ ؛
- الخيوط وأسلاك الكهرباء : 8.893,3 مليون درهم مقابل 7.297,3 مليون درهم أي بنسبة 21,9٪ ؛
- المكونات الإلكترونية : 3.069,7 مليون درهم مقابل 2.894 مليون درهم، أي بنسبة 6,1٪.

وعلى صعيد آخر، بلغت إنجازات الميزانية المتعلقة بأنشطة الترويج للمركز المغربي لإنعاش الصادرات 175 مليون درهم سنة 2010. كما تبلغ التوقعات برسم سنتي **2011** و**2012** ما قدره **318,5 مليون درهم** و**307 مليون درهم** على التوالي.

12 – التهيئة والتنمية الجهوية

1.12 – التهيئة

تمت أهم الانجازات في مجال التهيئة والتنمية الجهوية من طرف المنشآت العامة التالية : وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق وشركة تراموای الرباط–سلا وشركة تنمية بحيرة مارشيكاميد وشركة تهيئة الدار البيضاء وشركة الدار البيضاء للنقل والشركة الوطنية لتهيئة وتدبير المنشآت الرياضية.

1.1.12 – وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق

يتضمن مشروع تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق تطهير الوعاء العقاري لمنطقة التهيئة الممتدة على الضفتين وإنجاز دراسات وأشغال مرتبطة بإزالة التلوث وإعادة تأهيل الوسط البيئي وكذا إحداث تجهيزات كبرى خاصة الميناء الأطلسي ومارينا نهرية وميناء نهري وجزيرة اصطناعية ونفق الأوداية والطراموي. ويشمل المشروع كذلك تهيئة الفضاءات الثقافية وفضاءات الترفيه علاوة على مناطق سكنية وتجارية وسياحية.

ويمتد هذا المشروع على مساحة تناهز 5.000 هكتار بتكلفة تناهز 8,5 ملايير درهم. وقد شهدت سنة 2010 نهاية الإنجاز والشروع في استعمال كل من قنطرة مولاي الحسن وطراموي الرباط – سلا ونفق الأوداية.

وقد بلغت الاستثمارات في **2010** حوالي **1,22 مليار درهم** و**1,1 مليار درهم** برسم سنة **2011**، كما تم تحديد الاستثمارات المبرمجة لسنة **2012** في **1,6 مليار درهم**.

2.1.12 – شركة طراموي الرباط – سلا

أشرفت وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق منذ البداية على مشروع طراموي الرباط - سلا، الذي بدأ الشروع في الخدمة سنة 2011، إلى أن تم إحداث شركة "طراموي الرباط – سلا" في يناير 2009.

ويتضمن المشروع شبكة طولها 19 كيلومترا و31 محطة و25 عربة قطار بطول 30 متراً لكل واحدة. وتبلغ السرعة التجارية للطراموي 40 كلم في ساعة مع معدل تردد بين الرحلات يبلغ 10 دقائق.

وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 3.740 مليون درهم تم تمويلها مناصفة عن طريق التمويل الذاتي والقروض (الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار وحصة الدول النامية).

وقد تم إسناد استغلال الطراموي إلى شركة متخصصة لمدة ست سنوات على إثر طلب عروض.

وحددت الاستثمارات المخصصة لسنتي 2011 و2012 في 487 مليون درهم و100 مليون درهم على التوالي.

3.1.12 – تهيئة موقع البحيرة الساحلية مارشيكا

سيتم إنجاز برنامج تهيئة بحيرة مارشيكا، الذي تشرف عليه شركة " مارشيكا ميد "، على مساحة إجمالية تناهز 1.612 هكتار تتكون من 7 مواقع : اطلعيون ومدينة البحرين والمدينة الجديدة الناظور وخليج طيور النحام والمنطقة الرياضية "مارشيكا سبور" وبساتين مارشيكا وقرية الصيادين. وتناهز التكلفة الإجمالية لبرنامج تهيئة بحيرة مارشيكا 28 مليار درهم ستمكن من إحداث 80.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر وستوفر ما يقارب 101.000 سرير سياحي وسكني بالإضافة إلى تجهيزات البنية التحتية المشتركة وتجهيزات خاصة بالأنشطة الترفيهية.

شهدت سنة 2010 إنشاء وكالة تنمية لموقع بحيرة مارشيكا والتي تتمثل مهمتها في إنجاز جميع الدراسات اللازمة ووضع مخطط تهيئة خاص بالموقع والمساهمة في البحث وتعبئة تمويل برنامج التهيئة وإنجاز الأشغال اللازمة لتنمية الموقع وتعميره.

كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع مدينة اطلعيون (452.820 متر مربع)، الذي تم إعطاء انطلاقة أشغال تهيئته سنة 2009 لينتهي سنة 2013، يتم تنفيذه من طرف «كولف اطليعون رسور» (Atalayoun Golf Resort S.A) وهي شركة تابعة لشركة "مرشيكا ميد" تم إحداثها في 9 شتنبر 2009 برأسمال بلغ 255 مليون درهم. وتناهز التكلفة المتوقعة لتهيئة الموقع وتجهيزاته 1.062 مليون درهم.

كما شهدت سنة 2010 انطلاقة أشغال تهيئة أكاديمية الغولف في مدينة اطلعيون بالتوقيع على اتفاقية تطهير بحيرة مارشيكا وإقامة الدراسات الحضرية والتقنية الخاصة بمشاريع مدينة البحرين.

ومن المتوقع برسم سنتي 2011 و2012، أن تنجز الوكالة استثمارات قدرها 126 مليون درهم و150 مليون درهم على التوالي.

وقد استثمرت شركة "مرشيكا ميد" وشركتها التابعة مبلغ 270 مليون درهم خلال سنة 2010. ولتهيئة وتنمية موقعي اطليعون والبحرين، تبلغ الاستثمارات المتوقعة خلال 2011 و2012 ما قدره **387 مليون درهم** و**550 مليون درهم** على التوالي.

4.1.12 – شركة الدار البيضاء للتهيئة

تتوفر الشركة على مؤهلات هامة في مجال الأعمال من أبرزها برنامج التهيئة المندمجة لمنطقة "سندباد" الذي يتطلب استثمارات إجمالية بحوالي **3 مليار درهم** لإنجاز المكونات الثلاثة التالية :

- تهيئة الحديقة الترفيهية الممتدة على 37 هكتاراً تابعة للمجال الغابوي ؛
- تهيئة موقع الحفريات وتشييد المتحف الأثري على مساحة 4 هكتارات من الأملاك الخاصة للدولة ؛
- تنفيذ برنامج استثمار عقاري يضم إقامات وفنادق ومكاتب على مساحة 28 هكتارا من الأملاك الخاصة للدولة.

وتميزت سنة 2010 بالتوقيع على اتفاقية الاستثمار المتعلقة بمشروع التهيئة المندمج لمنطقة سندباد مع مجموعة من ثلاث شركات تم اختيارها تبعا لطلب إبداء اهتمام دولي.

بالإضافة إلى ذلك، تم منح الشركة مهام إنجاز مشاريع جديدة متعلقة بتهيئة وتثمين 100 هكتار في سيدي مومن وفي موقع المقالع المركزية (35 هكتار) وكذا إنجاز مشروع المسرح الكبير للدار البيضاء، باعتبارها مشرفة مفوضة، والذي تبلغ تكلفته 1.440 مليون درهم. وسينطلق إنجاز هذه المشاريع خلال سنة 2011.

ولتعزيز قدراتها المالية، فقد تم زيادة رأس مال الشركة حيث ارتفع من 40 مليون درهم إلى 140 مليون درهم.

5.1.12 – طراموي الدارالبيضاء

يدخل إنجاز " طراموي الدارالبيضاء " في إطار تنفيذ خطة التنقل الحضري لهذه المدينة. واستناداً إلى الدراسات المنجزة، تتوخى السلطات العمومية في أفق 2030، إنجاز شبكة نقل جماعي تضم 4 خطوط للطرامواي (76 كلم) وخط سريع (63 كلم) وخط مترو الأنفاق (21 كم) يتم تدعيمه بخطوط حافلات النقل السريع.

تقديم المشروع

المواصفات التقنية

- *طول الخط : 30 كيلومترا*
- *عدد المحطات : 48*
- *عدد العربات : 37 بطول 60 متر؛*
- *السرعة التجارية : 20 كلم/الساعة*
- *الوتيرة المتوسطة : تردد 4 دقائق ؛*
- *الاستثمار الكلي : 6.4 مليار درهم*
- *مدة المشروع : 2009-2012*

مصادر التمويل (مليون درهم)

- *الدولة (الميزانية) : 1.200*
- *المديرية العامة للجماعات المحلية 1.500*
- *الجماعة الحضرية للدار البيضاء 840*
- *صندوق الحسن الثاني : 400*
- *الأخرى (الجهة، العمالة، البنك الشعبي المركزي، صندوق الإيداع والتدبير والمكتب الوطني للسكك الحديدية) : 60*
- *قرض تفضيلي : 2.400*

جدول الإنجاز

أبريل 2009 – مارس 2011
إنجاز المرحلة 1 من المشروع (الأشغال التحضيرية وتحويل الشبكات)
يونيو 2010 – يونيو 2012
إنجاز المرحلة 2 و 3 من المشروع (أعمال البنية التحتية)
ديسمبر 2010 – يونيو 2012
إنجاز المرحلة 4 من المشروع (تركيب المعدات)
ديسمبر 2011 – ديسمبر 2012
تسليم المعدات (السائرة)
مارس 2012 – سبتمبر 2012
اختبارات
سبتمبر 2012 – ديسمبر 2012
تجارب السير والشروع في الخدمة

ولإنجاز هذه المشاريع، تم إحداث شركة "النقل للدار البيضاء" سنة 2009. وقد أنجزت الشركة استثماراً قدره 313 مليون درهم سنة 2010 وتتوقع استثمار 2.433 مليون درهم في عام 2011 و 3.396 مليون درهم في عام 2012.

وسجلت سنة 2010 إنهاء إنجاز الأشغال الطبوغرافية والبيانات الجيوتقنية كما تم إنجاز الأشغال الخاصة بتحويل الشبكات في كل من شوارع مكة وعقبة وعبد المومن وبا احماد.

من جهة أخرى، قام مجلس المدينة في غشت 2010، باختيار مقاولة الأشغال العمومية المكلفة بإنجاز الأرضية ووضع الخط السككي للشطر الأول الرابط بين سيدي مومن والحي المحمدي. وسيتم الإعلان قريباً عن طلبات العروض الخاصة بالشطرين المتبقيين.

6.1.12 – الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المركبات الرياضية

تميزت سنة 2010 بالنسبة للشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المركبات الرياضية بإنهاء الأشغال وبتدشين ملعبي طنجة ومراكش. أما فيما يخص مشروع ملعب مدينة أكادير فقد وصل مستوى تقدم الأشغال سنة 2010 إلى حوالي 85%.

وفي نفس السنة، أنجزت الشركة دراسة لتحديد إطارها المؤسسي. وقد أفضت نتائج هذه الدراسة إلى تحديد نموذج أعمال يتمحور حول سبعة من الممارسات الجيدة المعترف بها دوليا والتي تعتبر من المحاور الإستراتيجية لتدخل الشركة.

وفي غضون سنة 2011 تتوقع الشركة الانتهاء من أشغال ملعب مدينة أكادير والشروع في ورش بناء الملعب الكبير للدار البيضاء والذي سيبلغ مجموع غلافه الاستثماري نحو 2,08 مليار درهم. وقد تم الإعلان عن انطلاق المسابقة الهندسية المتعلقة بالملعب الكبير للدار البيضاء في دجنبر من سنة 2010 ومن المتوقع إنهاء أشغاله في أفق 2014-2015.

7.1.12 – وكالة التخفيض من الكثافة وإنقاذ المدينة العتيقة بفاس

صادق مجلس إدارة وكالة التخفيض من الكثافة وإنقاذ المدينة العتيقة بفاس سنة 2010، على مخطط إعادة توجيه استراتيجي، تتلخص أهم محاوره فيما يلي :

- تحويل الوكالة من شركة مساهمة إلى شركة تنمية محلية مع مراجعة مهامها وتغيير اسمها إلى "وكالة تنمية وإعادة تأهيل المدينة العتيقة لفاس" ؛
- إعادة هيكلة الوكالة عبر اعتماد هيكل تنظيمي مناسب وتنفيذ مخطط اجتماعي وتأهيل وسائل التسيير؛
- تحديث وتكييف في الإطار القانوني والمؤسساتي والمالي المنظم لتدخل الوكالة بهدف إعطائها صفة مؤسسة تقدم خدمة عمومية مكلفة بالحفاظ على المدينة العتيقة بفاس وإعادة هيكلتها وكذا الحفاظ على إرثها التاريخي.

وللتمكن من تنفيذ هذا المخطط، تقرر الرفع من رأسمال الشركة بمبلغ 19 مليون درهم منها 10 مليون درهم تم منحها من طرف الميزانية العامة للدولة و9 مليون درهم عبر رسملة إمدادات الاستغلال التي تمنحها وزارة الداخلية للوكالة.

وفي سنة 2010، همت أشغال الوكالة أساسا الإجراءات الآتية :

- عمليات التنمية الجماعية : تتبع برنامج التدخل الطارئ على المباني المهددة بالانهيار (175 بناية في عام 2010 مقابل 168 بناية برسم 2007-2009) ومواصلة برنامج تقديم المساعدة لإعادة التأهيل ليبلغ 50٪ (59 بناية في عام 2010) وتنفيذ برنامج التدخل بنسبة 100٪ (58 بناية في عام 2010) ؛
- المساعدة والتواصل : معالجة أكثر من 66 طلب، وتوعية 1.115 أسرة معنية ببرنامج المساعدة المباشرة والمشاركة في ست مناسبات وطنية ودولية تتعلق بمجالات الحفاظ على التراث ؛
- الدراسات والبحوث : تحديد وتطوير الملفات الأولية لمختلف المشاريع التي تدخل في إطار الحفاظ و تعزيز التراث المعماري ؛
- الاستمرار في إنجاز مشروع "الصناعة التقليدية-مدينة فاس" الذي يدخل في إطار حساب تحدي الألفية.

أما خلال سنـــتي 2011 و2012، فستواصل الوكالة تدخلها لتنفيذ مشروع "الصناعة التقليدية-مدينة فاس" ولإعادة تأهيل المباني القديمة والمهددة بالانهيار في إطار شراكة بين وزارة الإسكان وجماعة فاس.

2.12 – التنمية الجهوية

تهدف برامج عمل وكالات التنمية لأقاليم الشمال والجنوب والشرق إلى المساهمة في التنمية الجهوية وتحسين جاذبية التراب الوطني في بيئة اقتصادية معولمة وتنافسية.

وقد بلغ إجمالي المبلغ الذي تم استثماره من قبل الوكالات الثلاث ما قدره **1.754 مليون درهم** سنة 2010، بينما يُرتقب استثمار ما يقارب **1.738 مليون درهم** و**1.395 مليون درهم** في سنتي 2011 و2012 على التوالي.

1.2.12 – وكالة تنمية أقاليم الشمال

خلال الفترة **2007-2010**، قامت الوكالة بإنجاز **215** مشروعا أي ما يعادل 59٪ من برنامج التدخل الذي يتكون من 366 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها 12,1 مليار درهم. وقد تمكنت الوكالة من تعبئة مبلغ 3,8 مليار درهم برسم نفس الفترة، منها 3,4 مليار درهم تخص دفعات مختلف الشركاء.

ويستند هذا البرنامج على دراسات قطاعية واجتماعية واقتصادية، بما في ذلك دراسة النقل الحضري لمدينتي طنجة وتطوان ومخططات تنمية الصناعة التقليدية في المنطقتين "طنجة تطوان" و"تازة تاونات الحسيمة" ودراسة ترقيبة للمنطقة السياحية لمدينة الحسيمة ودراسة لوضع نظام يقظة استراتيجي في مجال التنمية الحضرية.

أما فيما يخص مخطط التدخل برسم **2011-2013** والذي تصل تكلفته إلى **13,2** مليار درهم، فيولي اهتماما خاصا للمناطق القروية من خلال تخصيص 53٪ من مجموع الاستثمارات، أي نحو 7 مليارات درهم، لهذه المناطق.

وتهم المحاور الرئيسية لهذا البرنامج ما يلي :

- برنامج التنمية المندمجة (الشطر الثاني) ؛
- مشاريع البنية التحتية وفك العزلة (برامج التأهيل) ؛
- تنمية القطاعات الإنتاجية وحماية البيئة (بناء 40 مركزا قرويا) ؛
- التنمية البديلة والتنمية المحلية.

ومن أجل ضمان تنمية منسجمة، سيتم تنفيذ المشاريع الخاصة بالمحاور الثلاثة الأولى حسب نهج تعاقدي مع الجماعات المعنية.

2.2.12 – وكالة تنمية أقاليم الجنوب

يهدف المخطط متعدد السنوات 2010–2014 للوكالة تنمية أقاليم الجنوب وتأهيلها عبر اجراءات تهم أساسا التأهيل الحضري والتطهير وإنجاز تجهيزات جماعية وبرنامج إنقاذ وتنمية واحات الجنوب ومشروع تثمين نبات الصبار والمبادرة لإنعاش الشغل وتطوير الصناعة التقليدية والسياحية بالجهة وكذا دعم تربية الجمال.

تبلغ التكلفة الإجمالية لهذا المخطط الذي يشمل 2.057 مشروعا، ما قدره 8.518 مليون درهم بما فيها استثمارات سنة 2010 التي بلغت 997 مليون درهم. وتصل توقعات الاستثمار برسم سنتي 2011 و2012 ما قدره 1.298 مليون درهم و866 مليون درهم على التوالي.

3.2.12 – وكالة تنمية الأقاليم الشرقية

يضم مخطط العمل للفترة 2008–2010 للوكالة 138 مشروعا بغلاف مالي إجمالي قدره 8,8 مليار درهم منها 1,4 مليار درهم تموله الوكالة والباقي يتم تمويله من قبل الشركاء الوطنيين والدوليين. وقد سجلت سنة 2010 استثماراً بلغ 172 مليون درهم يتعلق بمشاريع تخص استراتيجية التنمية الجهوية ودعم التنمية القطاعية والترابية وكذا إنعاش الشراكة. وتناهز الميزانية المخصصة للاستثمار 250 مليون درهم برسم 2011 و299 مليون درهم برسم 2012.

إن مخطط العمل الجديد برسم 2011–2014 الذي يواكب المشاريع المتوقعة الكبرى المهيكلة من أجل مضاعفة دينامية تنمية المنطقة الشرقية (قطب وجدة التكنولوجي والمجمع الفلاحي لبركان والمجمع الصناعي لسلوان ومشروع مارشيكا ...)، يتوخى تطوير سياسة القرب والتضامن ودعم إحداث فروع للتكوين وتعميم الاستفادة من الكهربة ودعم الطاقات المتجددة والتزويد بالماء الصالح للشرب.

13 – المالية

1.13 – مجموعة صندوق الإيداع والتدبير

تتجلى أهم إنجازات صندوق الإيداع والتدبير برسم 2010 فيما يلي :

- بلغ الناتج البنكي الصافي 5.320 مليون درهم مقابل 4.368 مليون درهم سنة 2009 (+22%) ؛
- بلغ الناتج الصافي 1.914 مليون درهم مقابل 733 مليون درهم سنة 2009 (+161%) ؛
- ارتفع إجمالي الموازنة بنسبة 10,24% مقارنة بسنة 2009 ليصل إلى 146 مليار درهم في نهاية 2010.

و من جهة أخرى، تميزت سنة 2010 باستمرار تنفيذ بعض المشاريع المهيكلة من أبرزها :

- دراسة حول تحسين المراقبة الداخلية لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير والتي يترتب عنها عدة نتائج منها وضع ميثاق المراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- انتهاء العمل المتعلق بتنظيم مهام وظيفة التطابق وخطة تطبيقها من خلال فرع التطابق للمجموعة.

أما خلال سنة 2011، يتم إنجاز مجموعة من الإجراءات تهم مشاريع أفقية وتتعلق بالأساس :

- بتنفيذ توصيات الدراسة المتعلقة بمخطط الصندوق الاستراتيجي للتنمية برسم 2008-2012. وفي هذا الإطار، يتوقع أن يعتمد الصندوق مشروع بيان يوضح السياسة العامة للاستثمار خلال سنة 2011 ؛
- تنفيذ نظام رسمي لتوزيع رأس المال الاقتصادي. من خلال هذا النموذج، يهدف صندوق الإيداع والتدبير إلى القياس الكمي للمخاطر المتعلقة بالأصول وتغطيتها بواسطة الأموال الذاتية ؛
- الشروع في إنجاز مرحلة "تدبير نشيط" التي ستمكن من إنهاء الأشغال المتعلقة بمشروع تحسين تدبير الخزينة. وتمتد هذه المرحلة على مدى 2011 و2012 ؛
- تنفيذ مخطط استمرارية الأنشطة الذي تم الشروع فيه في يناير 2009. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في سنة 2011.

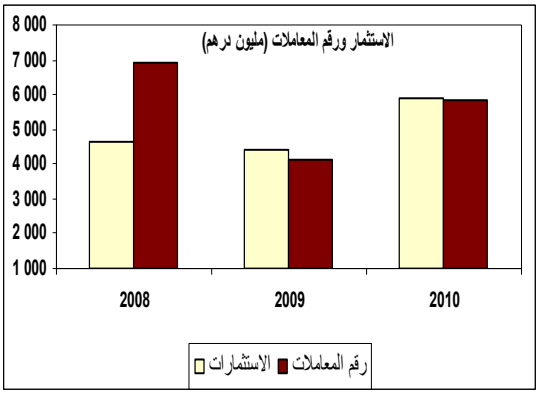

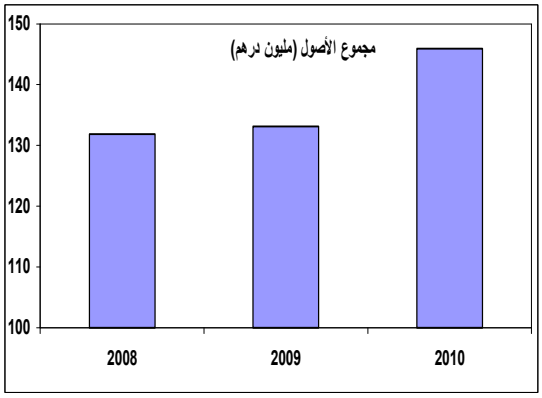

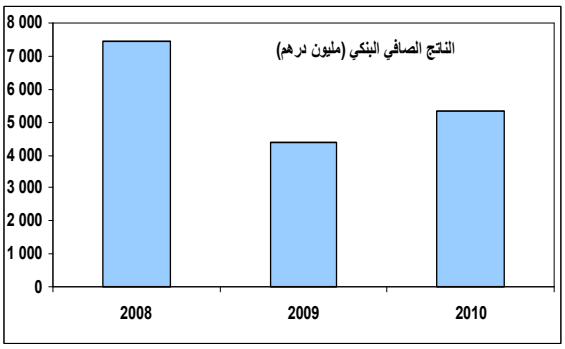

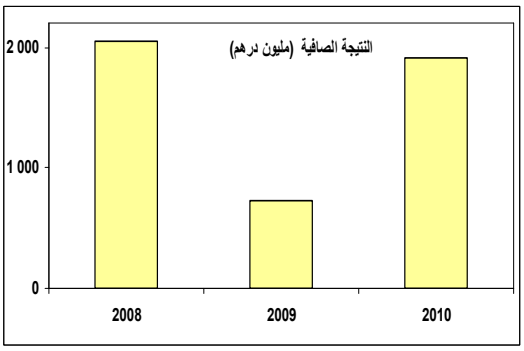

2.12 – القرض الفلاحي للمغرب

حقق القرض الفلاحي للمغرب سنة 2010 تطورا إيجابيا مقارنة بسنة 2009 كما يتبين ذلك من خلال المؤشرات التالية :

- بلغ الناتج البنكي الصافي 2,3 مليار درهم مقابل 2,1 مليار درهم سنة 2009 (+7%) ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع موارد الاستغلال البنكية بنسبة 3,9% وانخفاض تكاليف الاستغلال البنكية بنسبة 0,5% ؛
- وصل الربح الصافي إلى 372 مليون درهم مقابل 345 مليون درهم سنة 2009 أي بزيادة قدرها 8% ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الناتج البنكي الصافي ؛
- ارتفع مجموع الحساب الختامي بنسبة 4% مقارنة بسنة 2009 ليصل إلى 68,1 مليار درهم مقابل 65,8 مليار درهم للسنة الماضية ؛
- بلغت المستحقات الإجمالية لدى الزبناء 50,7 مليار درهم سنة 2010 مقابل 47,5 مليار درهم سنة 2009 أي بتطور وصل إلى 7%. كما واصلت نسبة القروض التي تعرف بعض الصعوبات تراجعها لتبلغ 9,6% من المستحقات الإجمالية مقابل 10,9% في سنة 2009 و14,2% في سنة 2008 وهذا بفضل الجهد المبذول لإصلاح الحقيبة.

أما فيما يخص مواكبة مخطط المغرب الأخضر، فإن القرض الفلاحي للمغرب يقوم بتنفيذ مخطط عمل للفترة 2009-2013 بميزانية قدرها 20 مليار درهم لفائدة العالم القروي موزعة على المكونات الثلاث الآتية : البنك (14 مليار درهم) ومؤسسة "أرضي" (1 مليار درهم) و"تمويل الفلاح" (5 مليار درهم).

وعلى مستوى النشاط البنكي، ارتفعت التمويلات المباشرة المخصصة للأنشطة الفلاحية والصناعات الفلاحية من 5,6 مليار درهم سنة 2009 إلى 7,5 درهم سنة 2010 ، أي بزيادة قدرها 34٪.

أما بالنسبة لمؤسسة "أرضي"، فقد بلغ مجموع القروض 206,6 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 15٪ مقارنة بسنة 2009.

وفيما يتعلق بـــ"تمويل الفلاح"، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010، عرفت سنة 2011 إبرام سبع اتفاقيات خاصة بين الدولة والقرض الفلاحي للمغرب وشركة تمويل التنمية الفلاحية المتعلقة بتمويل مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها 7,4 مليار درهم منها 2 مليار درهم كمساهمة سيتم دفعها من قبل المستفيدين من هذه المشاريع.

3.13 – صندوق التجهيز الجماعي

وافق صندوق التجهيز الجماعي خلال سنة 2010 على حجم قروض بلغ 2,1 مليار درهم تهم 110 مشروعاً مقابل 1,8 مليار درهم سنة 2009 تهم 119 مشروعاً، وتهم هذه المشاريع أساساً مجالات التهيئة الحضرية والخدمات الأساســية. كما وافق الصندوق أيضاً خلال سنة 2010، على خمسة قروض بقيمة إجمالية تبلغ 2,3 مليار درهم.

وقد تطورت مؤشرات هذا الصندوق خلال سنة 2010 كما يلي :

- تراجع طفيف للناتج البنكي الصافي بنسبة 1,4% حيث انتقل من 336 مليون درهم سنة 2009 إلى 331 مليون درهم سنة 2010 ؛
- انخفاض الناتج الصافي بنسبة 18% حيث بلغ 195 مليون درهم سنة 2010 مقابل 238 مليون درهم سنة 2009 ويعزى ذلك أساسا إلى إعادة احتساب المخصصات الصافية على الديون التي تعرف بعض الصعوبات ؛
- تراجع التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 14% مقارنة بسنة 2009 لتصل إلى ما يناهز 54 مليون درهم ؛
- الانخفاض الحاد في حجم الديون التي بلغت 45 مليون درهم في نهاية سنة 2010 مقابل 82 مليون درهم سنة 2009. وتتكون هذه الديون أساسا من متأخرات الأداء والتي يتم تسويتها لاحقا ؛
- زيادة مجموع الموازنة بنسبة 5% لتصل إلى 10,6 مليار درهم في نهاية سنة 2010 مقابل 10,1 مليار درهم سنة 2009.

4.13 – الصندوق المركزي للضمان

واصل الصندوق المركزي للضمان، باعتباره آلية تلعب دوراً مهماً في مجال الضمان، تطبيق مخططه التنموي للفترة 2009-2012 الذي يهدف إلى تسهيل الحصول على التمويل لفائدة الفاعلين الاقتصاديين والشركات والأفراد.

وفيما يخص ضمان القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وصل مستوى الالتزامات لسنة 2010 إلى 1.228 مليون درهم. ومكنت هذه النتائج المحصل عليها عبر النظام الوطني للضمان، من احتلال المغرب للمرتبة الأولى في منطقة شرق وشمال إفريقيا من حيث حجم الضمانات الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

أما في ما يتعلق بالتمويل المشترك، فقد بلغت القروض الممنوحة لسنة 2010 مبلغ 212 مليون درهم مقابل 133 مليون درهم برسم السنة الفارطة، أي بزيادة قدرها 59٪. ولقد ارتفعت الالتزامات بضمان القروض لفائدة الأفراد إلى 3.468 مليون درهم سنة 2010 مقابل 3.014 مليون درهم سنة 2009، أي بزيادة قدرها 15٪.

مؤشرات نشاط الصندوق المركزي للضمان

بمليون درهم

بيان	2008	2009	2010
الضمان للشركات	658	**1.271**	1 228
التمويل المشترك للشركات	197	133	212
صناديق اجتماعية	3.505	3.014	3 390
الناتج البنكي الصافي	37	70	77

ومن جهة أخرى، وفي إطار تنفيذ الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي، وضعت الدولة صندوق "انبثاق استثمار" والتي أسندت إدارته إلى الصندوق المركزي للضمان بهدف المساهمة في صندوقين لاستثمار رأس المال بشراكة مع الفاعلين.

الجزء الثالث

حكامـــة المنشـــآت العـــامة

إن تحسين الحكامة بصفة عامة والحكامة العمومية بشكل خاص، تم تكريسه في الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 الذي أقر بضرورة الربط بين ممارسة المسؤولية العمومية والمساءلة.

وبصفة عامة، فان تطبيق الممارسات الجيدة للحكامة تمكن من تطوير نسيج اقتصادي تنافسي وتعزيز مناخ الثقة وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتسهيل ولوج المنشآت إلى رأس المال وتعزيز قدرتها على الاستمرارية والاستدامة.

وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المسجل في السنوات السابقة من حيث انتظام اجتماعات هيئات حكامة المنشآت العامة والتعميم التدريجي للمصادقة على الحسابات وتأسيس لجان التدقيق ووضع أنظمة الإعلام والإدارة لتحسين قيادتها وكذا تعزيز أنظمة المراقبة، فإن الجهود لدعم تحسين الحكامة ومراقبة هذه المنشآت تم تعزيزها لتكريس الشفافية والفاعلية وكذا تطبيق توصيات واقتراحات هيئات التدقيق والمراقبة.

ولهذه الغاية، اتسمت سنة 2011، بإعداد ميثاق مغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت العامة وبتعزيز نظام المراقبة المطبق على هذه المنشات، والتعميم التدريجي لعلاقة التعاقد بين الدولة والمنشآت العامة وذلك لتحديد الالتزامات ومستوى الانجازات المستهدفة ومضاعفة عمليات تدقيق المنشآت العامة وتنفيذ توصيات ومقترحات المحاكم المالية وهيئات المراقبة.

1 – الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت العامة

استند هذا الميثاق في إعداده على أهم المعايير الدولية وقد صمم من طرف فاعلين ينتمون إلى القطاعين العام والخاص، وهو يهدف إلى تكريس أحسن معايير حكامة المنشآت العامة وتشجيع قيم وممارسات الشفافية والتواصل وكذا ترسيخ ثقافة المساءلة. ويضم هذا الميثاق توصيات وقواعد وممارسات تهدف بالخصوص إلى :

- توضيح أدوار الدولة من خلال التمييز الواضح بين مختلف مهامها المتعلقة بوضع الاستراتيجيات والمراقبة والمساهم ؛
- تعزيز دور ومسؤوليات هيئة الحكامة بتكريس مهامها في القيادة الاستراتيجية ورقابة الإنجازات وتتبع التسيير والإدارة وذلك مع تحسين الكفاءة المهنية لأعضاء مجلس الإدارة والتقييم الدوري لتدخلاتهم ؛
- تعزيز الأخلاقيـــات والشفافيـــة من خلال النشر المنتظـــم للمعلومات المهمة، سواء كانت مالية أو غير مالية للمنشآت العامة ونزع الطابع المادي عن الإجراءات وعرضها لأجل خدمة ذات جودة والتطبيق الصارم لمبادئ تفويت الصفقات وإعداد ونشر الميثاق الأخلاقي لهيآت الحكامة ؛
- المعاملة المتوازنة للشركاء والفاعلين الاقتصاديين المتعاملين مع المنشأة.

إن هذا الميثاق سوف يكون محل مخطط تواصل وتوعية لضمان نشره على جميع المنشآت العامة وتسهيل تنفيذ مقتضياته لدى المستفيدين. كما سيكون هذا الميثاق محط رصد وتقييم من أجل تبنيه من طرف المنشآت العامة المعنية وتكييفه بحسب تطور المعايير والقواعد في هذا المجال.

2 – المراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة

إضافة إلى استمرار تفعيل أدوات التسيير المنصوص عليها في القانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى، تم إعطاء انطلاقة أوراش لتحسين نوعية آليات جهاز المراقبة المالية على هذه الهيآت.

إضافة إلى ذلك، تم تعديل القانون 00-69، المشار إليه أعلاه، بهدف توسيع نطاق تطبيق مشروع المرسوم المتعلق بنظام الصفقات العمومية ليشمل بعض المؤسسات العمومية باعتبار خصوصيتها.

1.2– تفعيل أدوات التسيير

لقد تم تسريع تعميم أدوات التسيير المنصوص عليها في القانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى منذ سنة 2010. وهكذا، تتجلى أهم الإجراءات التي تم القيام بها في 2010 وخلال الستة الأشهر الأولى من 2011 فيما يلي :

- إعداد وتعديل **نظام الصفقات** الذي يكرس النجاعة والشفافية والمنافسة لدى المنشآت العامة التالية : وكالة التنمية الفلاحية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والوكالة المغربية للتنمية والاستثمار والوكالة الوطنية للتامين الصحي ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشرق ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق والمركز المغربي لإنعاش الصادرات والمدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمعهد الوطني للبحث الزراعي وصندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية ومكتب التسويق والتصدير والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني المغربي للسياحة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية والوكالة المستقلة للنقل الحضري لأسفي وشركة الاستثمار الطاقي وشركة استغلال الموانئ والشركة الوطنية لتسويق البذور.
- القيام بتنفيذ :

– **قرارات التنظيم المالي والمحاسبي** المتعلقة بمؤسستي محمد السادس لإنعاش الخدمات الاجتماعية للملحقين الدينيين ولنشر القرآن الكريم وبالوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجر أركان ؛

– الهياكل التنظيمية المتعلقة بالمنشآت العامة التالية : الوكالة الوطنية للموانئ ومكتب التسويق والتصدير والصندوق المغربي للتقاعد والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة والشركة الوطنية لتسويق البذور.

- إتمام وضع الآليات المتعلقة بتدبير الموارد البشرية وخاصة الأنظمة الأساسية لمستخدمي بعض المنشآت العامة خاصة: مكتب التسويق والتصدير والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيماوية والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية ووكالة السكن والتجهيزات العسكرية والمركز المغربي لإنعاش الصادرات ومكتب معارض الدار البيضاء والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة ومركزية الشراء والتنمية المعدنية لتافيلالت وفكيك والمغربية للألعاب والرياضة والشركة الوطنية لتسويق البذور كما تم إنجاز عمليات المغادرة الطوعية ببعض المنشآت العامة لتعزيز إنتاجيتها.

لقد تميزت سنة 2011 كذلك بالحوار الاجتماعي الذي أدى إلى زيادة الأجور وإلى تعديلات تهم النظام الأساسي للمستخدمين بالمنشآت العامة.

2.2 – التطور النوعي لآليات المراقبة

من أجل تحسين نوعية آليات المراقبة المالية للدولة وتطويرها إلى مراقبة ترتكز أكثر على تقييم الإنجازات والوقاية من المخاطر، تم إعطاء انطلاقة إنجاز عدة ورشات، تهم ممارسة المراقبة القبلية والمراقبة المواكبة والمراقبة بمقتضى اتفاقية المنصوص عليها في القانون رقم 00–69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى.

وقد أكدت هذه الورشات على ضرورة تحسين ممارسة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمنشآت العامة وخاصة فيما يتعلق بآليات تنفيذ مختلف أنواع المراقبة وتنميط بعض الإجراءات وجودة الأدوات المعتمدة ومدى تأثيرها وكذا

الموارد البشرية التي تمارس هذه المراقبة. ولهذا فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير، خاصة التعميم التدريجي للجان التدقيق بالمنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المالية وذلك من أجل المساهمة في تحسين وتتبع نشاط هذه المؤسسات وكذا صياغة دليل مساطر مراقب الدولة والخازن المكلف بالأداء لدى المنشآت العامة بهدف ملائمة وتوحيد طرق المراقبة.

ومن جهة أخرى، وتماشيا مع التوجهات الحكومية المتعلقة بإصلاح آليات الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمنشآت العامة، تم إعطاء انطلاقة لدراسة بهذا الصدد. ويهدف هذا الإصلاح إلى الاستجابة لمقتضيات الدستور الجديد فيما يخص الربط بين المسؤولية والمحاسبة وتعزيز الشفافية وعقلنة التدبير العمومي. واعتمادا على المكتسبات، يرمي هذا الإصلاح أيضا إلى تعزيز فعالية الرقابة وتوجيهها نحو تتبع الأداء والوقاية من المخاطر والمحافظة على الموارد والممتلكات العامة بالإضافة إلى صحة وتطابق التسيير. ويمكن هذا الإصلاح كذلك من تعميم الممارسات الجيدة في مجال الحكامة والشفافية وتكييف الرقابة تبعا لخصوصيات المؤسسة من حيث الرهانات الإستراتيجية والوزن الاقتصادي والمخاطر وجودة التسيير.

ووفقا لمقتضيات القانون رقم 00-69 المشار إليه أعلاه، يتم إعداد تقارير سنوية لمراقبي الدولة ومندوبي الحكومة توجه إلى رؤساء مجالس إدارة المنشآت العامة. وقد تم إعداد 200 تقريراً لسنة 2010 مقابل 194 تقريرا لسنة 2009. يقدم مراقبو الدولة في هذه التقارير ومندوبو الحكومة، تقريرا عن أداء واجباتهم، ويقدمون كذلك توصيات تهدف إلى تحسين تسيير إدارة المنشأة المعنية. وابتداءا من سنة 2011، أصبح إدراج عرض هذه التقارير ضمن جدول أعمال مجالس إدارة المنشآت العامة منتظما كما تم التأكيد على ضرورة تتبع تنفيذ التوصيات الواردة فيها.

3.2 – التدقيقات الخارجيـــة للمنشآت العامة

في ظل ظرفية تتميز بمتطلبات متزايدة من الشفافية والمساءلة، يرتقب تكثيف التدقيقات الخارجية المنجزة بأمر من وزير المالية بعد موافقة رئيس الحكومة. والى جانب المجالات المالية والتسييرية، يرتقب توجيه هذه التدقيقات الخارجية لتشمل المجالات الإستراتيجية والمؤسساتية.

وفي هذا الإطار، فإن العمليات التي تمت في سنة 2010 وخلال 2011 تهم المنشآت العامة التالية : الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والوكالة الوطنية للموانئ والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لمراكش ومكتب معارض الدار البيضاء والمكتب الوطني للهيدرو كاربورات والمعادن والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب.

وفي هذا الإطار، تم تتبع تفعيل توصيات المدققين وتقييم تأثير تطبيقها على حكامة المنشآت العامة التالية : الصندوق المغربي للتقاعد ومكتب الصرف والمؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات والمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

3 – التعاقد بين الدولة والمنشآت العامة

يعتبر تشجيع العلاقات التعاقدية بين الدولة والمنشآت العامة من أهم ركائز تحسين تسيير المحفظة العامة نظراً لمساهمتها في توضيح مسؤولية المسيرين وتقييم الإنجازات وكذا تحسين فعالية المنشأة.

وهكذا فقد سجلت سنة 2010 و2011 تسريع وتيرة عمليات التعاقد حيث تم إبرام ستة عقود جديدة بين الدولة والمنشآت العامة التالية : مجموعة شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية والصندوق المغربي للتقاعد وبريد المغرب والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش وشركة الانجازات السمعية البصرية– صورياد 2M والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وتهم العقود الموجودة حاليا قيد التنفيذ 26 منشأة عامة وهي كالتالي :

المنشآت العامة	مدة العقد	تاريخ توقيع العقد	الأهداف الرئيسية
مجموعة شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية	2011-2016	21 شتنبر 2011	- برنامج إعادة هيكلة من أجل تقوية الأسس الاقتصادية للشركة ؛ - برنامج تنمية المجموعة ما بعد سنة 2014 ؛ - برنامج استثماري قدره 9,3 مليار درهم.
الصندوق المغربي للتقاعد	2011-2013	14 يوليوز 2011	- الرصد الدائم لاستدامة نظم المعاشات التقاعدية التي يديرها الصندوق - تعزيز حكامة الصندوق - ضمان أفضل الظروف لتحسين استثمار الاحتياطيات المالية للمعاشات التقاعدية - دعم توجه "العميل" للصندوق
بريد المغرب	2010-2012	22 دجنبر 2010	- تنمية مهن بريد المغرب بتحقيق التقدم الذي يمكن من تعزيز ديناميكية تحسين جودة الخدمة وزيادة تنافسية الشركة واستدامة إنجازاتها الاقتصادية والمالية - نشر نشاطات المجموعة نتيجة تحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة وانطلاق النشاط البنكي في إطار الشركة الفرع (البريد بنك)
الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش	2010-2012	9 يوليوز 2010	- تطوير وتحديث وترشيد تدبير الوكالة - إنجاز برنامج استثماري طموح بقيمة 3 مليار درهم
شركة الإنجازات السمعية البصرية -صورياد 2 M -	2010-2012	11 يونيو 2010	تحديث وترشيد تدبير الشركة
المكتب الوطني للسكك الحديدية	2010-2015	فاتح فبراير 2010	- إنجاز الخط ذي السرعة الفائقة الرابط بين طنجة والدار البيضاء (20 مليار درهم) - تعزيز وعصرنة الشبكة السككية الحالية (13 مليار درهم)
الجامعات (15) والمكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية والثقافية والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني	2009-2012	6 أكتوبر 2009	تطوير الجامعات المغربية من أجل ضمان إشعاعها
المكتب الوطني للصيد	2009-2012	29 شتنبر 2009	تطوير وعصرنة الصيد البحري المغربي عن طريق إدماج مختلف شعبه
مكتب تنمية التعاون	2009-2012	29 يوليوز 2009	إنعاش القطاع التعاوني من أجل الرفع من مساهمته في التنمية ومحاربة الفقر والهشاشة
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	2008-2015	2 يوليوز 2008	الانتهاء من المخطط الأول للشبكة الوطنية للطرق السيارة التي تبلغ 1.416 كلم والشروع في برنامج إضافي طوله 384 كلم

وإضافة إلى ذلك، توجد عقود أخرى في طور التنفيذ مع الإشارة إلى أنها تنص على طريقة تتبع خاصة، وهي وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق والوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة والقرض الفلاحي للمغرب وموزعي الكهرباء.

ويشمل مخطط عمل 2011-2012 في مجال التعاقد، الإجراءات التالية :

- تتبع وتقييم العقود الموجودة قيد التنفيذ ؛
- استمرارية التعميم التدريجي لنظام التعاقد وذلك عبر المبادرة أو الإعداد أو الصياغة النهائية لمشاريع عقود برامج جديدة مع شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالة الوطنية للموانئ والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بتادلة والمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

4 – تدخل المحاكم المالية في المنشآت العامة

على غرار السنوات السابقة، ووفقا لمقتضيات قانون المحاكم المالية وخاصة المادتين 85 و147، قام المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات سنة 2011 بتوجيه 22 تقريرا خاصا إلى وزارة الاقتصاد والمالية تهم مراقبة تدبير 20 منشأة عامة.

أهداف المراقبة التي تقوم بها المحاكم المالية

- تقييم جودة تدبير المؤسسة وتقديم مقترحات لتحسين مردوديتها ؛
- التأكد من العمليات المنجزة والخدمات المقدمة والأشغال المنجزة ؛
- تقييم الأنظمة والمساطر الجاري بها العمل داخل المؤسسة المعنية بالأمر.

منذ سنة 2006، بلغ عدد المؤسسات والمنشآت العامة التي خضعت لمراقبة هذه المحاكم 107 منها 15 برسم سنة 2006 و25 برسم سنة 2007 و26 برسم سنة 2008 و21 برسم سنة 2009 و20 برسم سنة 2010.

وتنشط المنشآت التي تمت مراقبتها برسم سنة 2010 في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويتعلق الأمر بالقطاع الاجتماعي (المركز الإستشفائي لابن سينا بتقريرين خاصين والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتقريرين خاصين منها تقرير يخص الوحدات الطبية وجامعة محمد الخامس الرباط أكدال وجامعة الحسن الثاني عين الشق والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية–ورديغة) والتعمير (الوكالة الحضرية لأكادير والوكالة الحضرية للدارالبيضاء) والماء والطاقة (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للعرائش) والتصدير (المركز المغربي لإنعاش الصادرات ومكتب التسويق والتصدير والمؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات) والقطاع المالي (مجلس القيم المنقولة والصندوق المركزي للضمان ومكتب الصرف) والنقل الجوي (الشركة الوطنية للنقل الجوي–الخطوط الملكية المغربية) والموانئ (الوكالة الوطنية للموانئ) والصناعة التقليدية (غرف الصناعة التقليدية لمراكش وآسفي).

وأبرزت تقارير أشغال المحاكم المالية إجمالا عددا من الملاحظات والتوصيات تهم كلا من الجوانب الإستراتيجية والمهنية ومختلف الجوانب المتعلقة بالحكامة.

1.4– المهام و الإستراتيجية والحكامة

1.1.4– المهام و الإستراتيجية

- بعض المنشآت العامة التي لا تقوم بكل المهام المسندة إليها وفقا للنصوص المحدثة لها، فيما تزاول هيآت أخرى مهامها بشكل جزئي (المركز الوطني للدراسات والعلوم والتقنيات النووية والوكالة الحضرية لأكادير وغرفة الصناعة التقليدية بمراكش وآسفي ؛
- مهام وإطار قانوني متجاوز (مكتب الصرف) ؛
- المهام المنجزة غير منصوص عليها ضمن مهام المنشأة (المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات في ما يخص مهمة التنسيق) ؛
- غياب إستراتيجية وأهداف واضحة (المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والوكالة الحضرية لأكادير والمؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات ومكتب الصرف) ؛
- غياب إستراتيجية تجارية (الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للعرائش) ؛
- غياب مخططات عمل سنوية (غرف الصناعة التقليدية لمراكش وآسفي).

2.1.4 – الحكامة

- عدم انتظام اجتماعات المجالس الإدارية والمجالس التداولية الأخرى، واحترام الآجال المحددة لذلك (المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والوكالة الحضرية لأكادير والمركز الإستشفائي لابن سينا والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية–ورديغة) ؛
- الغيابات المتكررة لبعض الأعضاء (المركز المغربي لإنعاش الصادرات) ؛
- عدم قيام بعض اللجان بوظيفتها أو التقصير على مستوى التسيير (الشركة الوطنية للنقل الجوي–الخطوط الملكية المغربية ومجلس القيم المنقولة والمركز الإستشفائي لابن سينا والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية–ورديغة) ؛
- غياب متابعة تنفيذ توصيات المجالس الإدارية (المركز الإستشفائي لابن سينا والمركز المغربي لإنعاش الصادرات) ؛
- عدم تقديم البيانات المالية للمجالس الإدارية ليتم حصرها في الآجال المحددة (جامعة محمد الخامس الرباط أكدال وجامعة الحسن الثاني عين الشق).

2.4 – التنظيم والموارد البشرية والأنظمة الإعلامية

1.2.4 – التنظيم

- الخلط بين مهام بعض الهياكل وتداخل المسؤوليات وعدم قيام بعض الهياكل بمهامها مع غياب التنسيق (المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والمركز الإستشفائي ابن سينا) ؛
- غياب هيكل تنظيمي رسمي (الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للعرائش وغرف الصناعة التقليدية لمراكش وآسفي وجامعة الحسن الثاني عين الشق) ؛
- وجود تنظيم لا يحترم القرار الذي أنشأ بموجبه، والتغيرات في المهام المحددة في إطار القرار (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

2.2.4– الموارد البشرية

- ضعف إجراءات توظيف المستخدمين الأساسيين وعدم احترام القوانين المنظمة فيما يتعلق بالمستخدمين المتعاقدين (المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية) ؛
- تعدد القوانين الأساسية بالنسبة للمؤسسة الواحدة وغياب مرجع للوظائف والكفاءات ومخطط لتكوين المستخدمين (جامعة الحسن الثاني عين الشق) ؛
- لا يقوم نظام الأجور على دراسة تأخذ بعين الاعتبار معطيات سوق الشغل مع دمج الموظفين المتعاقدين في إطار القانون الأساسي الجديد دون ترخيص المجلس الإداري (مجلس القيم المنقولة) ؛
- زيادة مهمة في مبالغ العلاوات في غياب نظام ملائم للتقييم (مجلس القيم المنقولة) ؛
- زيادة مهمة في الرواتب تنتج فوارق مهمة في هيكلة الأجور بالنسبة للمؤسسة وباقي المؤسسات التي تقدم خدمة عمومية (صندوق الضمان الإجتماعي) ؛
- إعادة توظيف بعض المستخدمين بعد عملية المغادرة الطوعية وتوزيع العلاوات دون مراعاة عامل فعالية وأداء المؤسسة (مكتب التسويق والتصدير) ؛
- القيام بعمليات توظيف تشوبها بعض المخالفات (المركز المغربي لإنعاش الصادرا_c940100000000950100000000960100000000970103000040c01000000009b01000000009a10000000098010000000099010000000 9d759b685198eaa7a69678fea22b602ebb061000000ff1a00807f001c011bf b0000890b52800000008000000080000000100010000000000200000008900 ffffff0000020000000020000000000000022000000880000002200000088000000220000008800000022000000880a00100000020ffffffffa01f9ffffffff01e1420000009f30022b0000037003000200025000000 ffffffffbf701ffffffffa601a100000000c5a40100000020ffffffffa301ffffffffa201a100000000c1c003d004d010000600009101400000000000000000000020001004a0000003410000045100200000034100000441004000

b000000000000000ffffff0defffffb000000241002000200251020000202010000000000
f005028000033100000 4d1004
10140002000200000000000000000000000000000000000261002003000511008000000
ffffff0defffffb1000000000000341000002410020003002510200002020100000000000
f005028000033100000 4d1004b0000000000000000
f10140002000200000000000000000000000000000000000261002002
f005110080000010000000000003410000046100200010041101200000003
f10140002000200 3f0000331000004c0000050f00000008030000230
d00001c0000050f00000008030000230
10120000000000000000000000000000000000000033100000201008000100010010
e101e001ef00100621012000000000010000000100000000000000
d000200010100000000000000000000000000000000000000023004
a008080800000000000000017000c000000261002003100211002000300071000
d00341000001d004e0000000000000000004ffffff101000
a102f10120001000000000000000000000000000000000331000001
0000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000
e101e10020003001e014f00000000000001
d000200030100000000000000000000000000000000000000023004
d09004ffff00000000000000c000000261002003100211002000100071000
ffffff101000a000d09004ffff00000000000000c00211002000300071000
d004e0000000000010001004
00341000001410140000000000000000000000000000000000000000033100000171
e00140011001e100a003f0000000000000000000a00600000096000000221000
f00640064009600160034100000341000006310020000
f00331000004f0300009101000007013b00009d0e00331000001510140028010000 6
10140003000200000000000000000000000000000000000025102000020201000000000
f0000331000004a02a00d1004b0000000000000000ffffff0defffffb0
f10140002000200000000000000000000000000000000000261002002
00511008000001000000000000341000003410000034100000251020000202010000 0
f005019000033100000 4d901000081004b070000fe4030000500000000d00000
e10140002000200000000000000000066010000230000000261002002
c900730075006e0000002501520 0e104d00511008000001000000000000
e00740061007400730020006400
900660069006300690074006100690072006500730020006400650073002000450045
d0020004e005000200065006
e00440048002710060001000000000034100000341000000000 20
e000000000040000000000010000006510020002000 3020
f000000000000000000000000489
e400102060001000000000001020600020000000000003020
a17e47ae00000000000000e40651002000100030 20f9c00030000000000000000000004
d00030000000000e2400102060001000000000001020600020000000000003020bbc24
af0c000000920a06f0004f0072000ec000000a40651002000300 0aad5a8d3703a7
e000800080081014bf0004010401f0300000007bf000083000a040000000d0080000000
f01080008003ff000008d0014c0110001000bf000008d00000883014
f60337007800000011e00c000f000b002a012000000000007001f0200000200000010
d001500120005000a001d0000000005
c1c07cd15ec00116000000000207358090000000000000000908100000062000

d000000603000014000000150000008300020000008400020000004
a00610073006500720004c00120300004800500020004
00650074002000340030003500300020005300650072006900650073002000500043 0
b0a8007020009009ff00340243dc00360000000000000000000001040005c04
b00401000100b00f3408640001000
00403000100410034000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000
00000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000
f010000c0000000000000000000000000000010000000000000001000000020000000
d71eeb55220000003402000 07e0000000000000000000000000000044494fffffff
e70000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000
00000001000000000000000000001000000000000000000000000000000000000000000000000
00000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000
00000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000
g0000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000

1025تدخل المنشآت العامة في قطاعات البنيات التحتية والخدمات العامة، تشجع الحكومة تطوير المبادرة الحرة عن طريق الخوصصة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك من أجل البحث عن تحالفات استراتيجية، وتعزيز دينامية سوق الأسهم وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

–

– ومنذ انطلاق برنامج عمليات التحويل سنة 2003 وإلى حدود نهاية شهر غشت 2011، وصل المبلغ الإجمالي لعائدات عمليات تفويت المساهمات العمومية في المنشآت العامة أو التراخيص الممنوحة في مجال الاتصالات ما قيمته **107,2 مليار درهم** موزعة على النحو التالي :

–

– عمليات تفويت المساهمات العمومية وفقا للقانون رقم 89-39 : **88,2 مليار درهم** ؛
– عمليات التحويل بمقتضى نصوص خاصة وكذا التراخيص الممنوحة في مجال الاتصالات : **19 مليار درهم.**

وبرسم سنة 2011، تم إنجاز عمليتين للتفويت بمبلغ إجمالي قدره 6 مليار درهم. تتعلق العملية الأولى بتفويت حصة 20٪ من رأسمال البنك الشعبي المركزي لفائدة البنوك الشعبية الجهوية وتتعلق الثانية بتحويل مجموع المساهمة العمومية في رأسمال " شركة أملاك المحمدية " لصالح مجموعة مغربية.

وقد تم إنجاز عملية تفويت البنك الشعبي المركزي وفقا للمادة 7 من القانون رقم 96-12 المتعلق بإصلاح القرض الشعبي للمغرب. وتهدف هذه العملية إلى تمكين البنوك الجهوية من تقوية حصتها في رأسمال البنك الشعبي المركزي وبالتالي تعزيز الطابع التعاضدي للقرض الشعبي للمغرب وتوطيد الترابط الوظيفي والتنظيمي بين الهيئات التابعة للمجموعة.

أما بالنسبة لعملية تفويت " شركة أملاك المحمدية "، والتي كانت مدرجة في لائحة المنشآت القابلة للخوصصة منذ عام 2003، فتهدف إلى زيادة طاقتها الإنتاجية والتسويقية في السوق المحلية وعلى مستوى التصدير والبحث عن أسواق جديدة من خلال إسنادها لفاعل وطني رائد. وقد تم تحويل مبلغ بيع هذه الشركة مباشرة وبالتساوي، لكل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصندوق الوطني لدعم الاستثمارات الذي أحدث بموجب قانون المالية رقم 10-43 للسنة المالية 2011، وذلك لإنعاش الاستثمار بشراكة مع القطاع الخاص.

وقد عرفت عائدات تفويت المساهمات العمومية بموجب للقانون رقم 89-39 التطور التالي :

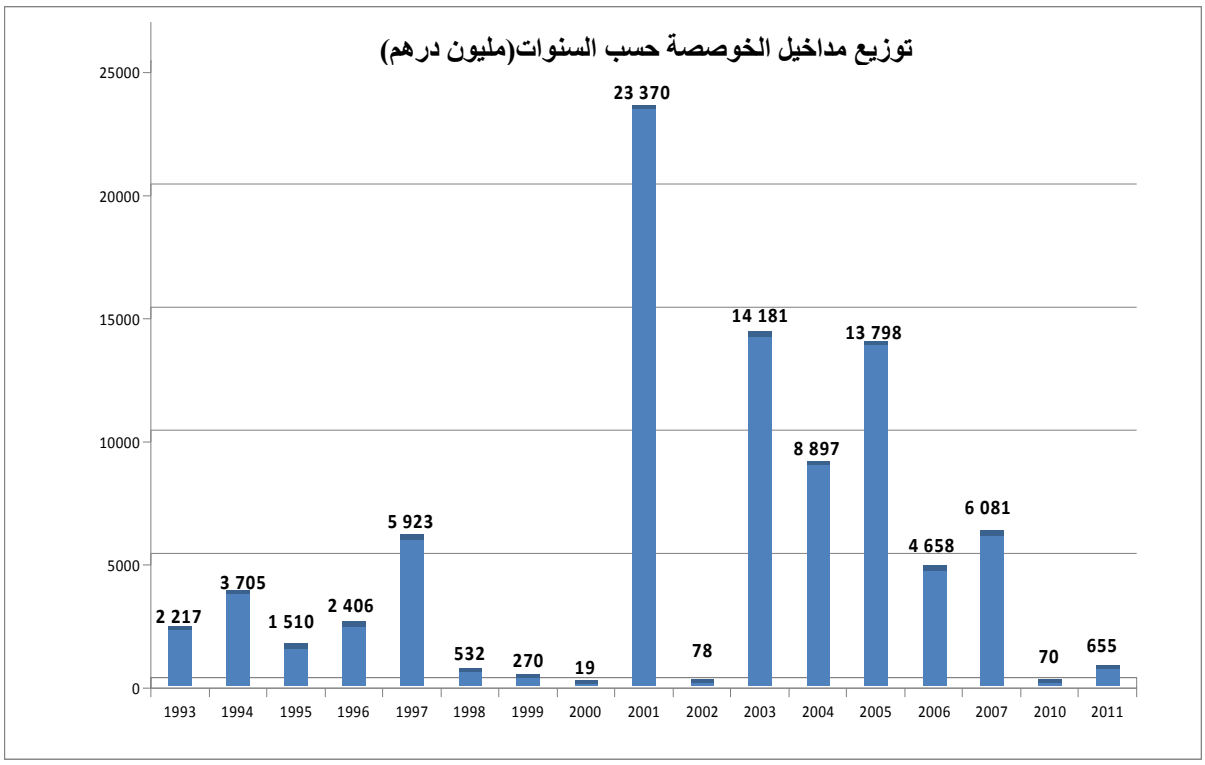
توزيع مداخيل الخوصصة حسب السنوات(مليون درهم)
25000
20000
15000
10000
5000
0
2 217
3 705
1 510
2 406
5 923
532
270
19
23 370
78
14 181
8 897
13 798
4 658
6 081
70
655
1993
1994
1995
1996
1997
1998
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2010
2011

الملحقات

الملحق رقم 1

لائحة المؤسسات العامة (241)
إلى غاية متم سنة 2010

رمز المنشأة	اسم المنشأة
AASLM	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
ABHs (9)	وكالات حوض مياه
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
ADEREE	وكالة تنمية الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة السكن والتجهيزات العسكرية
AMDI	الوكالة المغربية للتنمية و الإستثمار
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDZOA	الوكالة الوطنية للتنمية مناطق الواحات والأركان
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات
APD (3)	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية
APP	وكالة الشراكة من أجل التقدم
AREFs (16)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
Aus (26)	الوكالات الحضرية
BM	بنك المغرب
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء و التنمية المعدنية لتافيلالت و فكيك
CAGs (16)	الغرف الفلاحية
CARs (24)	غرف الصناعة التقليدية
CC	صندوق الموازنة
CCG	الصندوق المركزي للضمان
CCIS (28)	غرف التجارة و الصناعة والخدمات
CCM	المركز السينمائي المغربي
CDG	صندوق الإيداع و التدبير
CDVM	مجلس القيم المنقولة
CFR	صندوق التمويل الطرقي
CH (4)	المراكز الإستشفائية
CMPE	المركز المغربي لانعاش الصادرات
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية
CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
CNRA	الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPMs (4)	غرف الصيد البحري
CT	مراكز الأشغال
EACCE	المؤسسة المستقلة للمراقبة و تنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية

الملحق رقم 1

لائحة المؤسسات العامة (241)
إلى غاية متم سنة 2010

رمز المنشأة	اسم المنشأة
EN	التعاون الوطني
ENAM	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس
ENIM	المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية
FONDATION MVI	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
IRCAM	المعهد الوطني للثقافة الأمازيغية
ISA	المعهد العالي للإدارة
ISCAE	المعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
ITPSMGEA	المعهد التقني سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحاليل و الأبحاث الكيماوية
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق و التصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFEC	مكتب معارض الدار البيضاء
OFPPT	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONE	المكتب الوطني للكهرباء
ONEP	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية و الثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
ORMVAs (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
RADEEs (12)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد للدار البيضاء
RATU (4)	الوكالات المستقلة للنقل الحضري
TNMV	مسرح محمد الخامس
UNIVERSITES (15)	الجامعات

الملحق رقم 2

لائحة الشركات (*)
ذات المساهمة المباشرة للخزينة (44)
إلى غاية متم سنة 2010

رمز المنشأة	اسم المنشأة	المساهمة المباشرة	المساهمة العمومية
ADER	وكالة التخفيض من الكثافة و إنقاذ المدينة القديمة لفاس	100,00	100,00
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	50,55	98,19
AGA INGENIERIE	شركة هندسة الصناعات الفلاحية والغذائية	24,27	24,27
ASMA INVEST	شركة أسما أنفست	50,00	50,00
BAM	بريد المغرب	100,00	100,00
BCP	البنك الشعبي المركزي	40,23	46,61
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي وأدوية الحيوانات	100,00	100,00
CAM	القرض الفلاحي للمغرب	75,00	87,00
CASA TRANSPORTS	شركة الدارالبيضاء للنقل	82,38	98,64
DIYAR AL MADINA	شركة ديارالمدينة	16,00	99,71
HAO	مجموعة العمران للتهيئة	100,00	100,00
IAM	شركة اتصالات المغرب	30,00	30,00
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن	55,00	89,65
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات	100,00	100,00
LABOMETAL	مختبر الصلب	7,50	10,59
MARCHICA MED	شركة تنمية بحيرة مارشيكا ميد	50,00	100,00
MAROCLEAR	شركة مارو كلير	25,00	59,38
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	25,00	100,00
MIRADOR	شركة مجهولة ميراضور	25,00	25,00
MJS	المغربية للألعاب والرياضات	90,00	100,00
OCP	المجمع الشريف للفوسفاط	94,12	96,86
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية	96,80	96,80
SALIMA HOLDING	المجموعة المغربية الليبية للاستثمار	24,26	24,26
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	50,00	100,00
SAR	شركة تهيئ و تجهيز الرياض	100,00	100,00
SERECAF	شركة الدراسات والإنجازات لشبكة التبريد بالمغرب	25,00	99,65
SIE	شركة الاستثمارات الطاقية	71,00	100,00
SMAEX	الشركة المغربية لتأمين الصادرات	34,98	45,72
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية	77,94	99,99
SNED	الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	99,96	99,96
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	100,00	100,00
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	100,00	100,00
SODEA	شركة التنمية الفلاحية	100,00	100,00
SODEP	شركة إستغلال الموانئ	100,00	100,00
SOGETA	شركة استثمارالأراضي الفلاحية	94,31	100,00
SOMED	الشركة المغربية الإماراتية للتنمية	33,24	33,24
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور	80,00	97,74
SONADAC	الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي	32,52	97,61
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب	100,00	100,00
SOREAD	شركة الإنجازات السمعية البصرية	71,72	71,94
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	99,75	99,75
SOTADEC	الشركة الطنجاوية للإستغلال التجاري	40,00	40,00
TM2	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط 2	99,97	100,00
TMSA	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	8,19	100,00

(*)خارج الشركات التابعة، المساهمات و طور التصفية

الملحق 3

لائحة منشآت عامة في طور التصفية (41)
إلى غاية متم سنة 2010

رمز المنشأة	إسم المنشأة
AOULI	معادن أحولي
ASSARF	الصرف الشعبي
BPIC	البنك الشعبي للإستثمار والإستشارة
CDM	مفاحم المغرب
CIMA	إسمنت المغرب العربي
COMAPRA	الشركة المغربية لتسويق المنتوجات الفلاحية
EUMAGEX	الشركة المغربية الأوروبية لتدبير الصادرات
EUROCHEQUE	أروشيك المغرب
GSPAS	مجموعة شركات إنعاش الأنشطة الإجتماعية والرياضية والثقافية
HALA FISHERIES	شركة هالة للصيد البحري
HOLEXP	شركة هولدينغ إكسبنسيون
IMEC	المعهد المغربي للتجارب والإستشارات
JADIVET	شركة القماش للجديدة
MARTCO	شركة المغرب العربي للتجارة
NEW SALAM	شركة السلام الجديدة
PALM BAY	فندق بالم بي
PALMARIVA	شركة بالماريفا المغرب
PERLITE	شركة بيرليت
RATR	الوكالة المستقلة للنقل الحضري للرباط و سلا
RATAG	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأكادير
SAFIR	شركة سفير
SASMA	الشركة المغربية الفلاحية للخدمات
SEFERIF	شركة استغلال معادن الريف
SEPYK	شركة إستغلال البيروتين لقطارة
SIMEF	شركة الصناعات الميكا نيكية و الكهربائية لفاس
SMEEG	الشركة المغربية للدراسات الإقتصادية و التدبير
SNDE	الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي
SNPP	الشركة الوطنية للمنتوجات النفطية
SOCICA	الشركة الشريفة للحي العمالي المغربي للدارالبيضاء
SOGIP	شركة سوجيب
SODIP	شركة سوديب
SONARP	شركة الملاحة للتجهيزوالصيد
SORASRAK	الشركة الجهوية للتهيئ السياحي بالسعيدية
TELECART	شركة الرصد البعدي للخرائطية والطبوغرافية
TRANSATLANTIQUE	الشبكة الفندقية طرنس أطلنتيك
UIM	الإتحاد الصناعي للتركيب
UREB (5)	الوحدات الجهوية لتربية الأبقار

الملحق رقم 4

إحداث منشآت عامة والإذن بالمساهمة بها بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المـــادة 8 من القانون رقم 89-39 المتعلق بالخوصصة - سنة 2010 -

الشركة القابضة	التسمية	نشاطها	رأسمالها الإجتماعي	النسبة المأوية	الإستثمار بمليون درهم
صنـدوق الإيـــداع و التدبير	شركة "MARRAKECH SHORE"	الخدمات عن بعد	300.000 درهم	100	2257
	شركة مارينا الجديدة بالدارالبيضاء	السياحة	300.000 درهم	100	1800
	شركة الأطلسي للإستثمار بالمنطقة الحرة	تهييئ وتسيير المنطقة الصناعية بالقنيطرة	143 863 000 درهم	70	1170
	شركة التنمية والإقامات السياحية	السياحة	300.000 درهم	85	1132
	شركة "AGROPOLIS"	إنجاز وتسيير منطقة أكروبول بمكناس	300.000 درهم	100	559
	صندوق "Infra- Maroc"	البنية التحتية	300.000 درهم	100	3000
	صندوق "Moroccan Financial Board"	التسيير المالي	120 مليون درهم	17	-
	صندوق "Maroc Numeric Fund et MITC Capital"	تكنولوجية جديدة للمعلومات	100 مليون درهم	20	120
	المجموعة الجديدة "SNI-ONA" الشركة الوطنية للاستثمار وأومنيوم شمال إفريقيا	المالي	-	2,7	-
	شركة "Technopole d'Oujda"	تسيير المنطقة الصناعات بوجدة	92 مليون درهم	100	429
	صندوق "A6 Immobilier"	الإتصالات	2400 مليون درهم	100	2400
	شركة "AGROPOLE DE BERKANE"	تسيير مشروع القطب الفلاحي ببركان	300.000 درهم	100	361
	صندوق "Infra Med Infrastructure"	البنية التحتية	385 مليون أورو	5,19	1200
	شركة تدبـير "CDG Capital Infrastructures"	البنية التحتية	10 مليون درهم	100	10
	شركة تهيئة وتنمية تاغازوت	التهيئة	100 مليون درهم	35	6000
	شركة مساهمة "Rabat Parking"	مواقف السيارات	-	61	-
بريد المغرب	صندوق "Moroccan Financial Board"	التسيير المالي	120 مليون درهم	17	-
البنك المركزي الشعبي	AIBR, UBAF, BACB et UBAC	المالي	-	BACB : 8,26 UBAF : 4,99 AIBR : 4,66 UBAC : 6,73	-
	صندوق "Moroccan Financial Board"	التسيير المالي	120 مليون درهم	17	-
	صندوق "Maroc Numeric Fund et MITC Capital"	تكنولوجية جديدة للمعلومات	100 مليون درهم	20	120
	البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	بنك	6 مليون دولار	---	150 مليون دولار أمريكي
	شركة " جامعة الرباط الدولية "	التعليم العالي	211,9 مليون رهم	23,60%	212
	البنك "PNB PARIBAS MAURITANIE"	بنك	-	33	-
المجمع الشريف للفوسفاط	شركة " JACOBS Ingeneering"	الهندسة الصناعية	45 مليون درهم	50%	-
	شركة مساهمة بالأرجنتين تسمى " OCP DE ARGENTINA S.A "	تسويق منتوجات الفوسفاط	2,25 مليون درهم	100%	-
	صندوق للاستثمار الفلاحي "OCP Innovation Fund For Agriculture"				1200
القرض الفلاحي	الصندوق المشترك " NEBETOU-MSLF"	مشاريع فلاحية	630 مليون درهم	9,5	630
	الصندوق المشترك "AlterMed MAGHREB"			12	-
الخزينة العامة للملكة	شركة التهيئة لتحويل ميناء مدينة طنجة	السياحة	600 مليون درهم	-	-
الوكالة الخاصة طنجة-المتوسط	طنجة-المتوسط 2	البنية التحتية	30.000 أورو	100	13400
المكتب الوطني للسكك الحديدية	شركة تسيير فندق مشليفن بإفران	السياحة	10 مليون درهم	100	-
الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية للعقار	تنمية العقار والأنشطة اللوجيستيكية	20 مليون درهم	100	1442
	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	تدبير الأصول المخصصة للوجستيك	2,75 مليون درهم	100	7,3
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	شركة "ADM PARK"	البنية التحتية	500.000 درهم	100	100
الوكالة الوطنية للموانئ	شركة " PORTNET S.A "	تبادل المعطيات المعلوماتية	6 مليون درهم	100	41
البنك العقاري و السياحي	شركة " CIH Courtage "	التأمين	1 مليون درهم	100	-
الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية	شركة " RESIDENCES SUN CITY "	السياحة	300.000 درهم	50	584
الشركة المغربية للهندسة السياحية	شركة تهيئة وتنمية تاغازوت	التهيئة	100 مليون درهم	5	6000

الملحق رقم 5

أهم المؤشرات الإقتصادية والمالية
للمنشآت العامة
منجزات 2008 - 2009 - 2010
[بآلاف الدراهم]

المؤشرات	2008	2009	2010	تطور 2010 / 2009
رقم المعاملات	175 014 422	142 210 695	169 321 591	19,1%
تكاليف الاستغلال دون المخصصات	131 453 147	125 081 444	135 133 697	8,0%
منها تكاليف المستخدمين	25 108 551	24 930 706	26 895 124	7,9%
التكاليف المالية	15 689 188	15 398 771	17 051 016	10,7%
القيمة المضافة	82 188 515	51 886 809	69 908 455	34,7%
ناتج الاستغلال	39 182 236	17 344 564	28 963 108	67,0%
الناتج الجاري	41 080 098	17 786 540	31 022 976	74,4%
الناتج الصّافي	33 289 528	12 693 453	22 364 707	76,2%
الضريبة على الشركات	8 886 651	3 697 184	4 886 873	32,2%
قدرة التمويل الذاتي	51 230 210	29 666 454	32 436 226	9,3%
مجموع الأموال الذاتية	215 266 077	230 155 761	262 981 495	14,3%
مجموع الموازنة	744 992 881	795 498 908	872 520 470	9,7%

الملحق رقم 6

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المنشآت العامة
إنجازات 2010 وتوقعات 2011

(مليون درهم)

المنشآت العامة	إنجازات 2010				إنجازات 2011			
	التجهيز	التسيير	إمدادات أخرى (*)	المجموع	التجهيز	التسيير	إمدادات أخرى	المجموع
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	4 026,23	2 736,50		6 762,73	134,23	917,87		1 052,11
التعاون الوطني	88,40	255,59		343,99	44,20	255,59		299,79
الجامعات	472,30	518,61		990,90	233,97	284,90		518,87
الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية				0,00			200,02	200,02
الشركة الوطنية لتسويق البذور	97,07		20,00	117,07				0,00
الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي		0,47		0,47		0,22		0,22
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	1 150,00			1 150,00	1 140,00			1 140,00
الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق		10,00		10,00		5,00		5,00
الغرف الفلاحية	56,61	30,92		87,53	25,83	34,85		60,67
غرف الصناعة التقليدية	45,00			45,00	18,06	13,25		31,31
غرف التجارة والصناعة والخدمات	6,00			6,00	22,90	14,84		37,74
غرف الصيد البحري						2,65		2,65
اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	3,00			3,00	3,00			3,00
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	19,71	11,70		31,42	6,80	9,48		16,28
المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	12,09	50,50		62,59		47,50		47,50
المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية	3,64	69,35		72,99		68,82		68,82
المركز الإستشفائي ابن رشد	26,00	320,30		346,30	10,00	160,15		170,15
المركز الإستشفائي ابن سينا	36,50	634,83		671,33	5,00	317,41		322,41
المركز الإستشفائي الحسن الثاني	15,00	265,28		280,28		265,28		265,28
المركز الإستشفائي محمد السادس	16,00	200,01		216,01		200,01		200,01
المركز السينمائي المغربي	6,81	36,71		43,52	6,81	35,00		41,81
المركز المغربي لانعاش الصادرات					73,00			73,00
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	8,81	41,80		50,61		0,25		0,25
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	100,00	54,30		154,30	98,92	54,30		153,23
المعهد العالي للإدارة		6,00		6,00		6,70		6,70
المعهد العالي للقضاء		20,60		20,60		20,00		20,00
المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات		14,89		14,89		21,82		21,82
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية		70,00		70,00		70,00		70,00
المعهد الوطني للبحث الزراعي	91,91	91,00		182,91	40,00	97,25		137,25
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	30,00	49,19		79,19	65,00	29,19		94,19
المكتب الوطني المغربي للسياحة				0,00	300,00			300,00
المكتب الوطني للأعمال الجامعية والإجتماعية والثقافية	90,53	90,00		180,53	62,00	25,38		87,38
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية	308,17	350,00		658,17	140,00	298,05		438,05
المكتب الوطني للصيد	50,00			50,00				0,00
المكتب الوطني للسكك الحديدية			1 469,97	1 469,97	57,80		1 756,00	1 813,80
المكتب الوطني للكهرباء					68,96			68,96
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	150,00			150,00	200,00			200,00
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	180,00			180,00	130,00			130,00
المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	27,56	25,99		53,55	8,17	29,62		37,79
القرض الفلاحي للمغرب	50,12			50,12	85,00			85,00
الوكالات الحضرية		19,65		19,65	80,16	207,74	55,00	342,90
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	1 173,02			1 173,02	150,00		400,00	550,00
الوكالة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب			16,20	16,20			20,00	20,00
الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة	5,00			5,00	33,50			33,50
الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	3,50	50,00		53,50	99,50	38,00		137,50
الوكالة الوطنية للتنمية مناطق الواحات والأركان					10,00	40,00		50,00
الوكالة الوطنية للتنمية تربية الأحياء البحرية					6,00	4,00		10,00
الوكالة المغربية طنية للطاقة الشمسية			31,25	31,25			93,75	93,75
الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأكادير		9,65		9,65		9,65		9,65
الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأسفي		9,15		9,15				0,00
الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمكناس		21,45		21,45		21,45		21,45
الوكالة المستقلة للنقل الحضري للرباط وسلا		40,81		40,81				0,00
الوكالة المستقلة للنقل الحضري لفاس		15,75		15,75				0,00
الوكالة المغربية لتنمية الإستثمار	56,00			56,00	100,00	32,00		132,00
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	768,50			768,50	675,00			675,00

الملحق رقم 6

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المنشآت العامة
إنجازات 2010 وتوقعات 2011

المنشآت العامة	إنجازات 2010				إنجازات 2011			
	التجهيز	التسيير	إمدادات أخرى (*)	المجموع	التجهيز	التسيير	إمدادات أخرى	المجموع
الشركة المغربية للهندسة السياحية	19,70			19,70	19,70			19,70
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	100,00			100,00	100,00	259,14		359,14
دار الصانع	70,00			70,00	100,00			100,00
صندوق المركزي للضمان	190,00			190,00	390,00			390,00
صندوق التمويل الطرقي				0,00	23,33			23,33
صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية					1 500,00			1 500,00
شركة الإنجازات السمعية البصرية	20,00		20,00	40,00	55,00			55,00
شركة استثمار الأراضي الفلاحية				0,00		81,30		81,30
شركة جرف الموانئ				0,00	7,73			7,73
شركة تنمية بحيرة مارشيكا ميد				0,00	40,00	4,00	100,00	144,00
شركة التجهيز من أجل تجديد اعادة تطوير			56,25	56,25			84,37	84,37
شركة التنمية الفلاحية	28,90	43,00		71,90		148,70		148,70
شركة الدارالبيضاء للتهيئة					12,50			12,50
شركة الدارالبيضاء للنقل							216,00	216,00
شركة الحديقة الوطنية للحيوانات	219,03			219,03				0,00
شركة ميدز	5,00			5,00	18,10			18,10
المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي	1 454,92	197,23		1 652,16	1 353,47	112,39		1 465,86
مراكز الأشغال	37,78	219,00		256,78	39,13	229,32		268,44
مركب النسيج لفاس				0,00	1,43			1,43
مركز تنمية الطاقات المتجددة	17,34	22,00		39,34	17,34	20,00		37,34
مركزية الشراء والتنمية لجهة تافيلالت وفكيك	1,00			1,00				0,00
مسرح محمد الخامس		14,76		14,76	5,00	10,00		15,00
معهد الامير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية	2,00	5,51		7,51		4,50		4,50
معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	31,08	194,00		225,08	10,00	171,40		181,40
معهد باستور المغرب	10,00	17,39		27,39		17,39		17,39
مفاحم المغرب		12,79		12,79		48,33		48,33
مكتب التسويق والتصدير				0,00		12,40		12,40
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	11,20	350,00		361,20	10,00			10,00
مكتب تنمية التعاون		21,99		21,99	1,20	21,09		22,29
مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين		0,90		0,90				0,00
وكالات الأحواض المائية	97,50			97,50	115,40	62,24		177,64
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب	38,34			38,34	90,00			90,00
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشرق	30,00			30,00	240,00			240,00
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال	23,50			23,50	180,00			180,00
وكالة تهيئة ضفتي نهر أبي رقراق	250,00	30,00		280,00	210,00	58,00		268,00
وكالة التنمية الفلاحية						34,50		34,50
وكالة الشراكة من أجل التقدم						48,34		48,34
وكالة السكن والتجهيزات العسكرية	650,00			650,00				0,00
وكالة التنمية الإجتماعية	27,71	16,30		44,01	21,39	32,61		54,00
وكالة المغرب العربي للأنباء	8,34	176,10		184,44	8,34	175,60		183,94
المجموع	**12 516,82**	**7 441,99**	**1 613,67**	**21 572,49**	**8 702,86**	**5 189,47**	**2 925,14**	**16 817,47**

(*) تشمل "إمدادات أخرى" الإمدادات الممنوحة في إطار إعادة الهيكلة وزيادة رأس المال

الملحق رقم 7

مشروع قانون المالية 2012
موارد الميزانية العامة الآتية من المنشآت العامة : إنجازات 2009-2011 وتقديرات 2012

(مليون درهم)

بيان الموارد	قانون المالية 2009	قانون المالية 2010	قانون المالية 2011	تقديرات مشروع قانون المالية 2012
موارد آتية من مؤسسات مالية				
الموارد الآتية من بنك المغرب	2 813,00	2 033,00	1 140,40	830,00
الموارد الآتية من صندوق الإيداع والتدبير	600,00	200,00	540,00	500,00
الأرباح الآتية من مجموعة البنك الشعبي	138,00	144,27	97,00	96,70
أرباح برسم مساهمات الدولة في الشركات والهيئات الدولية	-	28,00		44,70
الموارد الآتية من مكتب الصرف	50,00	200,00	200,00	250,00
عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العامة				
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	1 200,00	1 800,00	2 000,00	2 000,00
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	-	145,87	112,48	140,00
الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات	-	-	50,00	125,00
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للموانئ	-	-	50,00	50,00
الموارد الآتية من مجلس القيم المنقولة	-	-	-	50,00
الموارد الآتية من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	-	-	-	4,00
الأرباح الآتية من الشركات ذات المساهمة العمومية				
الأرباح الآتية من المجمع الشريف للفوسفاط	2 456,50	1 000,35	3 000,00	4 000,00
الأرباح الآتية من شركة اتصالات المغرب	2 573,00	2 447,14	2 511,00	2 141,00
الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران	70,00	150,00	193,00	200,00
الأرباح الآتية من بريد المغرب	-	178,48		299,00
الأرباح الآتية من شركة استغلال الموانئ	145,32	92,48	99,90	100,00
الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	31,28	36,00	4,50	40,00
الأرباح الآتية من شركة التهيئة الرياض	-	-	-	150,00
أتاوي احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى				
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة اتصالات المغرب	100,00	100,00	100,00	100,00
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات	65,00	100,00	100,00	100,00
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة الوكالة الوطنية للموانئ	50,00	110,00	60,00	60,00
الموارد الآتية من فاعلين في ميدان الاتصالات	-	-	-	-
موارد أخرى آتية من المساهمات المالية	-	-	-	-
موارد مختلفة	197,00	117,41	224,72	100,00
الإتاوة على استغلال الفوسفاط	-	-	-	-
المجموع	10 489,10	8 883,00	10 483,00	11 380,40

(*) دون احتساب عائدات الخوصصة.

الملحق رقم 8

تصنيف استثمارات المنشآت العامة حسب الوزارة الوصية (2010-2012) : (بآلاف الدراهم)

الوزارة الوصية	المؤسسات و المنشآت العامة	إنجازات 2010	توقعات ميزانية 2011	تقديرات 2012	حصة	
					2 011	2 012
القصر الملكي	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين	174 401	190 055	293 700	0,17%	0,24%
	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	4 380	4 080	3 500	0,00%	0,00%
	المجموع	178 781	194 135	297 200	0,17%	0,24%
رئاسة الحكومة	وكالة تهيئة بحيرة مارشيكا	0	126 000	800 000	0,11%	0,65%
	وكالة السكن و التجهيزات العسكرية	3 900 000	4 860 000	4 000 000	4,25%	3,26%
	الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات	50 380	95 242	100 000	0,08%	0,08%
	وكالة الإنعاش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لعمالات و أقاليم الشمال	585 000	190 000	230 000	0,17%	0,19%
	وكالة الإنعاش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لعمالات و أقاليم الشرق	172 000	250 000	298 700	0,22%	0,24%
	وكالة الإنعاش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لعمالات و أقاليم الجنوب	997 000	1 298 000	866 000	1,13%	0,70%
	صندوق الموازنة	503	700	700	0,00%	0,00%
	صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية	1 900	3 000	2 500	0,00%	0,00%
	المعهد العالي للإدارة	290	870	90 000	0,00%	0,07%
	شركة مارشيكا للتنمية	270 000	386 862	550 000	0,34%	0,45%
	شركة تهيئة ميناء طنجة	-	-	204 000	-	0,17%
	شركة طراموای الرباط سلا	1 854 000	487 000	97 500	0,43%	0,08%
	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	2 892 105	4 092 058	5 983 000	3,58%	4,87%
	المجموع	10 723 178	11 789 732	13 222 400	10,30%	10,76%
وزارة الصناعة والتجارة و التكنولوجيات الحديثة	الوكالة المغربية لتنمية الإستثمار	108 300	100 000	100 000	0,09%	0,08%
	والوكالة الوطنية لانعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة	8 771	17 420	3 000	0,02%	0,00%
	بريد المغرب	496 037	726 400	785 000	0,63%	0,64%
	المعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات	3 010	12 130	13 000	0,01%	0,01%
	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	8 500	19 380	20 250	0,02%	0,02%
	المجموع	624 618	875 330	921 250	0,76%	0,75%
وزارة التجهيز والنقل	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	7 479 000	6 956 931	6 917 000	6,08%	5,63%
	الوكالة الوطنية للموانئ	446 300	1 194 660	875 000	1,04%	0,71%
	صندوق التمويل الطرقي	1 772 000	2 279 030	1 875 000	1,99%	1,53%
	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	1 450	33 000	26 700	0,03%	0,02%
	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	4 830	67 070	70 000	0,06%	0,06%
	المختبر العمومي للتجارب والدراسات	44 913	49 966	50 000	0,04%	0,04%
	المكتب الوطني للسكك الحديدية	3 397 000	6 271 000	7 469 000	5,48%	6,08%
	المكتب الوطني للمطارات	1 905 000	1 987 800	2 007 000	1,74%	1,63%
	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	330 000	168 210	181 200	0,15%	0,15%
	شركة إستغلال الموانئ	397 000	508 000	458 000	0,44%	0,37%
	المجموعة الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية	1 021 000	1 873 000	1 570 000	1,64%	1,28%
	المجموع	16 798 493	21 388 667	21 498 900	18,69%	17,50%
وزارة الفلاحة والصيد البحري	وكالة التنمية الفلاحية	20 258	30 000	34 000	0,03%	0,03%
	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	126 000	2 233 342	1 624 100	1,95%	1,32%
	الوكالة الوطنية للتنمية تربية الأحياء البحرية	-	-	15 000	-	0,01%
	الوكالة الوطنية للتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	-	-	30 000	-	0,02%
	شركة الإنتاج البيولوجي وأدوية الحيوانات	3 000	8 440	20 000	0,01%	0,02%
	القرض الفلاحي للمغرب	240 000	240 000	290 780	0,21%	0,24%
	مراكز الأشغال	50 000	98 261	103 000	0,09%	0,08%
	المؤسسة المستقلة للمراقبة و تنسيق الصادرات	35 691	109 648	39 800	0,10%	0,03%
	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	6 280	29 240	30 000	0,03%	0,02%
	معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة	39 000	79 760	80 000	0,07%	0,07%
	المعهد الوطني للبحث الزراعي	85 000	53 000	101 000	0,05%	0,08%
	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	52 848	98 842	83 000	0,09%	0,07%
	المعهد التقني سيدي محمد لتسيير المقاولات الفلاحية	3 380	11 430	11 500	0,01%	0,01%
	المختبر الرسمي للتحاليل و الأبحاث الكيماوية	200	3 250	5 250	0,00%	0,00%
	المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني	4 893	10 170	11 800	0,01%	0,01%
	المكتب الوطني للصيد البحري	147 048	477 673	484 000	0,42%	0,39%
	المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي	159 100	280 000	294 000	0,24%	0,24%
	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية	1 496 504	2 866 734	2 611 320	2,50%	2,13%
	الشركة الوطنية لتسويق الأسمدة	65 200	130 363	99 880	0,11%	0,08%
	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	29 743	84 000	145 000	0,07%	0,12%
	شركة المخازن المينائية	4 381	11 452	26 600	0,01%	0,02%
	المجموع	2 568 526	6 855 605	6 140 030	5,99%	5,00%
وزارة الداخلية	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	1 219 000	1 802 869	1 643 000	1,58%	1,34%
	وكالة التخفيض من الكثافة وإنقاذ مدينة فاس	1 650	570	8 900	0,00%	0,01%
	الوكالة الحضرية للدارالبيضاء	319 500	484 002	951 000	0,42%	0,77%
	شركة الدارالبيضاء للتهيئة	30 200	54 700	50 000	0,05%	0,04%
	شركة الدارالبيضاء للنقل	313 000	2 433 907	3 395 800	2,13%	2,76%
	صندوق التجهيز الجماعي	6 786	3 900	3 900	0,00%	0,00%
	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء	2 668 802	3 780 122	4 242 000	3,30%	3,45%
	الوكالات المستقلة للنقل الحضري	44 800	49 270	40 800	0,04%	0,03%
	الوكالة المستقلة للتبريد للدار البيضاء	890	11 630	13 300	0,01%	0,01%
	المجموع	4 604 628	8 620 970	10 348 700	7,53%	8,42%
وزارة الإسكان والتعميروالتنمية المجالية	مجموعة العمران للتهيئة	7 509 400	8 000 000	8 000 000	6,99%	6,51%
	الوكالات الحضرية	159 255	245 068	243 888	0,21%	0,20%
	شركة إدماج سكن	220 000	320 750	400 000	0,28%	0,33%
	شركة تهيئ و تجهيز الرياض	33 000	188 000	180 000	0,16%	0,15%
	المجموع	7 921 655	8 753 818	8 823 888	7,65%	7,18%

الملحق رقم 8

تصنيف استثمارات المنشآت العامة حسب الوزارة الوصية (2010-2012) : (بآلاف الدراهم)

الوزارة الوصية	المؤسسات و المنشآت العامة	إنجازات 2010	توقعات ميزانية 2011	تقديرات 2012	حصة	
					2 011	2 012
وزارة التجارة الخارجية	المركز المغربي لانعاش الصادرات	175 000	318 500	307 000	0,28%	0,25%
	مكتب التسويق و التصدير	1 724	4 450	4 700	0,00%	0,00%
	مكتب معارض الدار البيضاء	90	1 500	8 000	0,00%	0,01%
	المجموع	176 814	324 450	319 700	0,28%	0,26%
وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	الأكاديميات الجهوية	5 123 087	4 611 876	2 114 770	4,03%	1,72%
	المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية	87 720	98 920	76 000	0,09%	0,06%
	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني	25 930	158 940	154 000	0,14%	0,13%
	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية و الثقافية	2 410	311 050	480 000	0,27%	0,39%
	الجامعات	1 270 411	2 739 420	915 957	2,39%	0,75%
	المجموع	6 509 558	7 920 206	3 740 727	6,92%	3,05%
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	مجموعة وكالة حوض مياه	323 375	532 634	329 590	0,47%	0,27%
	مركزية الاشتراء و التنمية المعدنية لتافيلالت و فكيك	520	1 000	1 000	0,00%	0,00%
	مركز تنمية الطاقات المتجددة	20 520	30 000	30 000	0,03%	0,02%
	المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية	11 880	28 160	30 000	0,02%	0,02%
	صندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية	100	100	0	0,00%	0,00%
	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	59 958	312 400	1 615 000	0,27%	1,31%
	المجمع الشريف للفوسفاط	4 165 000	24 260 000	24 930 000	21,20%	20,29%
	المكتب الوطني للكهرباء	3 778 000	6 000 000	7 417 000	5,24%	6,04%
	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	4 635 000	4 810 362	5 640 000	4,20%	4,59%
	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	155 000	394 000	279 000	0,34%	0,23%
	شركة الاستثمارات الطاقية	-	-	635 000	-	0,52%
	شركة أملاح المحمدية	9 601	7 620	0	0,01%	0,00%
	المجموع	13 158 954	36 063 876	40 906 590	31,51%	33,30%
وزارة الإقتصاد والمالية	الصندوق المركزي للضمان	200	7 000	3 400	0,01%	0,00%
	مجلس القيم المنقولة	1 800	126 400	128 000	0,11%	0,10%
	الصندوق المغربي للتقاعد	13 630	33 610	61 000	0,03%	0,05%
	مجموعة صندوق الإيداع والتدبير	5 900 000	7 500 000	13 068 264	6,55%	10,64%
	مكتب الصرف	4 500	140 995	149 000	0,12%	0,12%
	شركة تدبير اليانصيب الوطني	512	2 050	2 400	0,00%	0,00%
	المجموع	5 920 642	7 810 055	13 412 064	6,82%	10,92%
وزارة الصحة	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	23 087	27 930	23 000	0,02%	0,02%
	المراكز الاستشفائية	150 000	103 800	103 800	0,09%	0,08%
	الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي	30 914	34 850	48 000	0,03%	0,04%
	معهد باستور المغرب	2 900	16 910	10 000	0,01%	0,01%
	المجموع	206 901	183 490	184 800	0,16%	0,15%
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	غرف الصناعة التقليدية	16 250	122 000	100 000	0,11%	0,08%
	اصندق المغربي للتنمية السياحية	-	-	730 000	-	0,59%
	دار الصانع	97 600	165 200	141 600	0,14%	0,12%
	مكتب تنمية التعاون	2 942	5 007	5 000	0,00%	0,00%
	المكتب الوطني المغربي للسياحة	456 330	1 290 436	584 000	1,13%	0,48%
	الشركة المغربية للهندسة السياحية	35 500	155 588	117 530	0,14%	0,10%
	المجموع	608 622	1 738 231	1 678 130	1,52%	1,37%
وزارة الثقافة	أرشيف المغرب	-	-	2 000	-	0,00%
	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	11 680	19 153	23 000	0,02%	0,02%
	المركز السينمائي المغربي	5 500	6 814	54 000	0,01%	0,04%
	مسرح محمد الخامس	1 931	10 684	15 000	0,01%	0,01%
	المجموع	19 111	36 651	94 000	0,03%	0,08%
وزارة الإتصال	وكالة المغرب العربي للأنباء	7 269	51 796	34 000	0,05%	0,03%
	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	93 577	190 000	260 000	0,17%	0,21%
	شركة الإنجازات السمعية البصرية	15 990	60 000	40 000	0,05%	0,03%
	المجموع	116 836	301 796	334 000	0,26%	0,27%
وزارة التشغيل والتكوين المهني	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	42 600	147 250	14 500	0,13%	0,01%
	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	122 747	192 342	209 000	0,17%	0,17%
	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل	435 800	650 640	542 000	0,57%	0,44%
	المجموع	601 147	990 232	765 500	0,87%	0,62%
وزارة العدل	المعهد العالي للقضاء	1 030	14 760	15 000	0,01%	0,01%
	المجموع	1 030	14 760	15 000	0,01%	0,01%
وزارة الشبيبة و الرياضة	المغربية للألعاب والرياضات	2 800	6 900	6 670	0,01%	0,01%
	الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب	16 000	300 000	6 700	0,26%	0,01%
	المجموع	18 800	306 900	13 370	0,268%	0,01%
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	وكالة التنمية الاجتماعية	136 953	72 882	73 000	0,06%	0,06%
	التعاون الوطني	42 203	156 737	40 000	0,14%	0,03%
	المجموع	179 156	229 619	113 000	0,20%	0,09%
المندوبية السامية للمياه و الغابات	شركة الحديقة الوطنية	73 978	42 910	15 200	0,04%	0,01%
	المجموع	73 978	42 910	15 200	0,04%	0,01%
المجموع العام		**71 011 428**	**114 441 433**	**122 844 449**	**100,00%**	**100,00%**

الملحق رقم 9

Annexe 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	ADM			رمز المؤسسة
	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	SOCIETE NATIONALE DES AUTOROUTES DU MAROC			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	10 015 629	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		12/06/1989		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique	شركة تابعة عامة		الطبيعة القانونية
	تجهيز و إستغلال البنية التحتية للنقل الطرقي			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	CONSTRUCTION ET EXPLOITATION DES AUTOROUTES			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	98,19%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	50,55%	المباشرة	
	INDIRECTE	47,64%	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	569	590	568	عدد المستخدمين
Charges de personnel	140 884	133 514	123 180	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	629 127	597 029	459 850	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	1 587 088	1 351 063	1 210 721	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 111 141	889 396	884 392	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	8 530	7 183	55 299	الضريبة على النتيجة
Résultat net	-1 056 030	-310 535	-464 857	الناتج الصافي
CAF	334 050	298 555	321 390	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	38 282 449	30 984 760	24 554 825	مجموع الأصول
Fonds propres	7 377 327	7 283 589	6 444 341	الأموال الذاتية
Dettes de financement	26 728 137	19 536 911	14 639 306	ديون التمويل
Investissements	7 479 000	6 204 000	5 281 332	الإستثمارات

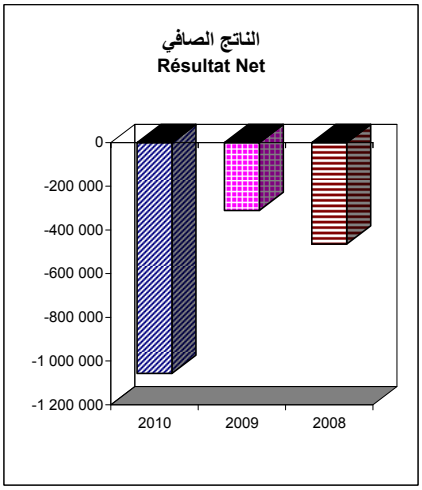

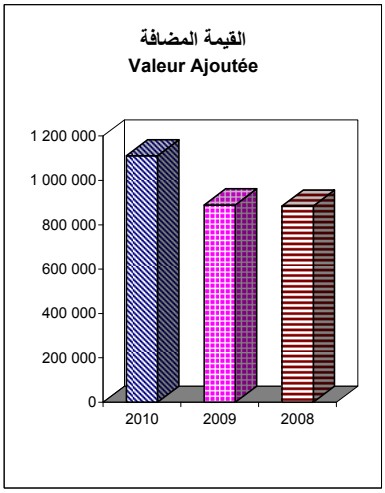

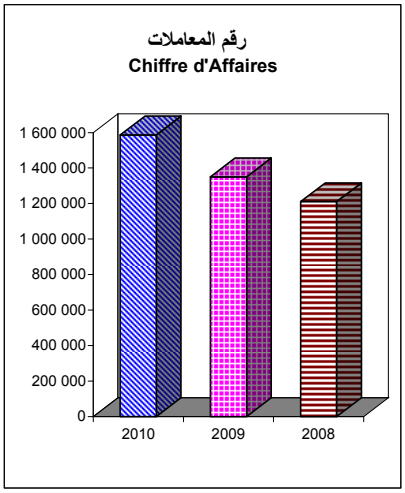

الملحق رقم 9

Annexe 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	BAM			رمز المؤسسة
	بريد المغرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	BARID AL MAGHRIB			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	1 191 399	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		26/02/1998		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عامة		الطبيعة القانونية
	البريد و المصالح البريدية المالية			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	COURRIER & MESSAGERIE - MANDATS - CCP ET CEN			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	7 936	8 074	8 211	عدد المستخدمين
Charges de personnel	866 172	803 335	796 513	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 704 191	1 278 150	1 213 649	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	1 412 486	1 420 760	1 303 873	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	876 517	961 582	898 071	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	175 411	212 139	43 219	الضريبة على النتيجة
Résultat net	369 352	357 684	279 108	الناتج الصافي
CAF	570 151	574 429	561 237	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	35 490 944	33 849 998	31 323 559	مجموع الأصول
Fonds propres	2 077 218	1 886 708	1 529 025	الأموال الذاتية
Dettes de financement	-	-	-	ديون التمويل
Investissements	496 037	478 650	303 386	الإستثمارات

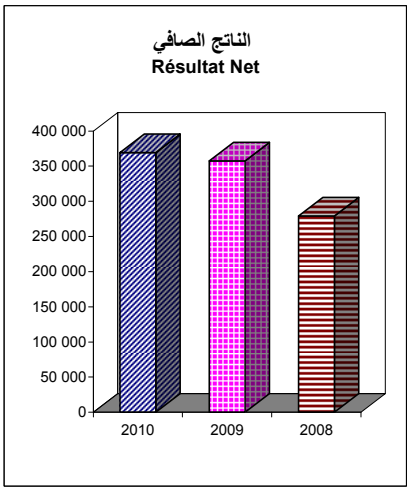

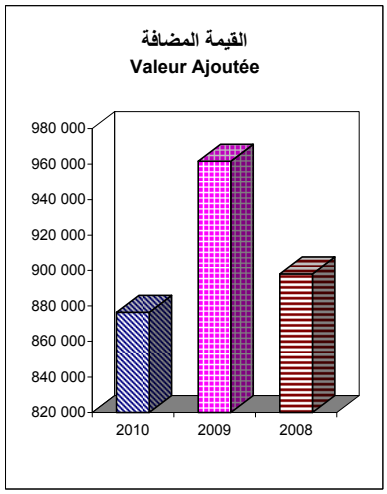

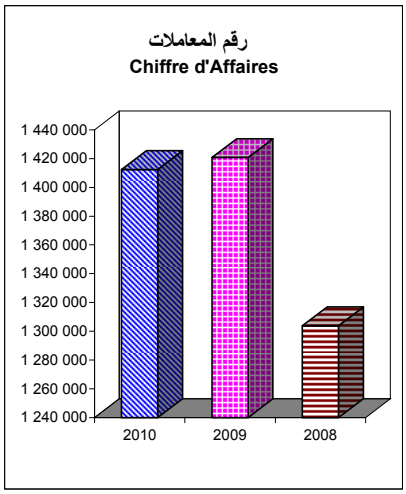

الملحق رقم 9

Annexe 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	CAM			رمز المؤسسة
	القرض الفلاحي للمغرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CREDIT AGRICOLE DU MAROC			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	3 460 296	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		01/06/2004		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique		شركة تابعة عامة	الطبيعة القانونية
			مؤسسة بنكية	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	BANCAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	87%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	75%	المباشرة	
	INDIRECTE	12%	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	3 429	3 229	3 211	عدد المستخدمين
Charges de personnel	675 317	624 178	569 789	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 005 528	931 538	882 383	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	3 883 438	3 738 661	3 601 712	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 946 741	2 743 017	2 478 351	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	20 125	18 859	18 024	الضريبة على النتيجة
Résultat net	371 821	345 160	225 435	الناتج الصافي
CAF	480 837	458 809	329 477	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	68 128 343	65 815 557	62 388 082	مجموع الأصول
Fonds propres	2 962 691	1 606 500	1 261 340	الأموال الذاتية
Dettes de financement	13 124 588	13 585 248	14 068 620	ديون التمويل
Investissements	238 000	181 000	220 098	الإستثمارات

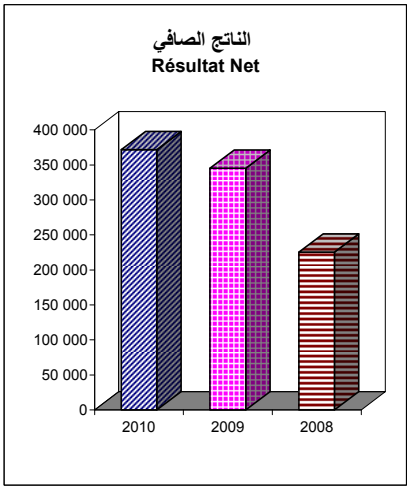

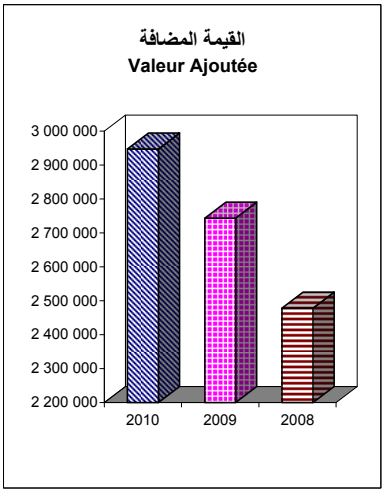

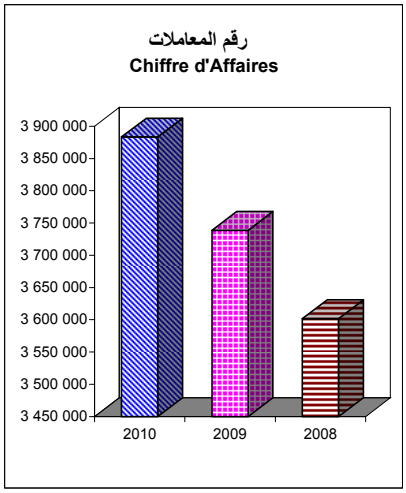

الملحق رقم 9

Annexe 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	CDG GROUPE			رمز المؤسسة
	صندوق الإيداع و التدبير			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE DE DEPOT ET DE GESTION			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	10 702 940	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		10/02/1959		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عامة	الطبيعة القانونية
			مؤسسة بنكية	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	BANCAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمات العمومية :
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	600	584	536	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 448 482	1 310 794	1 157 321	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	3 162 550	2 455 410	1 935 689	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	5 846 301	4 123 958	6 917 453	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	6 707 945	5 696 469	8 626 991	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	858 129	173 506	1 384 216	الضريبة على النتيجة
Résultat net	1 914 157	732 589	1 652 412	الناتج الصافي
CAF	-2 063 687	1 229 569	2 949 998	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	146 234 332	132 650 243	131 577 846	مجموع الأصول
Fonds propres	23 117 332	17 644 459	19 033 699	الأموال الذاتية
Dettes de financement	23 027 725	21 716 747	26 468 577	ديون التمويل
Investissements	5 900 000	4 439 000	4 629 000	الإستثمارات

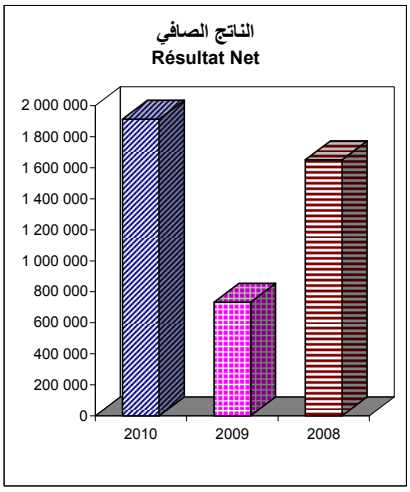

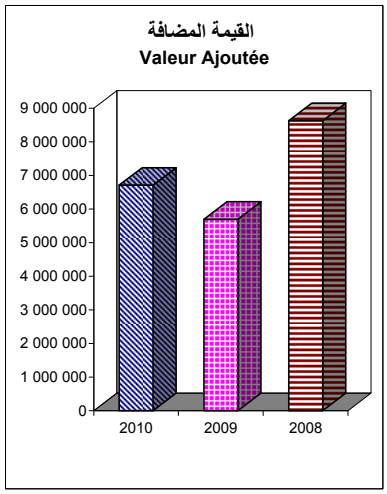

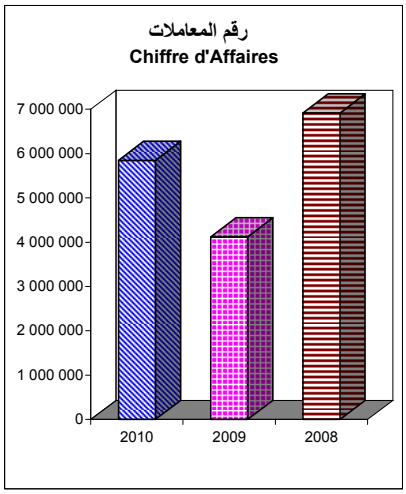

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	CNSS			رمز المؤسسة
	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE NATIONALE DE SECURITE SOCIALE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH		ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		27/07/1972		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عامة	الطبيعة القانونية
	تدبير نظام الضمان الإجتماعي			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DE LA SECURITE SOCIALE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمات العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	4 483	4 368	4 647	عدد المستخدمين
Charges de personnel	920 814	905 923	878 897	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	12 768 968	12 336 849	10 494 920	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	17 964 451	17 147 802	14 705 330	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	6 301 762	5 913 700	5 268 482	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	-	-	-	الضريبة على النتيجة
Résultat net	4 793 484	4 896 130	4 428 534	الناتج الصافي
CAF	6 074 981	6 699 965	6 495 117	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	61 781 197	56 425 012	45 857 480	مجموع الأصول
Fonds propres	43 289 313	39 685 170	34 618 877	الأموال الذاتية
Dettes de financement	0	0	0	ديون التمويل
Investissements	122 747	93 000	139 077	الإستثمارات

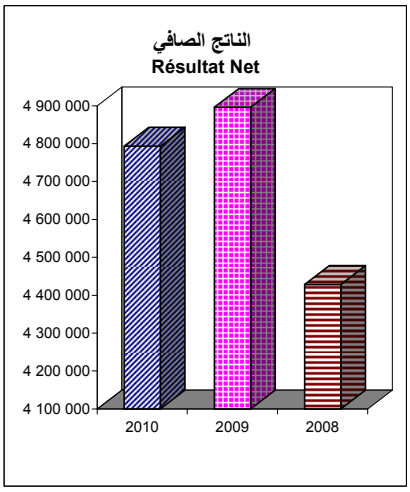

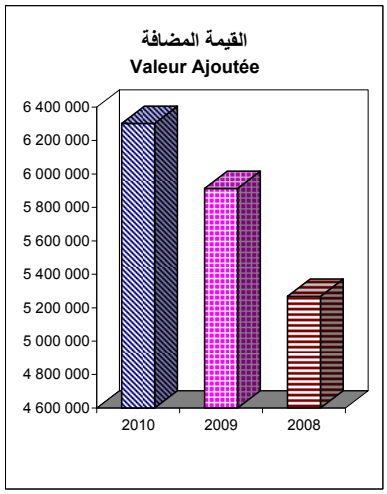

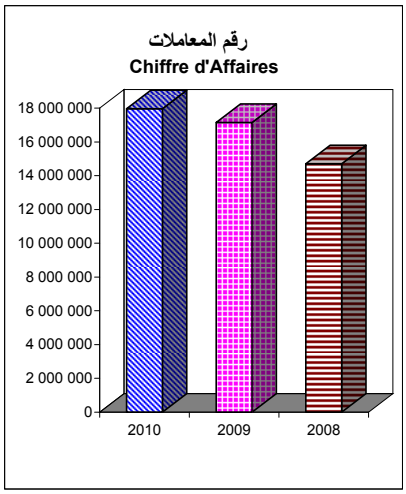

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	**CMR**			رمز المؤسسة
	الصندوق المغربي للتقاعد			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	**CAISSE MAROCAINE DES RETRAITES**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**12 018**	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		**20/11/1996**		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	**Etablissement Public**		مؤسسة عامة	الطبيعة القانونية
	تدبير أنظمة معاشات القطاع العام			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	**GESTION DU REGIME DES RETRAITES DU SECTEUR PUBLIC**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	المساهمات العمومية
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	488	486	487	عدد المستخدمين
Charges de personnel	73 235	67 746	64 049	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	16 825 459	15 774 226	14 918 350	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	18 061 331	17 146 893	16 149 786	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 235 872	1 368 099	1 227 111	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	-	-	-	الضريبة على النتيجة
Résultat net	4 807 303	4 171 187	3 549 747	الناتج الصافي
CAF	4 783 426	4 430 934	4 038 604	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	72 806 792	68 184 359	61 115 524	مجموع الأصول
Fonds propres	12 018	12 018	12 018	الأموال الذاتية
Dettes de financement	272	272	272	ديون التمويل
Investissements	13 630	19 110	18 130	الإستثمارات

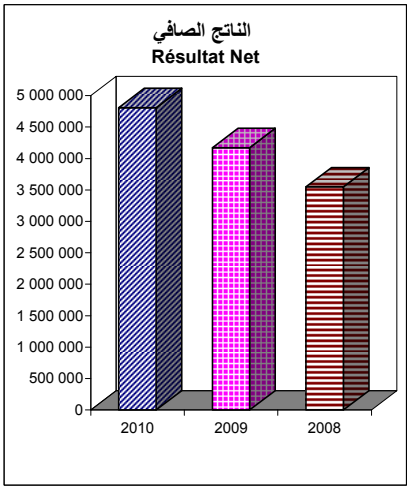

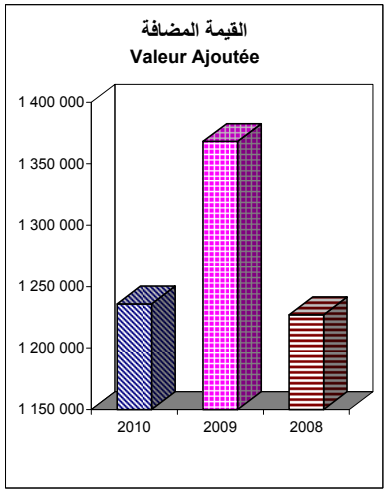

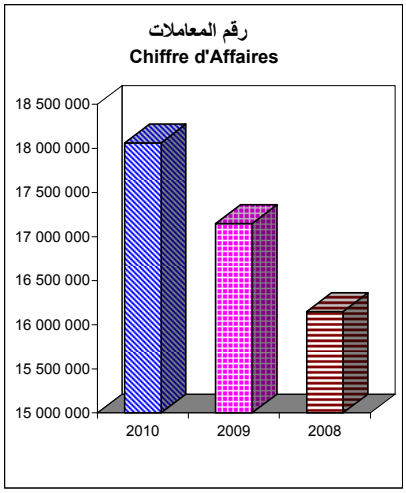

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	**HAO**			رمز المؤسسة
	مجموعة العمران للتهيئة			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	**HOLDING D'AMENAGEMENT AL OMRANE**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**2 104 048**	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		**20/01/2004**		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	**Société d'Etat**		شركة الدولة	الطبيعة القانونية
			التجهيز و السكن	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	**Aménagement et Habitat**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	1 247	1 187	1 109	عدد المستخدمين
Charges de personnel	369 529	339 370	276 278	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	7 013 099	7 444 112	6 848 731	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	4 995 977	4 905 854	4 905 940	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	876 916	1 264 529	1 140 322	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	141 458	235 028	268 134	الضريبة على النتيجة
Résultat net	297 188	582 505	632 290	الناتج الصافي
CAF	309 885	580 115	652 708	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	37 097 046	33 998 908	32 974 911	مجموع الأصول
Fonds propres	3 981 636	3 888 573	4 535 537	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 336 413	2 644 159	2 285 300	ديون التمويل
Investissements	7 509 400	8 348 500	7 224 980	الإستثمارات

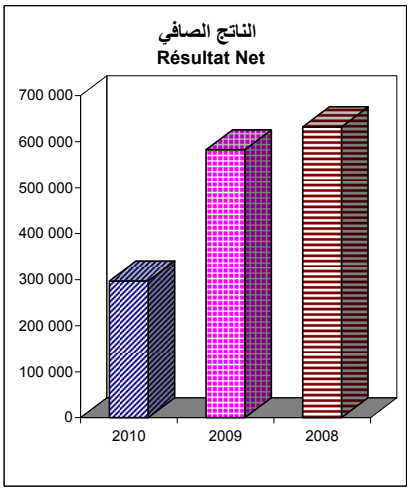

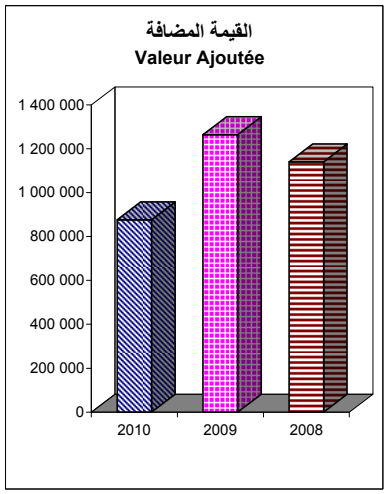

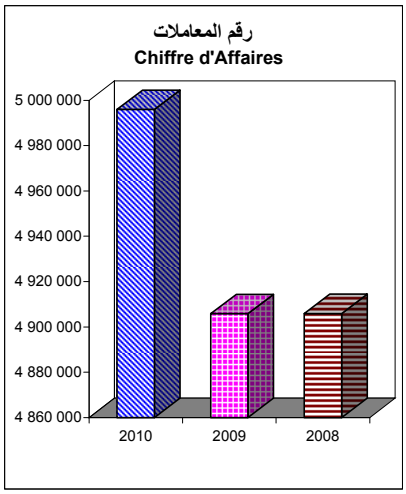

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	OCP GROUPE			رمز المؤسسة
	المجمع الشريف للفوسفاط ش م			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	GROUPE OCP SA			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	8 287 500	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		01/01/1920		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique	شركة تابعة عامة		الطبيعة القانونية
	استخراج و إستغلال مناجم الفوسفاط			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	EXPLOITATION DES MINES DE PHOSPHATES			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	96,86%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	94,12%	المباشرة	
	INDIRECTE	2,74%	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	19 044	18 396	19 262	عدد المستخدمين
Charges de personnel	7 143 000	5 900 000	6 999 000	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	27 872 000	22 008 000	32 533 000	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	43 513 000	25 276 000	60 139 000	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	22 474 000	8 207 000	40 124 000	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	2 002 000	1 235 000	5 109 000	الضريبة على النتيجة
Résultat net	8 850 000	1 283 000	23 414 000	الناتج الصافي
CAF	8 668 000	4 591 000	26 299 000	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	63 236 000	51 202 000	50 226 000	مجموع الأصول
Fonds propres	24 361 000	16 767 000	13 561 000	الأموال الذاتية
Dettes de financement	10 387 000	11 564 000	11 703 000	ديون التمويل
Investissements	4 165 000	3 824 000	3 624 000	الإستثمارات

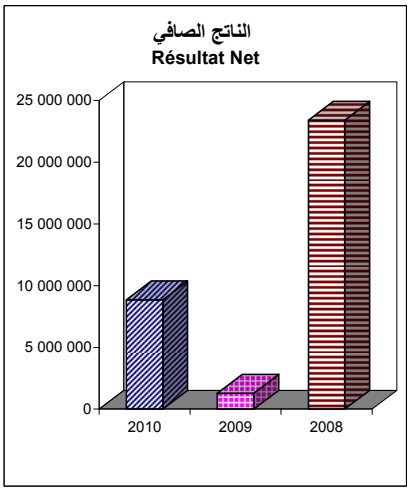

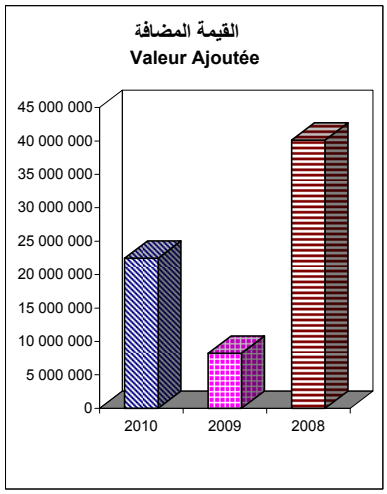

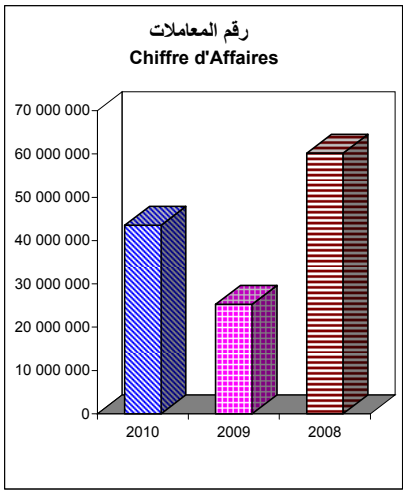

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	OFPPT			رمز المؤسسة
	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE LA PROMOTION DU TRAVAIL			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	3 979 433	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		01/05/1974		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عامة	الطبيعة القانونية
	تنمية التكوين المهني			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	5 961	5 780	5 829	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 081 841	1 015 039	995 871	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 372 140	1 391 452	1 316 675	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	1 668 367	1 722 767	1 320 987	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 392 648	1 359 759	1 013 644	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	2 121	-	-	الضريبة على النتيجة
Résultat net	452 481	400 033	87 925	الناتج الصافي
CAF	701 721	585 677	328 962	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	4 423 535	3 864 044	3 289 883	مجموع الأصول
Fonds propres	3 223 048	2 765 918	2 277 818	الأموال الذاتية
Dettes de financement	-	-	-	ديون التمويل
Investissements	342 000	731 000	282 577	الإستثمارات

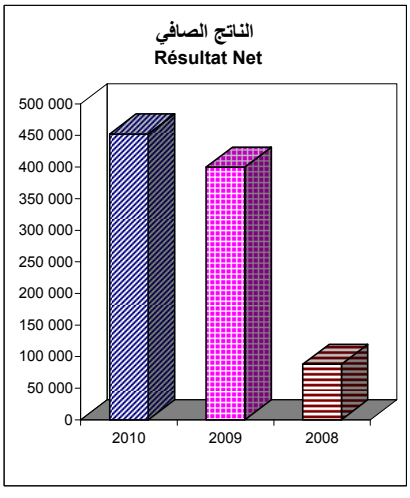

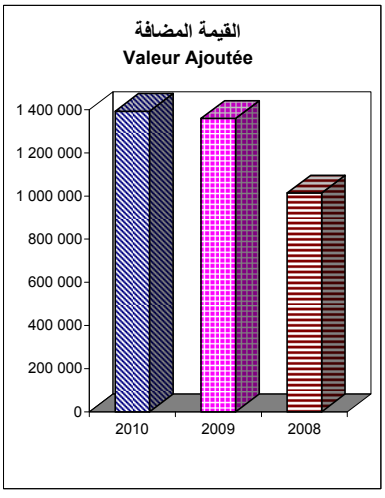

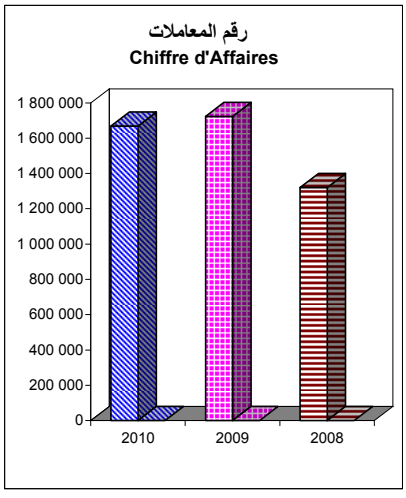

Annexe 9

الملحق رقم 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	ONCF			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للسكك الحديدية			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL DES CHEMINS DE FER			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	26 423 798	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		05/08/1963		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عامة		الطبيعة القانونية
	النقل السككي			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	TRANSPORT FERROVIAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	7 784	8 126	8 054	عدد المستخدمين
Charges de personnel	851 119	801 222	769 183	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 051 322	1 994 734	1 714 031	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	3 246 914	2 671 977	2 931 439	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 405 821	1 953 174	2 265 987	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	16 351	13 410	14 746	الضريبة على النتيجة
Résultat net	-214 785	-356 911	78 480	الناتج الصافي
CAF	852 335	529 749	876 737	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	36 752 239	35 472 001	33 936 486	مجموع الأصول
Fonds propres	17 357 959	16 616 792	16 153 996	الأموال الذاتية
Dettes de financement	15 420 757	14 666 490	14 033 345	ديون التمويل
Investissements	3 397 000	2 627 400	3 904 414	الإستثمارات

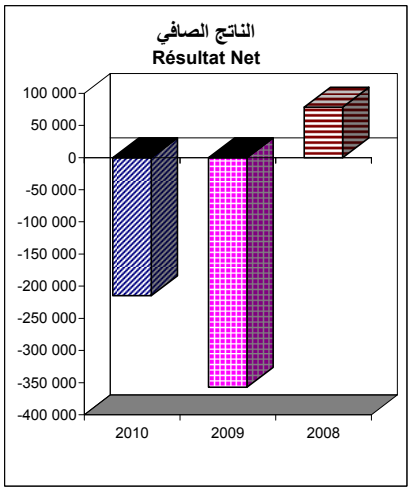

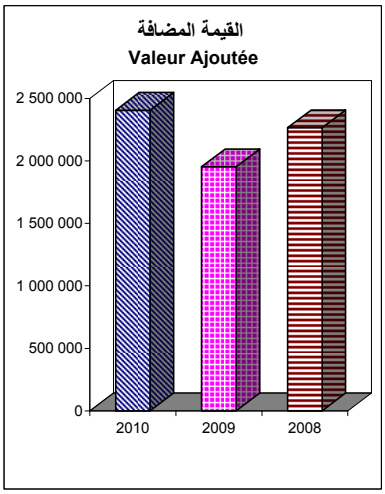

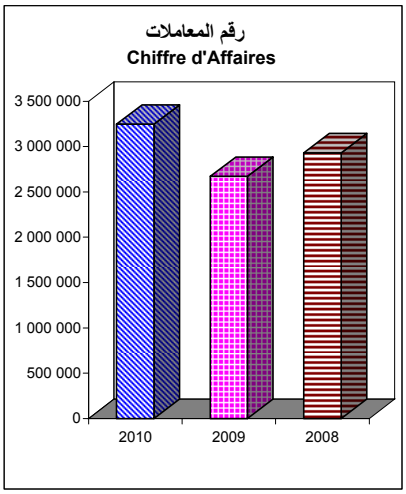

الملحق رقم 9 Annexe 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	ONDA			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للمطارات			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL DES AEROPORTS			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	1 416 662	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		01/01/1980		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عامة		الطبيعة القانونية
	خدمات مرتبطة بالمطارات			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DES AEROPORTS			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	2 636	2 716	2 617	عدد المستخدمين
Charges de personnel	566 941	516 672	485 066	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 169 826	1 077 912	981 610	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	2 601 386	2 385 047	2 326 381	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 145 231	1 898 537	1 878 109	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	246 757	234 767	374 796	الضريبة على النتيجة
Résultat net	271 147	493 791	858 732	الناتج الصافي
CAF	784 472	838 854	1 115 850	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	11 246 437	9 541 003	7 819 240	مجموع الأصول
Fonds propres	4 499 209	4 202 494	3 871 166	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 951 853	2 144 078	1 420 072	ديون التمويل
Investissements	1 905 000	2 496 000	1 583 639	الإستثمارات

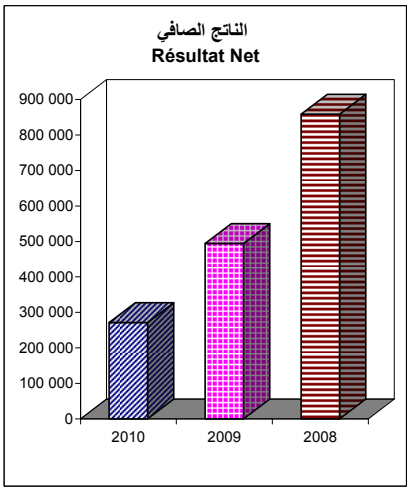

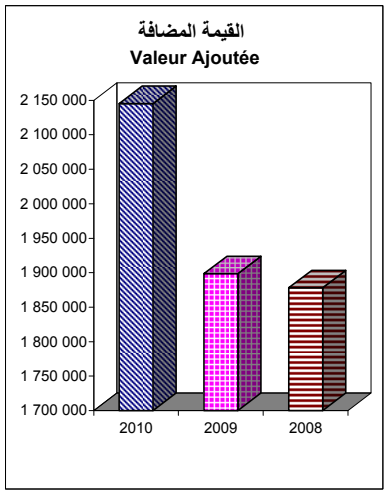

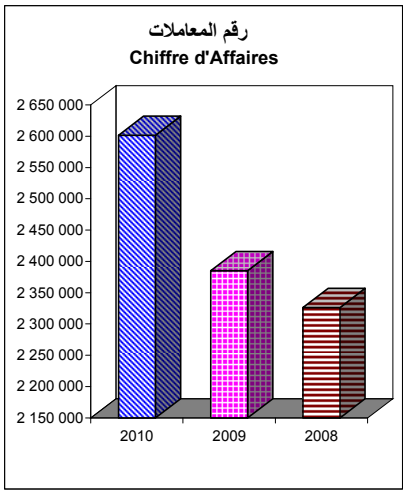

الملحق رقم 9

Annexe 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	ONE			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للكهرباء			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL D'ELECTRICITE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	19 298 028	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		05/08/1963		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عامة		الطبيعة القانونية
	إنتاج و نقل و توزيع الكهرباء			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	PRODUCTION, TRANSPORT ET DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	8 705	8 722	8 975	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 922 081	1 844 770	1 920 303	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	15 872 517	16 295 011	18 699 177	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	20 675 001	19 275 087	18 413 918	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	7 095 570	5 121 315	1 743 965	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	61 193	59 058	55 519	الضريبة على النتيجة
Résultat net	-451 726	-1 164 353	-5 111 803	الناتج الصافي
CAF	4 385 851	1 902 032	-695 399	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	73 245 875	77 437 241	74 177 060	مجموع الأصول
Fonds propres	13 345 471	13 993 281	13 773 427	الأموال الذاتية
Dettes de financement	30 911 840	31 354 623	25 929 524	ديون التمويل
Investissements	3 778 000	6 550 634	9 977 475	الإستثمارات

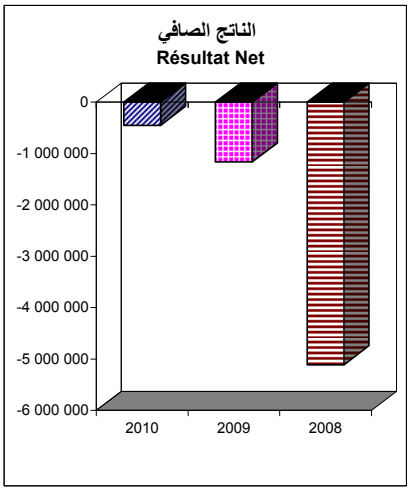

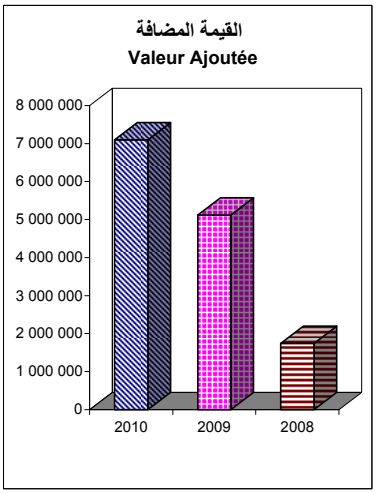

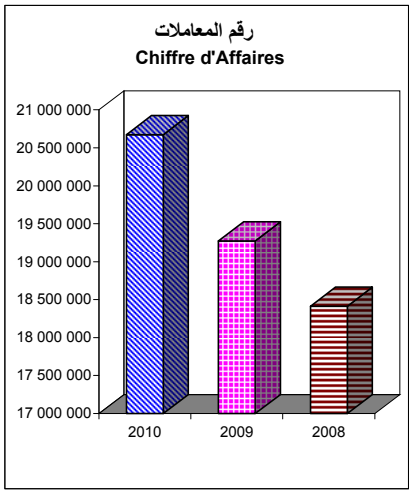

Annexe 9

الملحق رقم 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	**ONEP**			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	**OFFICE NATIONAL DE L'EAU POTABLE**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**3 877 330**	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		**03/04/1972**		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	**Etablissement Public**		مؤسسة عامة	الطبيعة القانونية
	إنتاج و توزيع الماء الصالح للشرب			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	**PRODUCTION ET DISTRIBUTION D'EAU POTABLE**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	7 229	7 125	7 265	عدد المستخدمين
Charges de personnel	998 905	995 297	939 941	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 223 514	2 199 620	2 024 297	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	3 645 280	3 488 422	3 325 056	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 497 746	2 369 376	2 319 772	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	89 713	101 148	78 028	الضريبة على النتيجة
Résultat net	137 933	123 578	91 955	الناتج الصافي
CAF	1 712 255	1 445 292	1 511 934	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	35 748 000	31 121 407	28 072 171	مجموع الأصول
Fonds propres	15 316 674	14 299 450	13 315 666	الأموال الذاتية
Dettes de financement	13 315 970	10 922 997	9 449 484	ديون التمويل
Investissements	4 635 000	3 753 851	3 875 705	الإستثمارات

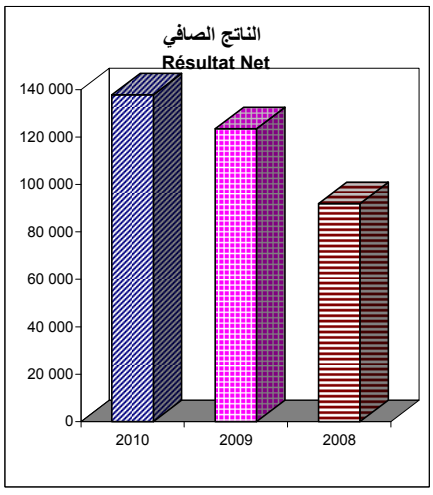

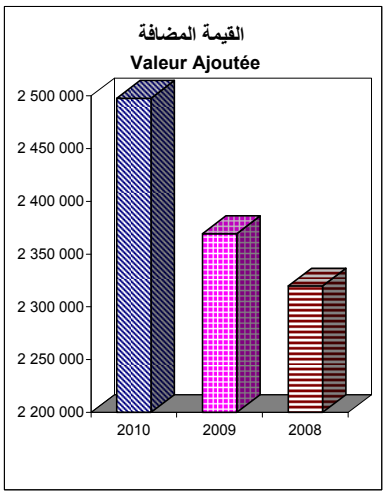

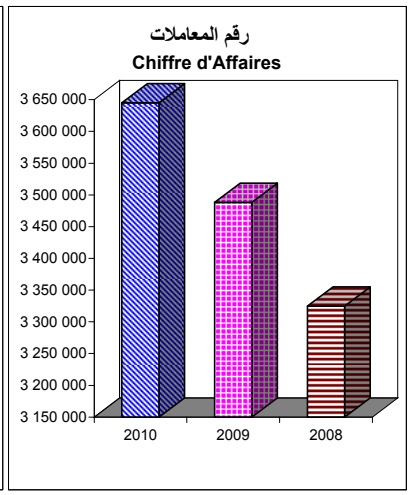

Annexe 9

الملحق رقم 9

FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPALES EP : REALISATION 2008-2010

SIGLE	RAM			رمز المؤسسة
	الشركة الوطنية للنقل الجوي– الخطوط الملكية المغربية			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	COMPAGNIE NATIONALE DE TRANSPORT AERIEN– ROYAL AIR MAROC			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	2 021 984	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		18/06/1957		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique		شركة تابعة عامة	الطبيعة القانونية
			النقل الجوي	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	TRANSPORT AERIEN			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	96,80%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	96,80%	المباشرة	
	INDIRECTE	–	غير المباشرة	

Milliers DH	2010	2009	2008	بألاف الدراهم
Effectif	4 374	4 327	4 619	عدد المستخدمين
Charges de personnel	2 173 589	2 124 464	2 104 040	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	11 903 377	10 895 506	11 256 448	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	12 942 677	12 292 128	12 658 600	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	3 252 020	3 566 044	3 537 464	القيمة المضافة
Impôt sur le résultat	66 404	62 752	44 684	الضريبة على النتيجة
Résultat net	-929 183	-850 814	100 151	الناتج الصافي
CAF	-656 978	418 705	782 058	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	17 902 780	16 147 143	16 176 297	مجموع الأصول
Fonds propres	2 012 702	2 581 482	3 432 296	الأموال الذاتية
Dettes de financement	5 712 140	5 962 844	5 694 844	ديون التمويل
Investissements	1 021 000	1 415 000	920 000	الإستثمارات

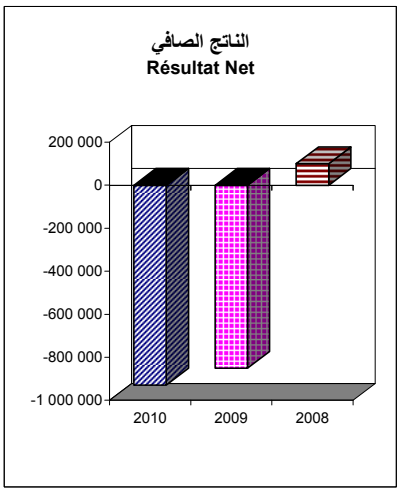

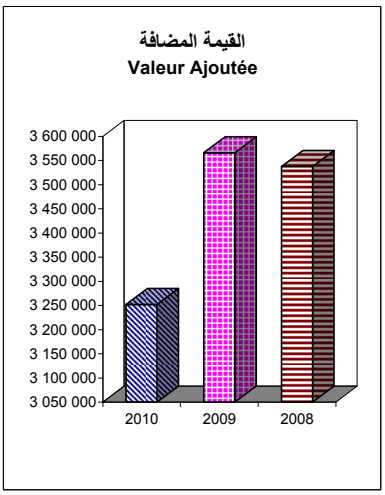

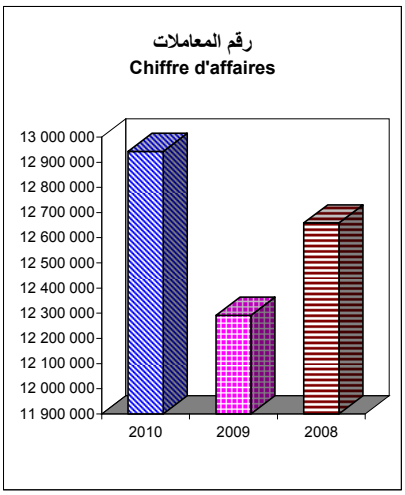

ملحق رقم 10

المساهمة الضريبية للمنشآت العامة لسنة 2010-2009

الضريبة على الشركات
[بآلاف الدراهم]

المؤسسات	2009		2010	
	المبلغ بمليون درهم	المعدل بالمقارنة مع مجموع الضريبة على الشركات المحصلة من طرف الدولة	المبلغ بمليون درهم	المعدل بالمقارنة مع مجموع الضريبة على الشركات المحصلة من طرف الدولة
المنشآت العامة	3 697	8,5%	4 887	13,1%
بنك المغرب	1 777	4,1%	1 078	2,9%
اتصالات المغرب	3 548	8,2%	3 667	9,9%
المجموع	9 022	20,7%	9 632	25,9%

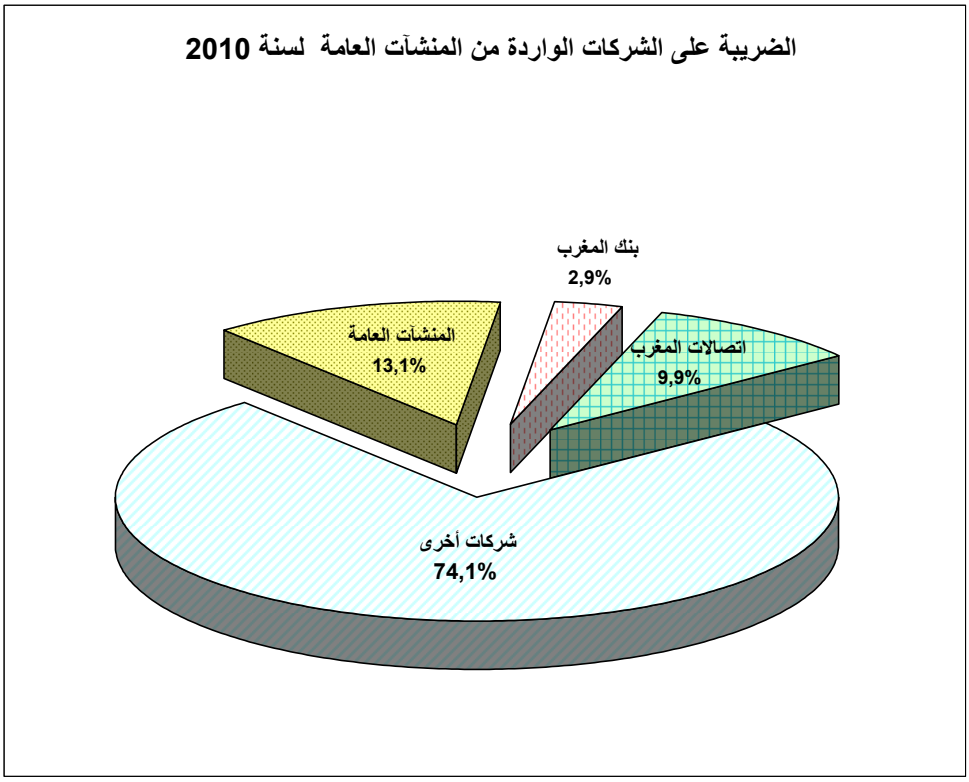

الملحق رقم 11

المؤشرات التقنية لأهم المنشآت العامة : منجزات 2008 - 2010

وكالات النقل الحضري

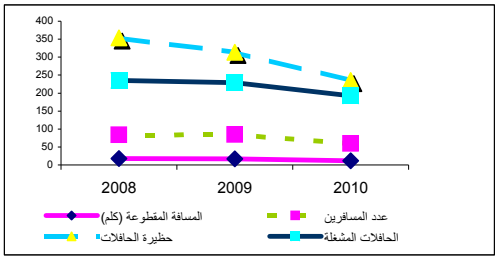

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
المسافة المقطوعة (كلم)	مليون	18	17	12
عدد المسافرين	مليون	84	85	60
حظيرة الحافلات	وحدة	354	314	235
الحافلات المشغلة	وحدة	235	229	192

استغلال الموانئ (ANP)

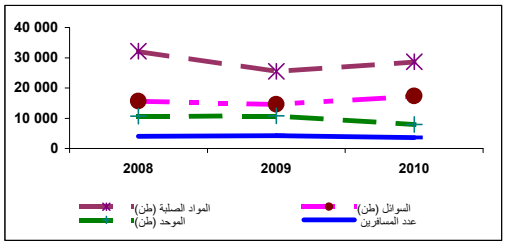

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
المواد الصلبة (طن)	1000	32 200	25 500	28 700
السوائل (طن)	1000	15 700	14 600	17 400
الموحد (طن)	1000	10 700	10 800	7 900
عدد المسافرين	1000	4 000	4 200	3 600

السكك الحديدية (ONCF)

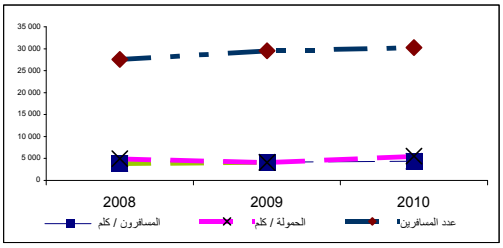

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
المسافرون / كلم	1000	3 836	4 189	4 398
الحمولة / كلم	1000	4 958	4 111	5 572
عدد المسافرين	1000	27 530	29 560	30 230

النقل الطرقي للبضائع (SNTL)

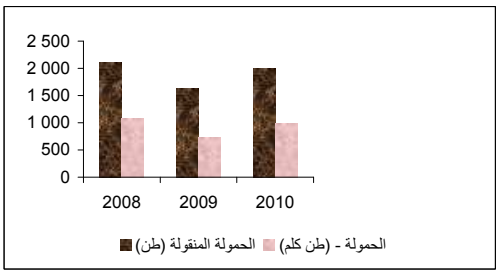

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
الحمولة المنقولة (طن)	10000	2 105	1 628	2 000
الحمولة - (طن كلم)	مليون	1 082	729	987

الطرق السيارة (ADM)

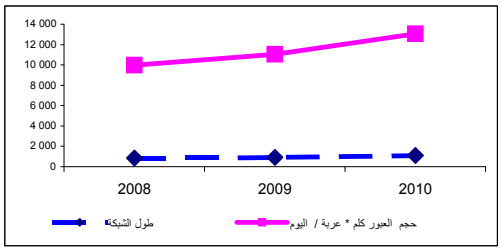

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
طول الشبكة	كلم	853	916	1 096
حجم العبور كلم * عربة / اليوم	1000	9 968	11 055	13 068

الملحق رقم 11

المؤشرات التقنية لأهم المنشآت العامة : منجزات 2008 - 2010

الكهرباء (ONE)

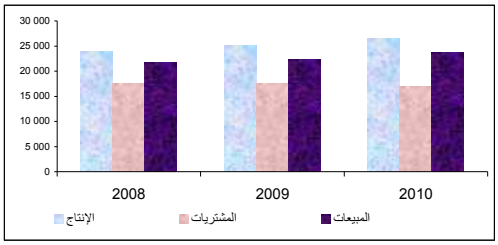

الطاقة	الوحدة	2008	2009	2010
الإنتاج	ج و س	24 004	25 016	26 531
المشتريات	ج و س	17 450	17 629	16 900
المبيعات	ج و س	21 638	22 384	23 706

الماء الصالح للشرب (ONEP)

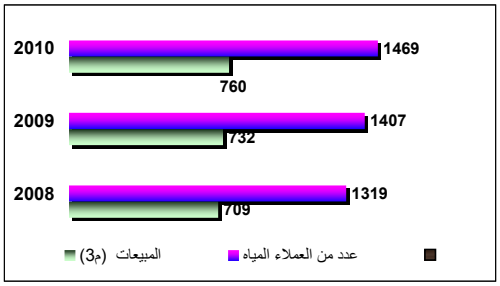

الماء الصالح للشرب	الوحدة	2008	2009	2010
المبيعات (م3)	مليون	709	732	760
عدد من العملاء المياه	1000	1319	1407	1469

الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء

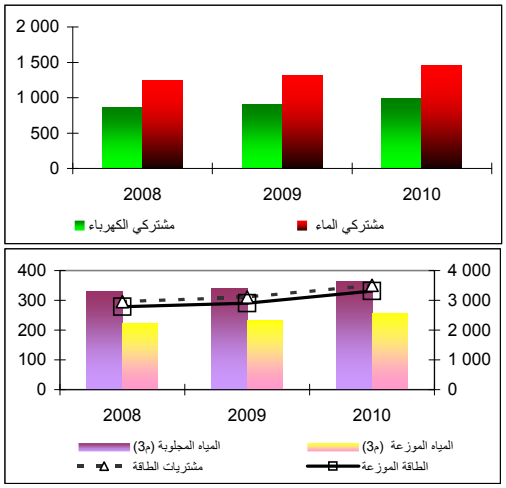

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
مشتركي الكهرباء	1000	863	901	985
مشتركي الماء	1000	1 241	1 316	1 452
المياه المجلوبة (م3)	مليون	330	340	362
إنتاج (م3)	مليون	71	81	80
المشتريات (م3)	مليون	224	159	282
المياه الموزعة (م3)	مليون	223	231	256
مشتريات الطاقة	ج و س	2 961	3 109	3 508
الطاقة الموزعة	ج و س	2 788	2 901	3 314

الفوسفاط (OCP)

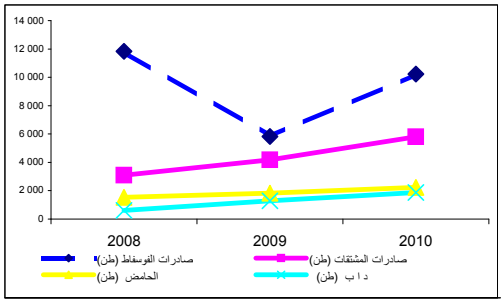

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
صادرات الفوسفاط (طن)	1000	11 824	5 825	10 221
صادرات المشتقات (طن)	1000	3 104	4 185	5 802
الحامض (طن)	1000	1 531	1 833	2 245
د ا ب (طن)	1000	599	1 285	1 863
ط س ب (طن)	1000	545	540	781
م ا ب (طن)	1000	329	441	804
حامض مصفى (طن)	1000	100	86	100

الملحق رقم 11

المؤشرات التقنية لأهم المنشآت العامة : منجزات 2008 - 2010

السياحة (ONMT)

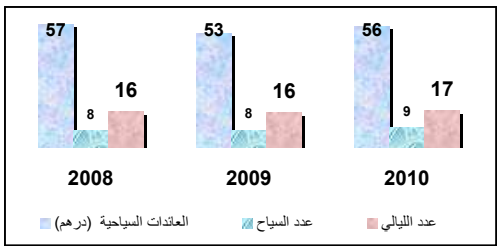

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
العائدات السياحية (درهم)	مليار	57	53	56
عدد السياح	مليون	8	8	9
عدد الليالي	مليون	16	16	17

البريد (BAM)

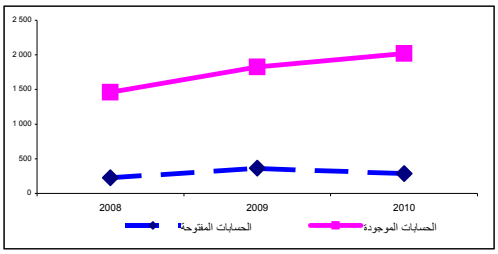

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
الحسابات المفتوحة	1000	225	365	287
الحسابات الموجودة	1000	1 460	1 826	2 021
موجودات الزبناء (درهم)	مليون	13 056	13 966	16 159
مؤسسات بريدية	وحدة	1 765	1 754	1 784

الإتصالات (ANRT)

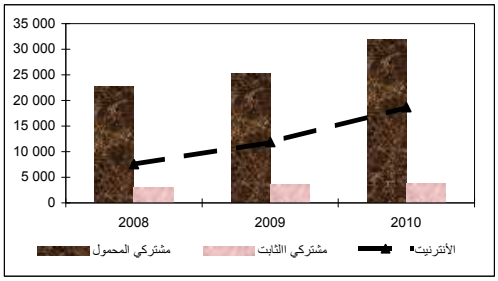

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
مشتركي المحمول	1000	22 816	25 311	31 982
مشتركي الثابت	1000	2 991	3 516	3 749
الأنترنيت	100	7 570	11 869	18 670

المطارات (ONDA)

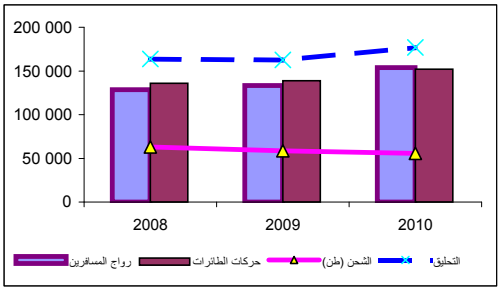

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
رواج المسافرين	100	128 660	133 500	154 000
حركات الطائرات	10	136 070	138 690	151 931
الشحن (طن)	وحدة	62 880	58 630	55 574
التحليق	وحدة	163 643	162 761	176 859

النقل الجوي (RAM)

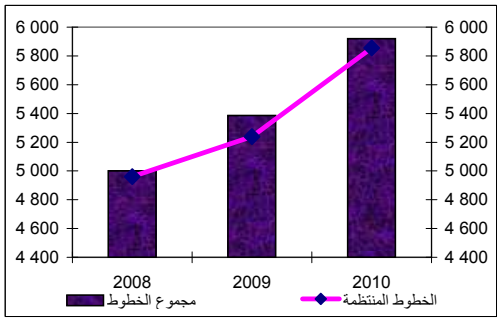

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
نقل المسافرين	1000	5 078	5 930	6 298
مجموع الخطوط	1000	5 001	5 385	5 921
الخطوط المنتظمة	1000	4 960	5 239	5 856
الخطوط الإضافية	1000	41	62	65
رحلات عارضة (الشارطير)	1000	30	46	329

الملحق رقم 11

المؤشرات التقنية لأهم المنشآت العامة : منجزات 2008 - 2010

المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (ORMVAs)

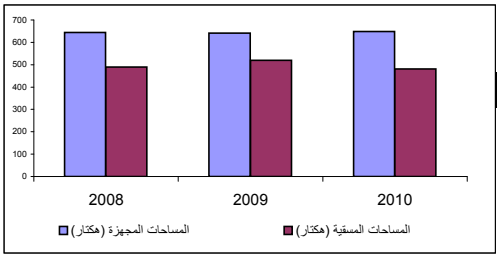

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
المساحات المجهزة (هكتار)	1000	644	641	649
المساحات المسقية (هكتار)	1000	490	519	481
حجم المياه المضخة (م3)	مليون	2 496	2 853	2 639
حجم المياه المفوترة (م3)	مليون	1 634	1 965	1 662

التكوين المهني و إنعاش الشغل (OFPPT)

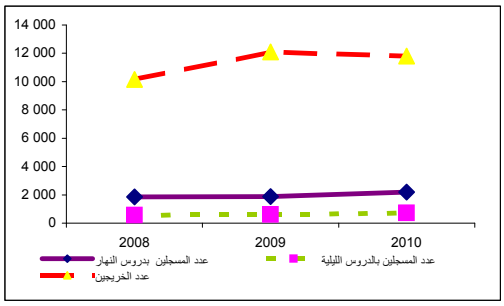

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
عدد مؤسسات التكوين	وحدة	282	297	303
عدد المقاعد التربوية	وحدة	94 647	95 597	96 900
عدد المسجلين بدروس النهار	100	1 861	1 888	2 187
عدد المسجلين بالدروس الليلية	10	560	612	721
عدد الخريجين	10	10 153	12 100	11 806
الوحدات المتنقلة	وحدة	20	21	22

الأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين (AREFs)

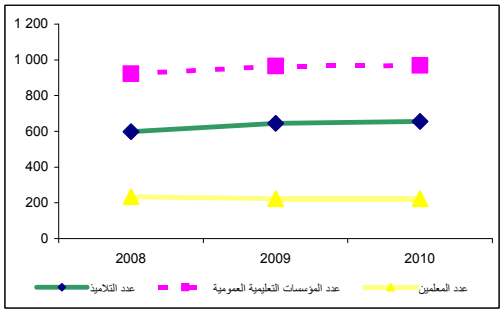

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
عدد المندوبيات	وحدة	68	77	82
عدد المؤسسات التعليمية العمومية	10	922	966	969
عدد المعلمين	1000	234	223	224
عدد التلاميذ	10000	599	644	655
عدد الداخليات	وحدة	436	516	524

الصندوق المغربي للتقاعد (CMR)

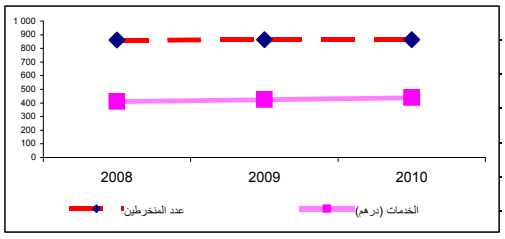

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
عدد المنخرطين	1000	861	863	863
الاشتراكات (درهم)	مليون	16 150	17 147	18 062
الخدمات (درهم)	مليون	14 923	15 779	16 704
عدد المستفيدين	1000	411	426	440

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)

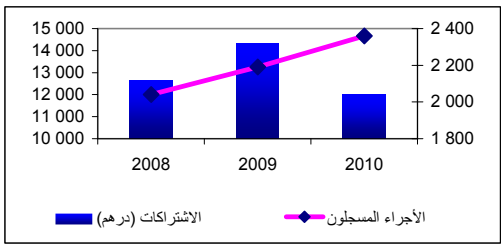

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
الاشتراكات (درهم)	مليون	12 639	14 329	12 005
الأجراء المسجلون	1000	2 040	2 191	2 360
الخدمات (درهم)	مليون	9 041	9 166	10 008

الملحق رقم 11

المؤشرات التقنية لأهم المنشآت العامة : منجزات 2008 - 2010

مراكز الإستشفاء (CHUs)

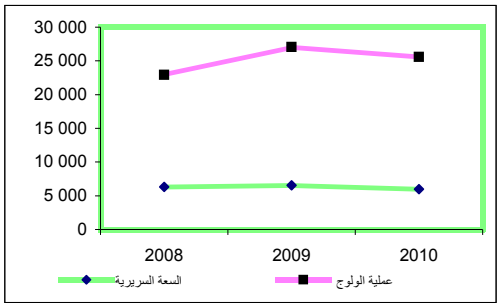

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
السعة السريرية	وحدة	6 319	6 552	5 976
عملية الولوج	10	22 940	27 080	25 571
الأيام الإستشفائية	1000	1 622	1 579	1 607

الفاعلون العموميون في مجال السكن (OPH)

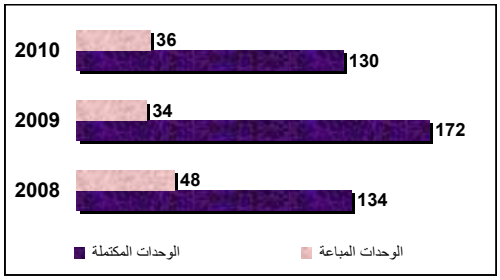

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
الوحدات المكتملة	1000	134	172	130
الوحدات المباعة	1000	48	34	36

البورصة (CDVM)

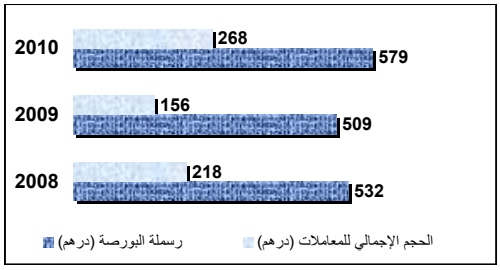

المؤشرات	الوحدة	2008	2009	2010
رسملة البورصة (درهم)	مليار	532	509	579
الحجم الإجمالي للمعاملات (درهم)	مليار	218	156	268

الملحق رقم 12

لائحة المنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة إلى غاية متم 2011
المراقبة القبلية (225)

رمز المنشأة	اسم المنشأة
AASLM	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
ABHs (9)	وكالات حوض مياه
ADA	الوكالة التنمية الفلاحية
ADEREE	وكالة تنمية الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية
AM	أرشيف المغرب
AMDI	الوكالة المغربية لتنمية الإستثمار
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمالات والأقاليم الشرقية
AREFs (16)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
AUs (26)	الوكالات الحضرية
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء و التنمية المعدنية لتافيلالت و فكيك
CAGs (16)	الغرف الفلاحية
CARs (24)	غرف الصناعة التقليدية
CC	صندوق الموازنة
CCISs (28)	غرف التجارة والصناعة والخدمات
CCM	المركز السينمائي المغربي
CFR	صندوق التمويل الطرقي
CHS (4)	المراكز الإستشفائية
CNOPS	الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
CMPE	المركز المغربي لانعاش الصادرات
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية
CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPMs (4)	غرف الصيد البحري
CT	مراكز الأشغال
EACCE	المؤسسة المستقلة للمراقبة و تنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENAM	المدرسة الوطنية بمكناس الفلاحية
ENIM	المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية
FMVI OSPSN	مؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعية لموظفي الأمن الوطني
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
ISA	المعهد العالي للإدارة
ISCAE	المعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء

الملحق رقم 12

لائحة المنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة إلى غاية متم 2011
المراقبة القبلية (225)

رمز المنشأة	اسم المنشأة
ITPSMGEA	المعهد التقني سيدي محمد لتسيير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحاليل و الأبحاث الكيماوية
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق و التصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFEC	مكتب معارض الدار البيضاء
OFPPT	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية و الثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
ORMVAs (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
RADEEs (11)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد للدار البيضاء
RATs (4)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء
TNMV	مسرح محمد الخامس
UNIVERSITES (15)	الجامعات

الملحق رقم 12

لائحة المنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة إلى غاية متم 2011
المراقبة المواكبة (30)

رمز المنشأة	اسم المنشأة
BAM	بريد المغرب
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي و أدوية الحيوانات
CCG	الصندوق المركزي للضمان
CDM	مفاحم المغرب
CDVM	مجلس القيم المنقولة
COMAPRA	الشركة المغربية لتسويق المنتوجات الفلاحية
FMDT	الصندوق المغربي للتنمية السياحية
HAO	مجموعة العمران للتهيئة
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات
MARCHICA MED	شركة تنمية بحيرة مارشيكا ميد
MJS	المغربية للألعاب والرياضات
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONE	المكتب الوطني للكهرباء
ONEP	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب
RADEEMA	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء بمراكش
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة
SAR	شركة تهيئ و تجهيز الرياض
SEFERIF	شركة استغلال معادن الريف
SGLN	شركة تدبير اليانصيب الوطني
SIE	شركة الأستثمارات الطقية
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية
SNDE	الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية
SODEA	شركة التنمية الفلاحية
SODEP	شركة إستغلال الموانئ
SOGETA	شركة استثمار الأراضي الفلاحية
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجازوتسيرالملاعب
TELECART	شركة الرصد البعدي للخرائطية والطبوغرافية

الملحق رقم 12

لائحة المنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة إلى غاية متم 2011
المراقبة بمقتضى اتفاقية (27)

رمز المنشأة	اسم المنشأة
ADER	وكالة التخفيض من الكثافة وإنقاذ المدينة القديمة لفاس
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
ATALAYOUN GR	منتجع كولف التلايون
BAB ALBAHR	شركة باب البحر
CASA AMENAGEMENT	شركة الدارالبيضاء للتهيئة
CASA TRANSPORTS	شركة الدارالبيضاء للنقل
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن
OCP S.A.	المجمع الشريف للفوسفاط
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية
SAO AGADIR	شركة العمران لتهيئة أكادير
SAO AL BOUGHAZ	شركة العمران لتهيئة البوغاز
SAO AL JANOUB	شركة العمران لتهيئة الجنوب
SAO BENI MELLAL	شركة العمران لتهيئة بني ملال
SAO CASA	شركة العمران لتهيئة الدار البيضاء
SAO FES	شركة العمران لتهيئة فاس
SAO LAKHIYATA	شركة العمران لتهيئة ساحل لخياطة
SAO MARRAKECH	شركة العمران لتهيئة مراكش
SAO MEKNES	شركة العمران لتهيئة مكناس
SAO MELLOUSSA	شركة العمران لتهيئة ملوسة
SAO OUJDA	شركة العمران لتهيئة وجدة
SAO RABAT	شركة العمران لتهيئة الرباط
SAO TAMANSOURT	شركة العمران لتهيئة تمنصورت
SAO TAMESNA	شركة العمران لتهيئة تامسنا
SOREAD	شركة الإنجازات السمعية البصرية
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس
SOSIPO	شركة المخازن المينائية
STRS	شركة تراماي الرباط سلا

الملحق رقم 12

لائحة المنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة إلى غاية متم 2011
المراقبة النوعية (12)

رمز المنشأة	اسم المنشأة
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة السكن و التجهيزات العسكرية
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
FONDATION MVI	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين
FMVI ESC	مؤسسة محمد السادس لنشر القرآن
FMVI PR	مؤسسة محمد السادس للأءمة
IRCAM	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية